الاثنين 19 حزيران 2023
العدد 4942 السنة السابعة عشرة
Lundi 19 Juin 2023 nº 4942 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
التغطية الصحية مرتهنة للتمويل الخارجي

● ماهر سلامة
اعتماد مفرط على الخارج

● إبراهيم يونس
الرأسمالية الرقمية من منظور ماركس

رواتب عشرات آلاف العائلات رهن مزاج القوى السياسية
في انتظار غودو الرئاسة... لودريان! [2]

بلدية بيروت
المال السائب يعلّم الحرام
[6]

(مروان بو حيدر)

فلسطين

إسرائيل تسرّع ضمّ الضفة
8

05
تقرير
المدارس الرسمية للبيع

07
تقرير

«النزوح المناخي» قادم

10
تقرير

مطاردة أسانج في خواتيمها

المشهد السياسي

تشريع الضرورة رهن الانقسام السياسي الرئاسي

هل يحمل لودريان حصيلة فرنسية - سعودية - إيرانية؟

تنتظر كل الأطراف السياسية نتائج القمة السعودية - الفرنسية وزيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان لطهران لتستشفّ منها ما جرى بحثه في ما يتعلق بالملف اللبناني. وبدات قوى بارزة تواصلاً مع الجهات الثلاث لجسّ النبض، حتى قبل وصول الموفد الرئاسي الفرنسي جان إيف لودريان إلى بيروت بعد غدٍ الأربعاء، في زيارة تستمر ليومين، يلتقي فيها الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، ويستقبل رئيس تيار المردة سليمان فرنجية وممثلين عن كل القوى السياسية المعنيّة بالاستحقاق الرئاسي في قصر الصنوبر.

> بن فرحان قطع زيارته لباريس وزار طهران قبل أن يعود إلى فرنسا

ورغم الانقسامات المحلية وجذورها السياسية والطائفية وحتى المصلحية، إلا أن لعواصم كباريس والرياض وطهران تأثيرات كبيرة على لبنان، وأي اتفاق أو خلاف بين هذه العواصم ينعكس بقوة على ساحته.

في ما يتعلق بالفريق الداعم لفرنجية، فإن الرهان هو على «عقلانية» سعودية تسمح بفتح الأبواب الموصدة لدى كتل وشخصيات نيابية مستقلّة، لتثبيت التسوية التي تحمل رئيس تيار المردة إلى قصر بعبدا. وفي المقابل، يراهن الفريق الخصم على برمجة جديدة للاتصالات الخارجية تجعل التسوية بصيغتها الأولى غير قابلة للاستمرار، وبامل هؤلاء أن تنتج المحادثات الخارجية دعوة إلى سحب ترشيحه مقابل سحب الآخرين مرشحهم، والبحث عن خيار بديل. وبين هؤلاء وأولئك، ثمة من عاد للعمل، بقوة، من أجل ترجيح كفة قائد الجيش العماد جوزيف عون كخيار ثالث ووحيد. ويلعب القطريون بشكل خاص الدور المنشق لهذه العملية، بتشجيع أميركي. وهم عادوا إلى طرح ترشيح قائد الجيش مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أمس.

وعشية وصول الموفد، حضر الملف اللبناني على جدول أعمال القمة التي جمعت في باريس ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وكان لافتاً قطع وزير الخارجية السعودي (الذي رافق بن سلمان إلى باريس) زيارته والتوجه إلى طهران السبت الماضي للقاء نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، قبل أن يعود إلى باريس فجر أمس الأحد حيث التقى لو دريان والمستشار الرئاسي الفرنسي باتريك دوريل.

(أ ف ب)

وقالت مصادر مطّلعة إن «ما دار بين ماكرون وبن سلمان أصبح في عهدة اللجنة المشتركة الفرنسية - السعودية»، مشيرة إلى أن «الكلام عن حوار لبناني برعاية فرنسية وعربية ليس دقيقاً»، وأن «لا أحد من القوى الداخلية يمتلك معطيات حاسمة عمّا دار في باريس، والجميع ينتظر ما سيحمله لو دريان معه، علماً أن غالبية التقديرات تشير إلى أنه سيأتي لاستطلاع الآراء من جديد».

وفي وقت استبعدت مصادر بارزة ما تردّد عن «حسم للملف اللبناني نهاية الشهر الجاري»، إلا أنها لفتت إلى أن «التقدم في العلاقات السعودية - الفرنسية لا بد أن يحمل تطورات إيجابية تساعد لبنان على الخروج من أزمته»، وأن «ما يناقش في الكواليس الخارجية يؤكد أن الملف اللبناني موجود على الرادار الخارجي ولو أنه ليس من الملفات الملحّة حالياً». وأكدت أن «جلسات الانتخاب توقّفت في انتظار الموقف الدولي والحراك الفرنسي والسعودي والقطري، وما سيحمله الموفد الفرنسي».

الجلسة النيابية

وبانتظار تبلور الصورة الخارجية المتصلة بالملف الرئاسي، يُفتتح الأسبوع على مواجهة سياسية جديدة، بعد دعوة الرئيس نبيه بري إلى جلسة تشريعية اليوم، يقتصر جدول أعمالها على قانونين أقرّتهما اللجان النيابية، وسط سجال حول دستورية الدور التشريعي لمجلس النواب، وفي ظل التهديد بحرمان الموظفين في القطاع العام وأساتذة الجامعة اللبنانية من رواتبهم إذا لم يتم إقرار الاقتراحين. ولا يزال مصير الجلسة غير معروف لجهة تأمين النصاب، الذي لا يزال رهن الموقف النهائي لتكتل «لبنان القوي»، بعد إعلان كتلتي القوات اللبنانية والكتائب ونواب مستقلين ومعارضين المقاطعة.

وتساءلت مصادر نيابية في المعارضة عمّا إذا كان التقاطع الظرفي مع التيار الوطني الحر على دعم ترشيح جهاد أزعور سينسحب على الجلسة التشريعية، معتبرة أن «مقاطعة التيار الوطني الحر ستقوّي موقف المعارضة ككل لأنها ستظهر ككتلة صلبة في البرلمان».

وهو أمر كان محل تشاور في اجتماع عُقد ليل أمس لكتلة نواب التيار برئاسة باسيل، وسط ضغوط من قواعد التيار بضرورة المشاركة وفصل ملف رواتب الموظفين عن الخلافات السياسية. وقال نائب من التيار إن ملف الرواتب مسألة حيوية لعشرات الآف العائلات اللبنانية التي لم يعد دخلها يساعد على سدّ حاجاتها، ولا يمكن اعتبار الأمر غير ضروري. لكنّه أشار إلى أن القرار النهائي رهن الاجتماع، علماً أن عدم انعقاد الجلسة يجعل وزارة المالية من دون غطاء قانوني يسمح لها بصرف رواتب موظفي القطاع العام حتى نهاية السنة.

(الأخبار)

خلاف على طبخة بحص في مجلس النواب:

زيادة 50 دولاراً على الرواتب و3 دولارات للمتقاعدين!

فؤاد بزي

يفترض أن ينعقد مجلس النواب اليوم مع وعد بإقرار تحسين طفيف لرواتب موظفي القطاع العام، إذ إن على جدول أعمال الجلسة عدداً من اقتراحات القوانين، أهمّها تلك الخاصة بتعديل رواتب وتعويضات موظفي القطاع العام، وتتضمن «إعطاء 4 رواتب إضافية للموظفين في الخدمة، و3 معاشات للمتقاعدين، وتعديل بدل النقل من 95 ألف ليرة يومياً إلى 450 ألفاً، وزيادة موازنة الجامعة اللبنانية».

الدعوة إلى الجلسة قائمة، لكنّ اكتمال النصاب يقع في خانة «غير المؤكد، بالتالي يبقى احتمال تطيير الجلسة قائماً»، بحسب مصادر نيابية. فخلال نقاش مشاريع القوانين المرسلة من الحكومة إلى المجلس النيابي، والمتضمّنة «طلب فتح اعتمادات إضافية في موازنة عام 2023 بقيمة تناهز الـ22 ألف مليار ليرة»، لم يوافق عدد من الكتل على الطلب بحجة «أنّ حكومة تصريف الأعمال لا يمكنها إحالة مشاريع قوانين». وقد حاول أعضاء الكتل المعترضة تطيير نصاب جلسات اللجان المشتركة، ولكن لم تمر المحاولات، وحُوّلت مشاريع القوانين إلى مقترحات «على سبيل التسوية بين من ينفي قدرة الحكومة المستقيلة على إرسال مشاريع القوانين، ومن يرى هذا الرأي على أنّه هرطقة»، وبالتالي، فإنّ «محاولات التعطيل قد تنسحب على جلسة الهيئة العامة غداً» يقول النائب في كتلة الوفاء للمقاومة إيهاب حمادة. ويحسم «أن لا إمكانية للجزم بانعقاد الجلسة من عدمها، فخلال النقاشات التي سبقت الدعوة، سمعنا من النواب المعترضين على التشريع رفضاً لتحميلهم مسؤولية الانهيار الذي قد يصيب القطاع العام جرّاء عدم إقرار الزيادات». ويلفت حمادة إلى «ضرورة إقرار مقترحات القوانين، ولا سيّما المتعلّقة بالجامعة اللبنانية، فالأساتذة المتعاقدون فيها لم يقبضوا مستحقاتهم عن الفصل الأول من العام الدراسي الماضي».

> لن ترفع الزيادات من قيمة الراتب فوق الـ153 دولارا

النائبة في كتلة الجمهورية القوية غادة أيوب قالت إنّ كتلتها «لا تشارك في جلسات تشريعية في ظل تحوّل المجلس إلى هيئة ناخبة»، واعتبرت أن مسؤولية أي شلل قد يصيب القطاع العام يجب أن تُحمّل إلى «معرقلي انتخاب الرئيس». وأشارت في المقابل إلى «عيب دستوري في اقتراحات القوانين قيد الدرس. فالاعتمادات المطلوب فتحها موجودة في موازنة 2023 غير المقرّة في مجلس الوزراء»، و«هذه سابقة لم تحصل في كلّ السنوات التي مرّت من دون موازنات، وبالتالي يمكن الطعن في هذه القوانين أمام المجلس الدستوري».

أما الموظفون الـ15 ألفاً في الإدارة العامة، فإن الزيادات التي تدور حولها المشكلات الدستورية والقانونية «لن ترفع من قيمة الرّاتب فوق حاجز الـ153 دولاراً»، بحسب رئيسة رابطة موظفي القطاع العام نوال نصر. و«هذا الأمر يسري على 80% من الموظفين الذين لا يتجاوز أساس راتبهم مليوني ليرة». أما المتقاعدون الذين لم تضع الحكومة حدّاً أدنى لمعاشاتهم، فـ«لن يستفيدوا من الزيادة إلّا بدولارين أو ثلاثة». من تقاعد على معاش 800 ألف ليرة، كان يقبض مع الزيادة الأولى في موازنة 2022 (3 رواتب)، 5 ملايين شهرياً، أي 83 دولاراً على سعر 60 ألف ليرة لمنصة صيرفة. اليوم مع الزيادة الثانية، ومضاعفة الراتب 7 مرات، سيصل معاش المتقاعد إلى 7 ملايين و400 ألف، ما يساوي 86 دولاراً على سعر صيرفة الجديد، وتكون الزيادة بذلك 3 دولارات فقط!

وتبدو الأمور أكثر تعقيداً على جبهة الأساتذة، إذ «تسعى بعض مكوّنات روابط التعليم إلى العودة للتلويح بورقة الامتحانات الرسمية، لأن لا معلومات عن شمول الأساتذة بالرواتب السبعة وفقاً للمادة السابعة في قرار وزير المالية 391»، بحسب مصادر في روابط التعليم. وفي حال إقرارها سيبقى شرط الحضور أقلّه 14 يوماً شهرياً عائقاً أمام استفادة الأساتذة من المساعدة، ما سيتركهم أمام «صيف حار»، إذ توقفت الحوافز بالعملة الأجنبية، والبالغة 125 دولاراً شهرياً، مع نهاية أيار، والراتب أصبح ما دون الـ100 دولار لأغلبهم. أما الحلول المنتظرة، فلا تتجاوز الوعود الدائمة من وزير التربية بطرح المسألة على أول جلسة حكومية مقبلة.

ابراهيم الأمين

لا معنى لحوار مع شروط مُسبقة

الكل يدعو إلى الحوار وإلى التوافق لانتخاب رئيس جديد للبلاد. لكنّ الجلسات الـ 12 الماضية تدل على أن أحداً لا يشرح للناس معنى الحوار الذي يريده، ولا كيفية حصوله. وفيما تمسّك الفريق الداعم لسليمان فرنجية بمرشحه، تنقّل الفرقاء الآخرون بين عدة مرشحين، حتى حصل «التقاطع» على جهاد أزعور. بعد جلسة الأربعاء الماضي، عاد بعض أطراف هذا «التقاطع» إلى الحديث عن الحوار، مع تلميح علني وتصريح ضمني بالاستعداد للتخلي عن أزعور. بينما أعلن حلفاء فرنجية تمسّكهم به. يحصل كل ذلك، فيما يفرك قائد الجيش العماد جوزيف عون يديه، مُصِراً على أن كل ما يحصل إنما يثبت النظرية التي تقول إنه وحده من يمكن أن يكون محل توافق فعلي، ولو قسرياً، بين الجميع.

الانقسام السياسي القائم يسهّل رسم خريطة واقعية لتموضع الجميع. فالنواب الـ 32 الذين وقّعوا بيان دعم أزعور يمثلون خياراً سياسياً واضحاً، له هدف مركزي يقضي بمنع أي مرشح مدعوم من حزب الله من الوصول إلى قصر بعبدا، وهم يريدون تحقيق هذا الهدف بكل الأسلحة الممكنة، بما فيها الاستعداد للتقاطع مع

> الثنائي متمسك بفرنجية، وجنبلاط لديه مطالبه الواضحة، بينما يريد جعجع تثبيت حلف الـ 32 ، ويبقى السؤال عمّا يريده التيار

خصوم أساسيين مثل التيار الوطني الحر أو بعض «التغييريين». من جهته، يقف الزعيم الدرزي وليد جنبلاط وسط الحفلة متمسّكاً بخصوصيته، ويريد من كل ما يحصل تثبيت موقعه في المعادلة المفترض أن تحكم لاحقاً. فهو لا مشكلة جوهرية له مع فرنجية، وإذ ينظر إليه كخصم من زاوية علاقته بالرئيس السوري بشار الأسد، إلا أنه لا يرى فيه خطراً على تمثيل الدروز أو على حصتهم في النظام، ولا منافساً يومياً في جبل لبنان. وجنبلاط غير معنيّ أساساً بكل نقاش الآخرين عن القيادات التقليدية والإقطاع وخلافه. كما أنه، وهو المهجوس حالياً في كيفية توريث نجله تيمور، لا يبحث عن خصومات جديدة، ويتصرف مع المعركة الرئاسية بما يعزز موقعه. لذلك، يرفع سقفه للحصول على ردود فعل مناسبة له، سواء من حزب الله داخلياً، أو من السعودية خارجياً. غير ذلك، فإن من يسمع كيف يتحدّث جنبلاط عن سمير جعجع وجبران باسيل وسامي الجميل، وحتى عن «التغييريين»، يعتقد لوهلة بأنه من سرايا المقاومة!

الحالة الخاصة تتعلق بالتيار الوطني الحر بقيادة النائب جبران باسيل. والأخير لديه برنامجه المتشعّب الخاص ليس باسم الرئيس فقط، بل بآلية الحكم في المرحلة المقبلة. هو لا يخفي سعيه إلى حفظ نفوذه كقوة سياسية أساسية داخل مؤسسات القرار، لكنه ينظر إلى المعركة الرئاسية من زاوية أنه في ظل عدم إمكانية توليه هذه المسؤولية، وعدم قدرة فريقه القدرة على إيصال أحد قياداته إلى بعبدا، فإنه يريد أن يكون شريكاً في اختيار الرئيس المقبل، مع حق الفيتو في حال حصل خلاف مع الشركاء على اختيار هذا الاسم أو ذاك.

وفق هذه القاعدة، بنى باسيل استراتيجيته الخاصة بالرئاسة. وهو عندما سمع موقف حزب الله بدعم ترشيح سليمان فرنجية، اعتبر أن من حقه كشريك أساسي أن يحاول إقناع الحزب بأن الخيار غير صائب. وقدّم باسيل خلال اجتماعه الشهير مع السيد حسن نصرالله مطالعة طويلة، جعلت الأمين العام لحزب الله يقول له: جئت إلى الاجتماع ومعي مطالعة مفصّلة أُعدّت في مجلس شورى القرار في الحزب، وسأعود إليهم مع مطالعتك. ولكن، فَلْيُغْطِ بعضُنا بعضاً مزيداً من الوقت، ولْنَعُدْ إلى النقاش. وانتشرت من يومها عبارة «للحديث صلة». إلا أن ما حصل لاحقاً، بالشكل أو بالمضمون، كانت له نتيجة واحدة، وهي أن باسيل استخدم ما يعتبره حق الفيتو، معلناً رفضه فرنجية. ونقطة على السطر.

مع الوقت، بدا أن باسيل متمسك بقراره، وتحوّل إلى شرط مُسبق لأي حوار جديد مع الحزب أو غيره من داعمي فرنجية. وهو اعتبر أن الحوار لا يكون مفيداً أو مثمراً إلا بتخلي الحزب عن دعم فرنجية، وفتح الباب أمام الحوار للوصول إلى أسم جديد. وهذا الموقف بقي قائماً، وهناك مؤشرات إلى أن باسيل اعتبر نتائج الجلسة الأخيرة، بمثابة تأكيد على وجهته هذه، وأنه سيكون أكثر تمسكاً بمطلبه إطاحة فرنجية. لكنّ هذه المؤشرات ليست كافية لحسم الموقف، ولا بد من انتظار بعض الوقت، لمعرفة التقييم الفعلي لباسيل، ليس لجلسة 14 حزيران فقط، بل لأمور وسياسات كثيرة. وعندها يظهر إن كان متمسكاً بموقفه أم لا. لأنه في حال بقي عند مطلب إطاحة فرنجية، فإن حزب الله سيقرأ الأمر على أن باسيل يضع شرطاً تعجيزياً لاستئناف الحوار، خصوصاً أن الحزب الذي كان صريحاً وحاسماً في المرحلة الماضية بأنه لن يتخلى عن فرنجية، وأنه لم يسمع ما يقنعه بذلك، يقرأ نتائج الجلسة الأخيرة بما يجعله متمسكاً بفرنجية أكثر من أي وقت سابق.

واضح أن الجميع ينتظر الخطوة الأولى لاستئناف الحوار، سواء بين جنبلاط وحزب الله ولو عن طريق الرئيس نبيه بري، أو بين حزب الله والتيار الوطني الحر مباشرة، من دون حاجة إلى وسيط. لكن، بات واضحاً أنه لا يمكن توقّع انطلاقة حوار جديد بين الحزب والتيار ما لم يتم تعديل المقاربة. بمعنى، أن الحزب لا يقبل الشروط المسبقة بسحب فرنجية، وهذا أمر أساسي، وإذا لم يتجاوزه باسيل، فسيكون من الصعب إطلاق حوار جدّي وبنّاء. ومن جهة ثانية، يجب على الحزب الاستعداد للتخلي عن فكرة أنه ليست هناك خطة ب.

واقع الحال، أن الجلسة الأخيرة كانت مناسبة لاستعراض كل قوة لقدراتها في هذه المعركة. وبناءً عليه، يمكن للحزب أن يتحاور مع التيار أو غيره، على قاعدة أن لدينا مرشحنا ولديكم مرشحكم، وتعالوا نتحاورْ في العناوين الأساسية، ونسقط المهام على هذا الاسم أو ذاك. وفي هذه الحال، يمكن لأحد الطرفين إقناع الآخر بوجهة نظره. لكنّ نجاح هذه المهمة، يتطلب إبداء الطرفين الاستعداد لتغيير الموقف الحالي. أما في حال كان كل منهما يريد الحوار لإقناع الآخر بموقفه فقط، فهو حوار لا معنى له، وسيكون لفشله الأثر الذي يزيد من تعقيد الأمور سياسياً وشعبياً.

فرصة الحوار الجدّي بين الحزب والتيار لا يمكن استغلالها إلا بقرار واعٍ، من الطرفين، بإسقاط كل الشروط المُسبقة دفعة واحدة. غير ذلك، لن يكون لهذا الحوار أي معنى، وسينتظر الطرفان التطورات الجديدة داخلياً وخارجياً، قبل أن يتوجه الجميع مرة جديدة إلى المجلس، من أجل تمرين جديد على انتخاب الرئيس.

تقرير

الترقيات العسكرية: لا مقايضة مع التعيينات

تلقّت قيادة الجيش وعداً من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بحسم ملف الترقيات العسكرية، وبأن تقر الحكومة هذا البند، على أن يصدر المرسوم يوم الأربعاء المقبل.

ويرتبط تأخير إقرار التعيينات التي تشمل أكثر من 120 ضابطاً إلى رتبة عميد بالتصنيف الطائفي للمستهدفين بالقرار، إذ أوحى البعض بأن هناك اعتراضات من جانب قوى في الحكومة على كون معظم الضباط ينتمون إلى الطوائف المسيحية، علماً أن هذا يعود إلى أن العدد الأكبر من الضباط المعيّنين هم من خرّيجي دورة 1994 التي لم يكن فيها سوى عدد قليل من الضباط المسلمين، أيام تولي العماد ميشال عون قيادة الجيش نهاية ثمانينيات القرن الماضي.

وبعدما سُحب هذا الاعتبار من التداول، نُقل عن مصادر عسكرية أن ميقاتي حاول إجراء مقايضة مع قيادة الجيش، لتعيين رئيس جديد للأركان ومدير عام جديد للإدارة وملء الشواغر في منصبين في المجلس العسكري، وهي مناصب محسوبة على المسلمين، مقابل إمرار مرسوم الترقيات التي تستفيد منها غالبية مسيحية. لكن تبيّن لرئيس الحكومة بعد مداولات أنه لا يمكن لحكومة تصريف أعمال إقرار تعيينات إدارية في مناصب مدنية أو عسكرية، خصوصاً أنها لا تندرج ضمن الأمور الطارئة والملحّة، فيما ترقيات حق مكتسب للمستفيدين منها، ولا يمكن ربط حقوق الضباط بخلافات سياسية. وسمع ميقاتي كلاماً مباشراً بأن التصرف وفق خلفية طائفية مع ملف الترقيات سيتحول إلى عرف يعطل بقية المرافق العامة، وأنه في الترقيات العسكرية المقبلة قد تكون المعادلة الطائفية مختلفة. كما أنه لا يمكن حرمان بعض من سيُحالون إلى التقاعد من المنفعة المعنوية بالترقية ولو في آخر أيام الخدمة، ومن المنفعة المادية المستحقّة لهم.

وعليه، يفترض أن يُبت في الأمر خلال يومين، فيما يمكن لوزير الدفاع بالتوافق مع قائد الجيش إصدار قرارات استدعاء ضباط كبار من الاحتياط لملء الشواغر القائمة، في حال كانت هذه الشواغر تؤثّر على عمل المؤسسة العسكرية.

(الأخبار)

تقرير

عودة البحث عن خليفة لسلامة

(أرشيف ـ مروان طحطح)

تعثّر انتخاب رئيس للجمهورية أعاد الى الواجهة مجموعة ملفات حساسة، في مقدمها ملف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي تنتهي ولايته نهاية تموز المقبل. ويرتبط هذا الملف ارتباطاً شديداً بالملف الرئاسي، إذ تبدي باريس اهتماماً بالمنصب وتحاول اجتذابه من الوصاية الأميركية إلى الوصاية الفرنسية. وكانت قد أبلغت المرشح سليمان فرنجية، الذي زار العاصمة الفرنسية في آذار الماضي، دعمها تولّي جهاد أزعور حاكمية المصرف. إلا أن الأخير أبلغ كل من يعنيهم الأمر عدم اهتمامه بالمنصب، وتعزّز ذلك بعدما أصبح مرشحاً رئاسياً «تقاطع» التيار الوطني الحر وما تسمّى قوى «المعارضة».

ومع إرجاء بتّ الملف الرئاسي إلى أمد غير معلوم ربطاً بالانقسام السياسي، إلا إذا حصل اختراق ما على صعيد الدول الخارجية المؤثرة في الملف اللبناني، عاد النقاش إلى البحث في من سيتولى إدارة المصرف المركزي بعد انتهاء ولاية سلامة، أو في حال حصول تطورات قضائية تدفع الى الطلب منه التنحي عن منصبه قبل انتهاء ولايته، طالما أنه لا يريد الإقدام على هذه الخطوة إلا في حال إدانته بأيّ من التهم المنسوبة إليه.

وبحسب قانون النقد والتسليف، يُفترض أن تتولى مهام سلامة الى نائبه الأول وسيم منصوري، المحسوب على الثنائي: أمل وحزب الله. وقد أبدى الأخير استعداده للقيام بهذه المهمة في إذا طُلب منه ذلك. إلا أن الرئيس نبيه بري لا يزال يميل الى عدم تولي منصوري المنصب لاعتبارات عدة، أبرزها أن «لا يتحمل الشيعة» مسؤولية التركة الثقيلة لسلامة. وفيما يُفترض أن لدى حزب الله الرأي نفسه، إلا أن الأخير لا يلزم نفسه بأيّ موقف لعدم إقحامه في لعبة مقايضات، على أن تُظهر اتصالات الأسابيع المقبلة الوجهة الفعلية للثنائي ولرئيس الحكومة نجيب ميقاتي. وعُلم أن هناك رأياً في أوساط الثنائي يؤيد تولّي منصوري لهذه المهمة. في وقت تدور فيه تساؤلات حول السياسات التي يفترض أن يتبعها منصوري والمجلس المركزي بعد انتهاء ولاية سلامة، وتتعلق بأمور عدة، أبرزها: أولاً، الموقف من التعاميم التي أصدرها سلامة منذ بدء الأزمة والمعمول بها حالياً.

ثانياً، مصير منصة «صيرفة»، إذ يميل نواب الحاكم وأعضاء في المجلس المركزي الى وقف العمل بها، لكنهم يخشون تفلّت سعر الدولار من جديد.

ثالثاً، التدقيق في حجم الاحتياطي الموجود حالياً لدى المصرف المركزي. ونُقل أخيراً أن سلامة أبلغ بعض المسؤولين أن الاحتياط زاد من 8,4 مليارات دولار قبل شهرين الى أكثر من تسعة مليارات، وأن الدولرة الشاملة في لبنان جعلت سوق العملة مختلفاً عن الفترة السابقة، وأن قدرة المصرف المركزي على امتصاص السيولة بالليرة باتت أكبر من السابق، ولم يعد بمقدور المصارف والصرّافين الشرعيين وغير الشرعيين التلاعب بالدولار.

(الأخبار)

تقرير

بوحبيب ومهام «اليونيفيل»: حركة بلا بركة

حمزة الخنسا

يسعى وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بوحبيب إلى تصحيح «الخطأ» الذي ارتُكب العام الماضي وأدّى إلى تمديد ولاية قوة «اليونيفيل» لمدّة عام، وفق «قواعد اشتباك» جديدة، سمحت للقوات الدولية بتوسيع حركتها في جنوب لبنان.

وقالت مصادر في الخارجية لـ«الأخبار» إن بوحبيب بدأ اتصالاته مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، في محاولة لإعادة صياغة الفقرة التي تقول إن «قوات اليونيفيل لا تحتاج إلى إذن مسبق أو إذن من أيّ شخص للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، وأنه يُسمح لها بإجراء عملياتها بشكل مستقل»، ودعوة «الأطراف إلى ضمان حرية حركة اليونيفيل، بما في ذلك السماح بتسيير الدوريات المعلنة وغير المعلن عنها».

ومع أن بوحبيب أطلق مواقف وتصريحات إعلامية أعرب فيها عن تفاؤله بإمكانية تعديل هذه الفقرة، والعودة إلى الصيغة التي كانت معتمدة سابقاً، إلا أن المصادر رأت صعوبة بالغة في الأمر، إذ «يصعب أن يمرّ تعديل القرار في مجلس الأمن، وخصوصاً أنه صدر العام الماضي بالإجماع خلافاً لما جرت عليه العادة»، مشيرة إلى أن الصين وروسيا لم تُشهرا حق النقض (الفيتو) في وجه قرار تعديل مهام «اليونيفيل» لأسباب عدة، أهمها أن «موقف لبنان الشهير المُدين للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وهو ما وضعته موسكو في إطار الحرب الأميركية عليها. إضافةً إلى أن الاهتمام الصيني منصَبّ على الخليج وأفريقيا، فيما مارس لبنان

> لم يُسلّف لبنان الصين وروسيا أيّ موقف يدفعهما إلى الوقوف إلى جانبه في مجلس الأمن

إلى أقلّية تستهويه، مقابل ازدراء عنصريّ لأكثريّة مكوّنات الشعب اللبناني الطائفية والسياسية. هذه التصرفات تخالف بشكل صريح اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، لكنّ السفير الألماني لم يأبه لذلك، إذ كان يتصرّف كأنه مندوب سام لا يعلو على كلامه كلام.

ومع أن كيندل حظي بدعم غير مسبوق من إدارته، وخصوصاً عندما وبّخه وزير الخارجية عبد الله بوحبيب، فخرج من الخارجية ليبعث برسالة عاجلة الى حكومته يقول فيها إنه تعرض للازدراء والتهديد. وعمدت حكومته الى التعبير عن غضبها عبر رسالة الزمت رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الاعتذار منه شخصياً، والاحتفاء به في السرايا الحكومية. وهو أمر لم يحظ وزير الخارجية فقط، بل حتى زملاء كيندل من السفراء الأوروبيين. وينقل عن سفيرة أوروبية بارزة قولها: «الدول لا تتّكل فقط على أخلاق السفراء، بل على وجوب احترامهم قوانين البلد، والمشكلة ليس فقط في فوقية كيندل، بل بالدونية التي تتصرّفون فيها أنتم معه».

العامل الآخر الذي كان له دور في عدم تمديد إقامة كيندل في بيروت هو التغطية الإعلامية السلبية التي كانت تجليها ممارساته لجمهورية المانيا الاتّحادية، وطبعاً جلّ هذه التغطية الناقدة لتصرّفات هذا السفير المتجاوزة لكل أصول الدبلوماسية كانت على صفحات «الأخبار».

المرتبط باشتداد المواجهة معهما صدور قرار مجلس الأمن، من جهة ثانية.

إلا أن الحديث المبكر في لبنان عن مساعٍ رسمية لاستدراك ما يمكن استدراكه على خطّ القوات الدولية المؤقتة في الجنوب وقواعد عملها، يأتي هذه المرّة بالتزامن مع «بروفات» عديدة شهدتها أنحاء متفرقة من منطقة عمليات «اليونيفيل» بين نهر الليطاني شمالاً والخطّ الأزرق جنوباً، أظهرت استعداداً من قبلها لاستخدام «صلاحياتها الجديدة» وإن بشكل متقطّع، كما أظهرت استعداداً مقابلاً لدى الأهالي للتصدّي لما يعدّونه «تجاوزات» ترتكبها القوات الدولية المؤقتة بما يتناقض مع موجبات الترحيب الذي تلقاه منهم وعلى أرضهم.

تقرير

وأخيراً... ألمانيا تسحب سفيرها

«حلّ فصل الصيف أخيراً» في عالم الدبلوماسية. كما يعرف كثيرون منكم - يشهد الصيف بشكل روتيني لعبة كراس متحركة لسفراء: هذا الأسبوع، وافق مجلس الوزراء في برلين على تعيينات جديدة لسفراء حول العالم. وهذا الإجراء يشملني أنا».

بهذه التغريدة، أعلن السفير الألماني أندرياس كيندل خبر نقله من بيروت. لم تلقَ التغريدة تفاعلاً إلا من قلة قليلة ممن استفادوا من خدمات السفارة المالية خلال سنوات خدمة كيندل، رغم السخاء الكبير للسفارة والمنظمات التابعة لها في تمويل مشاريع لعدد غير قليل من المستفيدين المباشرين، إذ لم يكن كيندل محبوباً بين لبنانيّي منصات التواصل، رغم أنّه كان يحاول جاهداً كسب ودّهم.

ورغم ما أعلنه في تغريدته، علمت «الأخبار» أن نقل كيندل من بيروت لم يكن روتينيّاً تماماً، بل هناك عوامل كان لها دور في نقله الآن، وليس بعد سنة كما كان يوحي هو لمخاطبيه. أهمّ هذه العوامل هو ممارساته المتعجرفة التي أغضبت الكثير من مؤسسات الدولة اللبنانية التي كانت تتعامل معه، بدءاً بوزارة الخارجية التي اشتكت مراراً، مروراً بقصر العدل، وصولاً إلى الحادثة الأخيرة في مطمر الجديدة، حيث تصرف السفير كأنه «قرقّ» من أداء وزارة البيئة. أضف إلى ذلك عشرات التدخّلات المباشرة في السياسة الداخلية اللبنانية وانحياز واضح

تقرير

التعليم الرسمي مُستعمَر بحكم التبعية المالية الخارجية وغياب الرؤية الوطنية. هو مُستعمَر أيضاً من الأحزاب السياسية ومن المدارس الخاصة التي تفرض سياستها ونفوذها المستمد من الأحزاب والمؤسسات الدينية وكبار المتموّلين

المدارس الرسمية للبيع!

نعمه نعمه*

لا تمثّل الإجراءات التأديبية بحق رئيسة اللجنة الفاعلة للمدرّسين المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي، نسرين شاهين (تمثّل غداً أمام مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية)، وغيرها من الأساتذة، عملاً إدارياً بحق موظف «متمرّد»، بل هي نهج تسلطي ينتهك أبسط الحقوق، ويتعدّاها إلى تدمير المدرسة الرسمية واستدعاء لأنواع جديدة من الاستعمار التربوي والسياسي والمالي، في وقت ينادي فيه ملايين التربويين حول العالم بتحرير التعليم من هذا الاستعمار، ويدعون إلى بناء استراتيجية تربوية وثقافة وطنية مبنية على التمويل الذاتي والرؤية المستقلة لهذا القطاع.

وهم العام الدراسي المستقر

حالياً، تنصبّ جهود وزارة التربية على فتح المدارس الرسمية بأي ثمن لتسويق نجاحها، من دون خطة واضحة ودراسة لواقع التعليم. ورغم أن ما أظهرته دراسة مشروع «كتابي» (ممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية) عن الفاقد التعليمي خطير جداً، إلا أن توصياتها يتم تضمينها في أي خطة تعويض مستقبلية أو خطة طوارئ للوزارة. وما أعلنه وزير التربية عباس الحلبي، في اجتماع نظّمه أخيراً في السراي الحكومي، حول إعداد خطة الإصلاح الشامل للقطاع، مجرد كلام فارغ من أي مضمون، وعناوين لم يشارك فيها أي من مديري المدارس أو الأساتذة أو مراكز الأبحاث أو الخبراء التربويين. هكذا، ستولد خطة جديدة كسابقاتها غير قابلة للتنفيذ وستُلحق أضراراً إضافية بالقطاع وتكرس التبعية بشكل أعمق.

وقد نجحت الوزارة في السنوات القليلة الماضية في تعميق هوّة اللاعدالة في التعليم بين فئات المجتمع، ولا سيما بين مستويات التعليم في المدارس الخاصة المعدّة للنخبة والمدارس الخاصة الأقل كلفة وما دون، وبين المدارس الرسمية والخاصة، وبين تعليم قبل الظهر وبعده، وبين المعلمين في القطاع الرسمي والمعلمين في القطاع الخاص الجيد «ذكاكين التعليم»، وبين التعليم المهني والتعليم العام، وبين الأستاذ المخطي بالحوافز بالدولار الأميركي و«المتمرد» المحروم جنوباً، أظهرت استعداداً من قبلها لاستخدام «صلاحياتها الجديدة» وإن بشكل متقطّع، كما أظهرت استعداداً مقابلاً لدى الأهالي للتصدّي لما يعدّونه «تجاوزات» ترتكبها القوات الدولية المؤقتة بما يتناقض مع موجبات الترحيب الذي تلقاه منهم وعلى أرضهم.

استرضاء الدول المانحة

منذ 2010، تنفذ الوزارة خططاً مشتركة مع الجهات المانحة واليونيسف، تنتهي إلى نتائج هزيلة، رغم تدفق أموال الهبات والقروض والمساعدات العينية بمليارات الدولارات، عدا موازنة وزارة التربية وإنفاقها السنوي على القطاعين الرسمي والخاص، والذي يصل إلى عشرات المليارات. والحصيلة خسارة لبنان لموقعه التعليمي من رأس قائمة الدول العربية عام 2007 إلى أسفلها عام 2018. فالتقارير الدولية التي تنشرها المنظمات الأممية حول التعليم تشير بوضوح إلى أزمة متنامية في مخرجات البرامج المشتركة (التطوير المدرسي 1 و2، التعليم الشامل 1 و2، دراستي 1 و2 وكتابي 1 و2، والخطة الطارئة والخطة الخمسية وغيرها). وفي كل مرة تطرح الجهات المانحة برنامجاً تكرر فيه أهدافاً ومضامين مشابهة، كونها لم تتحقق في البرامج السابقة، ولا تشذّ خطة الإصلاح الشامل عن القاعدة. في عام 1997، مثلاً، لحظ قانون المناهج إعادة الهيكلة لقطاع التعليم ولم تنفّذ، وغالبية البرامج المذكورة كانت قائمة على 3 ركائز لم تتحقق هي: تأمين حق الوصول إلى التعليم، جودة التعليم وتعزيز الإدارة والحوكمة والشفافية.

إذاً لا تعدو الخطة الجديدة للإصلاح الشامل كونها نسخة متكررة للبرامج السابقة، واللافت أن الدول المانحة تعلم هذا الأمر، وذكرته في تقاريرها السنوية، وهي، بحكم التعامل الدبلوماسي، ملتزمة بالتعامل مع سلطة تعد ولا تفي لمصلحة الطفولة والتعليم، فتُعيد تجارب البرامج المشتركة معها، وإن كانت متيقّنة أن فعالية الإنفاق على التعليم متدنية.

ستهب الحكومة الألمانية مجدداً 290 مليون دولار، وسيكون مشروع الدمج التعليمي بين الوزارة والسفارة البريطانية ممولاً أيضاً، وسيدفع مشروع «كتابي - 3» للدعم النفسي الاجتماعي 100 مليون دولار وغيرها من المشاريع، في وقت تعجز فيه الوزارة عن ضمان انتظام العام الدراسي المقبل، بسبب سوء الإدارة وغياب الرؤية والاستراتيجية. في عهد الحلبي، تتفادى الوزارة اتباع الآليات الدستورية. فالوزير لا يقترح قوانين ولا يوقّع اتفاقيات تحتاج إلى مراسيم حكومية، وتتجاوز تدابيره العقابية بحق «المتمردين» التفتيش التربوي، إذ يجري تحقيقات داخلية بشأن المخالفات، ولا يحتاج إلى ديوان المحاسبة في الرقابة المسبقة أو المتأخرة، ولا يكترث لتقاريره.

اعتمد الحلبي الصندوق الائتماني TREF الذي فرضته الجهات المانحة لتمويل مدارس بعد الظهر تحديداً، فتحرر من أي رقابة نظامية. التسوية

> لا تعدو خطة الإصلاح الشامل كونها نسخة متكررة للبرامج السابقة

الرقابية، من خلال الصندوق الائتماني، لا تعني حل مشكلة عالقة بل تعني سوء إدارة الوزارة وعدم أهلية فريقها المالي والإداري، إذ تلجأ إلى شركة تدقيق خاصة عوضاً من ديوان المحاسبة أو التفتيش التربوي لمراقبة الحضور والأداء الوظيفي للمعلمين والإدارة التربوية والإدارة المركزية، وصولاً إلى التحرر نهائياً من الهيئات الرقابية، في خرق مقصود لتشويه النظام العام في الوزارة.

وكانت وزارة التربية عدّلت مفهوم الوظيفة العامة إلى التعاقد اليومي من خلال إدخال مصطلح جديد (بدل الإنتاجية أو الحضور) من خارج أي سياق قانوني، ويتم استخدامه كأداة عقابية بحق المعترضين، فيحجب ويوزّع غب الطلب. ويمكن أن نلاحظ امتعاض الغالبية الكبرى من المعلمين والأساتذة الثانويين والمتعاقدين وأساتذة المهني الذين عبّروا عن ذلك بالإضراب والامتناع عن التعليم، والعزوف عن مراقبة الامتحانات الرسمية لهذا العام. وسمعنا المدير العام للتربية، عماد الأشقر، يتوعّد المدارس الخاصة في جبل لبنان وبيروت، بهدف الضغط لإلحاق معلمي القطاع الخاص بمراقبة الامتحانات لأن زملاءهم في الرسمي ممتنعون عن المشاركة، وذلك في رسالة واضحة يقول فيها إنه يمكن الاستغناء عن معلمي الملاك واستبدالهم بالمتعاقدين الخاضعين لتوجيهات الوزارة وبمعلمي القطاع الخاص.

على مستوى الممارسة، لا يخضع وزير التربية للهيئات التشريعية والرقابية، فلا يستجيب مثلاً لكتب النائبة حليمة قعقور من أجل نشر تقارير مصارفات وزارة التربية المالية وللقانون العام، وهو يسعى إلى التقليل من حالات الاعتراض على أدائه إما بالتدابير العقابية أو بالتهرب من الهيئات الرقابية، ويتستر بالتشاركية مع مؤيديه حصراً، ويتعمّد الخروج على النظام العام للقطاع التربوي. وهو مرتهن شكلاً في مشاريعه للجهات المانحة وتوجيهات اليونسكو وبرامجها، لكنه لا ينفذها ولا ينفّذ غيرها، ويفتقر للرؤية. إذ أن أي وزير عتيد يحمل رؤية للتعليم في لبنان سيُبطل كل هذه البرامج ويعيد انتظام القطاع برؤية اجتماعية تنموية شاملة متعددة الأبعاد.

ماذا بقي من التعليم الرسمي؟ لا قوانين محترمة ولا أجهزة رقابية تؤدي دورها، ولا فعالية إدارية، ولا تمويل وطنياً للتعليم، ولا تعاميم للوزير تنفذها المدارس الخاصة ولا تلامذة في المدارس الرسمية، ولا معلمين/ات من ذوي الكفاءة يقوون على الصمود. لم يبقَ شيء من هيكل التعليم، الذي أصبح معروضاً للبيع للجمعيات لتعطي دروساً ممولة للتعويض في بعض المناطق، وجمعيات أخرى ممولة من اليونيسف لمدارس غير نظامية، وكل من يدفع يحصل على حصة!

التعليم في لبنان سيسقط قريباً ما لم يتم استدراك حجم التشوّهات التي نعيشها اليوم. وهذه أمور تحتاج إلى مساءلة ومحاكمة المسؤولين عنها.

*باحث في التربية والفنون

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

مواقف السيارات مزراب هدر مفتوح

مال بلدية بيروت السائب يعلّم الناس الحرام

تغرف بلديّة بيروت في عجز مالي دفعها إلى التخلف عن دفع كلفة التغطية الاستشفائيّة وعن الالتزام بعقود مع شركات كنس النفايات وجمعها ومعالجتها، فيما تتجاهل مزاريب هدر مفتوحة كما في عشرات المواقف المؤجّرة لمشغلين مقابل فتات

لينا فخر الدين

فتح ملف الأملاك العامّة العائدة لبلديّة بيروت وكيفيّة استثمارها وإشغالها يشرّع أبواب «مغارة علي بابا». ملفات «على مدّ عينك والنظر» تشي باستشراء الفساد الذي ينخر بلديّة العاصمة. ورغم أن القانون وضع إدارة هذه الأملاك بيد السلطة التنفيذيّة (المحافظ)، فإنّ المُستغرب هو عدم وجود إحصاء حقيقي لدى البلدية حول مساحة الأملاك العامّة المُحتلّة داخل العاصمة، إذ إن آخر إحصاء يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي!

هكذا تُسيّر البلديّة أعمالها على «الهوّارة»، «مُستغنية» عن عائدات هي في أمسّ الحاجة إليها، كما هي الحال مع مواقف السيارات التي تملكها البلدية، والتي أجّرت لمشغّلين من دون إجراء مزايدة، بعقود تُجدّد سنوياً مقابل مبالغ مالية تعود إلى أيام دولار الـ 1500 ليرة، رغم رفع المشغّلين تعرفاتهم عشرات الأضعاف.

> **170 عقاراً أو جزءاً من عقار أو فضلات عقارية لا علم لبلديّة العاصمة بها!**

معظم هذه العقود يعود إلى فترة تولي القاضي زياد شبيب منصب محافظ بيروت. إذ منح المواقف إلى «محظيين» من دون مزايدة، رغم أنّ القانون يفرض عند تأجير أي عقار إعداد دفتر شروط وتقدير أرباحه لفتح باب المزايدة بالسعر الأدنى. وفي ما يتعلق بالمواقف تحديداً، يفرض إعداد تخمين لسعة الموقف من السيارات. لذلك، التفّ شبيب على القانون، فلم يؤجّر المواقف بل أصدر قرارات بتشغيلها مقابل مبالغ مالية مُتحركة، من دون تحديد معايير لاختيار هذا المُشغّل أو ذاك دون غيره، علماً أنّ معظم المُشغّلين يتمتّعون بـ«ظهر سياسي»، كلّ بحسب منطقته: مُحسوبون على تيار المستقبل في الطريق الجديدة، وعلى القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والكتائب في الأشرفية، وعلى حركة أمل وحزب الله في المصيطبة... وهكذا. الأنكى من ذلك، أن بعض المُشغّلين تخلّفوا عن تسديد المبالغ المتفق عليها، إلا أنّ المُحافظ بقي يغضّ النظر عن ذلك، وتجاهل كتباً أرسلها مسؤولون عن الملفات المالية والعقاريّة في البلدية، ترفض عقود الإشغال للعقارات العامّة، مستندةً إلى المادة 60 من القرار 275/26 التي تنص على أنّ «العقارات الدّاخلة في أملاك الدّولة في المدن تؤجَّر بعد الإعلان عنها لمدّة أربع سنوات على الأكثر، وبناءً على تعيين سعر افتتاح المزايدة على أثر كشف إداري»، موصيةً بـ«إعداد دفاتر شروط لتلزيم كلّ موقف والإسراع في تلزيم جميع المواقف لتتمكّن إدارة البلديّة من الاستفادة منها».

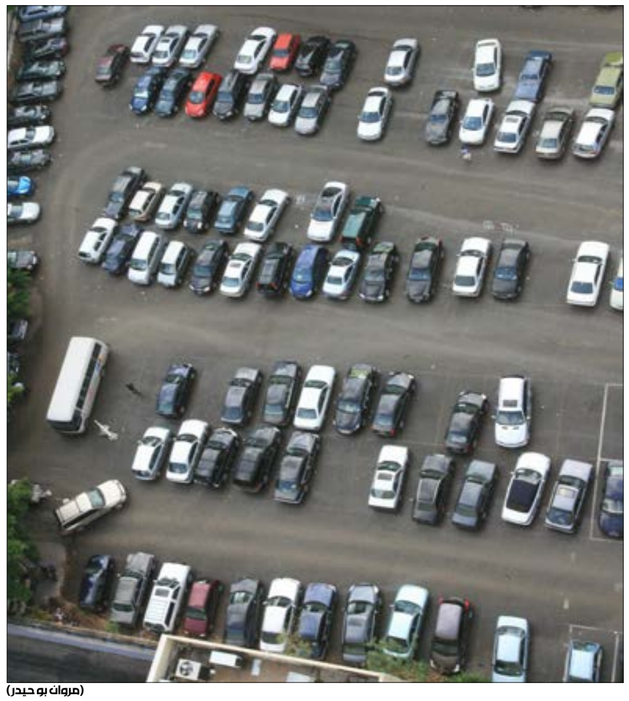
(مروان بو حيدر)

مشغلو المواقف

أدار شبيب الأذن الطرشاء لهذه الاقتراحات، ومثله يفعل المحافظ الحالي القاضي مروان عبود الذي تلقّى الاقتراحات نفسها، رداً على كتاب أرسله إلى المصلحة المالية نهاية عام 2020، يطلب فيه تقريراً مفصّلاً عن العقارات التابعة لبلدية بيروت والمُخصّصة لاستعمالها مواقف للسيارات، ووضع خطّة شاملة لطريقة إدارتها وتشغيلها تضمن أكبر استفادة ممكنة منها.

وبعد إعداد تقرير مفصّل بهذه المواقف، أوصت دائرة الأملاك في البلدية بالموافقة على مشاريع إنذارات إخلاء للمشغّلين، وتجهيز المواقف بماكينات مخصصة لدخول السيارات وإدارتها من قبل البلديّة لحين إتمام عمليات التلزيم». ورغم أنّ مصلحة العقارات أعدّت إنذارات بالإخلاء مع أوامر تحصيل المبالغ الماليّة ورفعتها إلى المحافظ، إلا أنها بقيت أسيرة الأدراج. وأعاد رئيس المصلحة، الذين عيّن منذ نحو سنة، حسن العجوز طرح المقترحات نفسها، إلا أنه لم يلق آذاناً صاغية، وبقيت العقود مع الشركات المُشغّلة نفسها تتجدّد سنوياً، إلى أن قرر المحافظ عبود، قبل شهرين فقط، تعديل عقود الإشغال لتُصبح 10 أضعاف ما كانت عليه، علماً أنّ مشغلي المواقف البلدية بقوا يسددون على مدى 4 سنوات هذه المبالغ بدولار الـ 1500 ليرة، ما ضيّع على صندوق البلدية أموالاً طائلة.

املاك محتلّة

وبحسب معلومات «الأخبار»، تعدّ دائرة الأملاك التابعة لبلديّة بيروت مسحاً لم ينته بعد للعقارات التي تملكها في العاصمة، وقد تبيّن وجود 170 عقاراً أو جزءاً من عقار أو فضلات لم تكن البلديّة على علم بملكيّتها أو تركت لـ«قوى الأمر الواقع» احتلالها من دون مقابل. ومن بينها العقار الرقم 910 - المزرعة (تشغّله شركة «Pop») الذي تحوّل بـ«قدرة قادر» من موقفٍ للسيارات إلى معرض لشركة «ريو» لبيع السيارات وتأجيرها، وقد وجّه لها عبّود إنذاراً.

وفي عين المريسة، تجري التدقيقات في قيام أحد المشغّلين بتأجير عقار مستأجر من البلديّة، علماً أنّ القانون يمنع تأجير الأملاك المستأجرة. ويشغل أحد المحسوبين على حركة أمل عقاراً في منطقة المصيطبة بوضع اليد ويستخدمه موقفاً للسيارات، فيما وضع أحد المقربين من النائب نديم الجميل يده على موقف تابع للبلدية في شارع بيضون في الأشرفية، فضلاً عن لائحة طويلة من المعتدين على الأملاك العامة، تبدأ من زرع أكشاك على الأرصفة، وصولاً إلى الاستئثار بعقارات كاملة، تُضاف إليها عقارات شاغرة لا تستفيد منها البلدية لسد جزء من احتياجاتها الماليّة في ظل الأزمة.

إيجار سنوي يعادل عائدات يوم واحد

تبيّن في التقرير الذي أعدّته المصلحة المالية في بلدية بيروت بناءً على طلب المحافظ مروان عبود، أنّ العائدات السنوية التي تحصّلها البلدية من بعض مشغّلي المواقف يجبيها هؤلاء في يوم واحد. وحتى مع قرار رفع بدلات العقود عشرة أضعاف، فإنها تبقى أقل بكثير مما يتقاضاه المشغلون الذين يفرضون تسعيرات خاصة ومبالغاً فيها. وفي ما يلي بعض العقارات المقسّمة بين مواقف سيارات مبنيّة وغير مبنيّة:

- العقار 910 - المزرعة (بجانب العاملية)، يتّسع لـ 75 سيّارة تقريباً، وتشغّله شركة «Pop» بموجب القرار الرقم 3162/ب، تاريخ 1 تشرين الثاني 2018، لمدة سنة واحدة، مقابل 24 مليون ليرة سنوياً (أي أقل من 300 دولار).
- العقار 535 و605 المزرعة (كورنيش المزرعة باتّجاه بربور)، يتّسع لـ 120 سيارة تقريباً وتشغّله شركة «أم. بي. في. سيرفيس» بموجب القرار الرقم 3163/ب تاريخ 1 تشرين الثاني 2018 لمدّة سنة واحدة، مقابل 42 مليون ليرة.
- العقار الرقم 1220 - رأس بيروت (أسفل مدرسة شكيب الحمرا)، يتّسع لنحو 170 سيّارة (كان خالياً لدى إعداد التقرير)، شغّلته «أم. بي. في. سيرفيس» عام 2017 مقابل 300 مليون ليرة سنوياً.
- العقار الرقم 1501 - الأشرفيّة (شارع أوتيل الكسندر)، يتّسع لـ 150 سيّارة تقريباً، وتشغّله شركة «جي. أم. سي. ش. م. م» بموجب القرار الرقم 2843/ب، تاريخ 28 أيلول 2017، لمدّة سنة واحدة، مقابل 180 مليون ليرة.
- العقار الرقم 3943 المزرعة (تحت الملعب البلدي)، يتّسع لنحو 300 سيارة موزعة على ثلاثة طوابق وتشغله شركة «City parking» بموجب القرار الرقم 2462، تاريخ 19 تموز 2019 لمدة سنة واحدة، مقابل 321 مليون ليرة سنوياً.
- العقار الرقم 160 و161 - الباشورة (ثكنة فتح الله سابقاً في منطقة البسطة الفوقا)، يتّسع لـ 179 سيّارة تقريباً موزعة على 3 طوابق، وتشغّله شركة «Pop» بموجب القرار الرقم 3163/ب تاريخ 1 تشرين الثاني 2018 لمدّة سنة واحدة، مقابل 42 مليون ليرة.
- العقار الرقم 495 - رأس بيروت (شارع عبد العزيز في إرسلان في فردان)، يتّسع لنحو 200 سيارة في طابقين سفليين. وتشغل المدرسة طابقاً واحداً فقط كموقف لسيارات المعلمين والموظفين بناءً على عقد الاتفاق الموقّع بين البلدية ووزارة التربية، فيما الطابق الثاني الذي يتسع لنحو 100 سيارة بقي شاغراً.
- العقار 235 - الصيفي (موقف حديقة ميتروبوليت الياس عودة)، يتّسع لـ 100 سيارة تقريباً موزعة على 4 طوابق، لا يزال شاغراً وتمّ إعداد دفتر شروط لتلزيمه.

وفتح عبود أخيراً مزايدة على العقار 495 رأس بيروت - الحمرا بعدما أعدّت دائرة الهندسة دفتر الشروط الخاص به، إلا أن نتيجة المزايدة لم تصدر بعد، علماً بأنّ البلدية تمتلك عشرات العقارات الشاغرة؛ ومنها: رأس بيروت - الروشة (يتسع لـ 106 سيارات)، آخر شارع رأس بيروت (يتّسع لـ 100 سيارة تقريباً)، رأس بيروت - شارع أوستراليا (يتسع لـ 125 سيارة)، رأس بيروت بجانب الريفييرا (يتسع لنحو 100 سيارة)، الرميل - طلعة العكاوي (يتسع لـ 125 سيارة تقريباً).

تقرير

«النزوح المناخي» قادم

كيف نتكيّف مع حرارة قياسية هذا الصيف؟

كل المؤشرات، ولا سيما في السنوات الأخيرة، تشير إلى ارتفاع قياسي في درجات حرارة الأرض من عام إلى آخر. والتوقعات أكثر تشاؤماً هذه السنة. ما يحتم اتخاذ إجراءات وقائية ضرورية للتكيف مع كوارث مناخية آتية

حبيب معلوف

رغم إقرار دول العالم أجمع بظاهرة تغير المناخ العالمية ووضع اتفاقية إطاريّة دولية لمقاربتها منذ عام 1992، لم تلتزم هذه الدول بالاتفاقية وفشلت في الالتزام بمندرجاتها والتكيف مع الظواهر المناخية المتطرفة. فهل تستطيع إجراءات تتخذها سلطات محلية في المدن والقرى التكيف مع هذه الكوارث والتخفيف من انعكاساتها على السكان، خصوصاً في الدول الفاشلة والمنهارة كلبنان؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات والقطاع الخاص والأفراد؟

إجراءات التكيف يفترض أن تبدأ من النظام الصحي أولاً (ولا سيما في حالات الطوارئ) الذي يجب أن يستعد (كي لا يُفاجأ كما حصل مع جائحة كورونا الأخيرة)، لاستقبال حالات إغماء واختناق وما يصنّف بـ«ضربات شمس» من جراء ارتفاع درجات الحرارة، ولا سيما بين كبار السن ومن يعانون مشكلات صحية معينة لا تتناسب مع ارتفاع غير معتاد لدرجات الحرارة.

زيادة الحرارة تعني أيضاً زيادة الطلب على الطاقة للتكيّف مع درجات الحرارة المتصاعدة وفي أوقات الذروة. صحيح أن الاعتماد على الطاقة المتجددة، ولا سيما الشمسية منها، زاد بشكل لافت في السنتين الأخيرتين، إلا أن هذه الزيادة لم تنجم عن وعي بالتغيرات المناخية، بل لتغطية النقص ولظروف اقتصادية معينة، ولدى فئات محددة يمكنها تحمل الأكلاف العالية لإنتاج هذه الطاقة بشكل فردي، بعد تقصير الدولة في إنشاء مزارع للشمس والرياح وتطوير المحطات الكهرومائية على الأنهار ومخارج المياه المتعددة.

ومع التغيرات المناخية وزيادة الحرارة، سيعرف الجميع قيمة الأشجار مجدداً في القرى والمدن، وسيدرك من افتخروا طويلاً بناطحات السحاب الزجاجية كم يحتاجون من طاقة للتبريد وأي جحيم ينتظرهم. وستدرك البلديات ومن انتخب مجالسها طوال السنوات الماضية من أجل مصالح وخدمات خاصة، أهمية الحدائق العامة وزراعة وسطيات الطرق بالأشجار والنباتات المطرّية للجو عندما تتجاوز الحرارة المعدلات المعتادة، بدل إعطاء الأولوية للوحات الإعلانية في المساحات الترابية والخضراء المتبقية في المدن وعلى الطرق الدولية.

> **التقديرات الأولية لكلفة التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية تصل إلى 127 مليار دولار**

عندما ترتفع درجات الحرارة، سنعرف مدى خطورة حرائق الغابات التي ستزداد نتيجة الإهمال واستسهال إضرام النيران، وستُفضح حملات التشجير الفولكلورية، وكل ما جاء تحت عنوان «حماية البيئة» و«مكافحة التصحر» و«إعادة التشجير»... وغيرها من تنفيعات البرامج الدولية، من دون وجود حاضنة اجتماعية لديها قناعة حقيقية بأهمية الشجر وحماية الأحراج، ما يحتّم على ما يسمى منظمات المجتمع المدني أن تغير في أولوياتها ومنهجياتها وادعاءاتها (مع من يدعمها) بأنها

(مروان بو حيدر)

يمكن أن تشكل بديلاً عن الدولة وعن السلطات المحلية أمام عظمة الكوارث التي ستأتي، كما يحتم إعادة الاعتبار إلى العمل التطوّعي والاجتماعي والبيئي.

وعلى المدى الأبعد، ينبغي بدء التحسب لنوع جديد من النزوح يعرف بالهجرة المناخية، الداخلية والخارجية. وهذه قد تكون أطول من تلك التي تتسبب بها الحروب والأزمات الاقتصادية، ولا سيما عندما يزداد الجفاف وتنعدم ظروف العيش لبعض الفئات الاجتماعية في بعض المناطق. والهجرات الناجمة عن الجفاف تؤدي إلى جفاف مضاعف. إذ تعني زيادة الطلب على المياه في الأماكن التي يقصدها «النازحون المناخيّون» وزيادة الطلب على المياه في المدن والبلدات، في ظل شح سيؤثر على كل القطاعات، وخصوصاً الزراعة، ما يستدعي وضع خطط واتخاذ إجراءات التوفير والتخزين (غير السطحي) منذ الآن، وضبط السحب من الآبار الجوفية، وضبط الاستخدامات للمياه في القطاعات كافة.

في ظل الانشغال بالاستحقاق الرئاسي، يبدو من الترف مطالبة المرشحين وضع استراتيجية للتنمية المستدامة لما بعد الانهيار واستراتيجية لمواجهة التغيرات المناخية، وإعادة الاعتبار للتخطيط الحضري، وإعادة النظر بما هو مطلوب من الصناديق الدولية والدول الكبرى المسببة لتغير المناخ ومن المانحين (إذا وجدوا)، وخصوصاً أن التقديرات الأولية لكلفة التكيف مع آثار تغير المناخ في البلدان النامية تصل إلى 127 مليار دولار، كما قدرها التقرير التجميعي السادس للأمم المتحدة، هذا من دون احتساب التعويضات المطلوبة للخسائر والأضرار التي ستنجم عن الكوارث المناخية التي بدأ البحث بها في قمة المناخ في شرم الشيخ العام الماضي.

تقرير

إنشاءات نهر الكلب: اعتداء سنوي على الملك العام

مطلع الشهر الجاري، أطلق مطعم Palms the Legend ورشة توسيع و«استباحة» مساحة كبيرة من مجرى نهر الكلب في بلدة زوق مصبح الكسروانية، تاركاً مساراً ضيقاً بالكاد يكفي لـ«تنفّس» النهر، ومانعاً إمكانية مرور القوارب الصغيرة لزيارة القناطر الأثرية، ناهيك عن تعريض النهر للتلوّث الذي يخلّفه زوار المطعم. وقبل يومين انتشرت صورة الإنشاءات المتعدية على النهر الكلب، التي أقامتها شركة «كازينو وادي نهر الكلب» بعدما حصلت على رخصة من وزارة الطاقة والمياه لتشييد ممر خشبي مؤقت على الأملاك النهرية بطول 50 متراً وعرض 25 متراً، من مطلع حزيران وحتى نهاية أيلول المقبل، من دون دراسة تقييم الأثر البيئي في نهر مصنّف بأنّه حسّاس بيئياً. فبحسب المادة 21 من قانون البيئة 2002/444، «على الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص إجراء دراسات الفحص البيئي المبدئي أو تقييم الأثر البيئي للمشاريع التي قد تهدد البيئة، بسبب حجمها أو طبيعتها أو أثرها أو نشاطاتها. وتراجع وزارة البيئة هذه الدراسات وتوافق عليها بعد التأكد من ملاءمتها لشروط سلامة البيئة واستدامة الموارد الطبيعية». ومرسوم أصول تقييم الأثر البيئي الرقم 8633 الصادر عام 2012، صنّف الأنهار مناطق حساسة بيئياً، وتحتاج المشاريع التي تندرج في إطارها إلى دراسة تقييم الأثر.

وزير البيئة ناصر ياسين تواصل مع وزير الطاقة والمياه وليد فياض مستفسراً، وقال لـ«الأخبار» إنه سيطلب وقف الأعمال لعدم إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي. فيما لفت الناشط البيئي رئيس «جمعية الأرض - لبنان» بول أبي راشد إلى أنه «ليس هناك شيء اسمه إشغال مؤقّت على مجرى نهر، هناك حياة إيكولوجية ستتأثر من تحوير مجرى النهر سواء لجهة العمق أو حياة الأسماك وغيرها». وإلى الحساسية البيئية، حساسية ثقافية، فـ«مجرى نهر الكلب تاريخي، والجسر فوقه في قرية زوق مصبح معلم أثري»، لذا ينبغي «استشارة وزارة الثقافة بعدما وصل الاعتداء إلى حدود القناطر».

من جهته، أبدى فياض دهشته من الحملة مشيراً إلى أنّ «هذا المطعم ينشئ الممر سنوياً في الموسم الصيفي عندما يجفّ النهر، وهذه ليست المرة الأولى». إلا أنه أكد أنه «صُدم» من حجم الإشغال وتوسّع الإنشاءات فوق النهر هذه السنة، مشيراً إلى أنه سيرسل فريقاً تقنياً لتفقد الموقع مؤلفاً من مستشاره خالد نخلة ومدير مصلحة تصحيح المحيط في الوزارة مفيد دهيني لمعرفة إن كانت هناك مخالفات «لناحية الالتزام بالمساحة المسموح بها في رخصة الإشغال، والحاجة إلى إجراء دراسة تقييم أثر بيئي، وطلب بدل مادي عن الإشغال». وأكد: «إن كان هناك خطأ فسنصححه، وكلّ ما يطرحه الإعلام يتوقف على حجم المشاريع، إن كانت صغيرة لا تستدعي مثلاً دراسة أثر بيئي». والأمر نفسه ينسحب على الجهة المخوّلة إعطاء الترخيص بالإشغال أو الاستثمار على مياه الأملاك العامة. فـ«إذا كان المشروع كبيراً، يستدعي الأمر مرسوماً من مجلس الوزراء، وإلا ستتولى وزارة الطاقة والمياه منح الترخيص».

لكنّ مصدراً قانونياً أشار إلى «أنّ المادة 16 من القرار 144 الصادر عام 1925 أعطت مجلس الوزراء حصراً صلاحية إعطاء الترخيص من دون أن تميز بين مشروع وآخر على أساس حجمه، فيما وزارة الطاقة تتعاقب على منح التراخيص مقابل بدلات إشغال متهالكة. علماً أن صلاحيتها وفقاً لمضمون المواد 37، 38، 41، من المرسوم 5469 الصادر عام 1966 تنحصر بدراسة طلبات الرخص والامتيازات على مياه الأملاك العمومية، ورفع مطالعتها المتضمّنة رأيها بطلب الترخيص إلى المرجع الصالح للبتّ في موضوع الترخيص، وهو مجلس الوزراء».

فلسطين

لا تزال إسرائيل تدرس خياراتها العسكرية في الضفة، وإمكانية شنّ عملية واسعة في شعالها لاجتثاث المقاومة (أ ف ب)

«تحرير» الاستيطان من المصادقة السياسية

إسرائيل تسرّع خطوات ضمّ الضفة

رام الله ـ أحمد العبد

تسابق حكومة اليمين في إسرائيل الزمن نحو حسم الصراع الفلسطيني، وتحديداً في الضفة الغربية، من خلال تقوية المشروع الاستيطاني وصولاً إلى ضمّ الضفة، ومحاولة القضاء على أيّ مقاومة مسلحة ضد الاحتلال هناك. وضمن هذا التوجّه، اتخذت حكومة بنيامين نتنياهو خطوة نوعية غير مسبوقة، بمصادقتها على مشروع قرار لتفويض رئيس حزب «الصهيونية الدينية» والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، إصدار المصادقة الأوّلية للتخطيط والبناء في المستوطنات، وتقصير الإجراءات القانونية لتوسيع هذه الأخيرة. ويقضي القرار بأن يتمّ دفع مخطّطات البناء من دون مصادقة المستوى السياسي، خلافاً للوضع القائم منذ 25 عاماً؛ وبالتالي لن تكون هناك حاجة إلى مصادقة رئيس حكومة الاحتلال أو وزير أمنه لطرح مشاريع بناء استيطاني في الضفة في «مجلس التخطيط الأعلى»، التابع لوحدة «الإدارة المدنية» في جيش الاحتلال، سواء خلال مرحلتَي إيداع المخطط أو المصادقة عليه نهائياً، والتي كانت تمتدّ على أربع عمليات مختلفة أو أكثر، وتستمرّ لعدة سنوات، وفق ما كان متبعاً سابقاً.

ويُعدّ هذا القرار بمثابة خطوة فعلية نحو بداية الضمّ للضفة الغربية، كونه مطبّقاً في الداخل المحتل؛ وبالتالي، سيسري على مخطّطات البناء في المستوطنات ما يسري على مخطّطات البناء في إسرائيل، حيث لا تحتاج الأخيرة إلى مصادقة رئيس الحكومة ووزير الأمن على أيّ مرحلة من خطط البناء.

والواقع أن تداعيات هذه الخطوة لن تتأخّر، بل سرعان ما سيتبعها «تسونامي» من مشاريع الاستيطان في الضفة وتحديداً في القدس، كما ستُترجَم خلال أيام بالمصادقة على مخطّطات بناء تشمل آلاف الوحدات السكنية، فيما من المقرّر أن تُنشر اليوم عطاءات لبناء 4560 وحدة استيطانية في العديد من مستوطنات الضفة الغربية، من أصل 10 آلاف وحدة كان تمّ في اجتماع لوزارة الإسكان إقرار طرحها تمهيداً لبنائها. وسبق ذلك إيعاز سموتريتش إلى موظفي الوزارات بالاستعداد لاستيعاب نصف مليون مستوطن آخر في الضفة، وتحسين البنية التحتية في المستوطنات. وقال سموتريتش، في عدة مداولات مغلقة، إنه يعتبر مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة «مهامّ أساسية» للحكومة، فيما نقلت صحيفة «هآرتس» في حينه، عن مصادر ضالعة في هذا المخطط قولها إن الوزير في وزارة الأمن تعهّد خلال مداولات بأن تمويل المخطط «لن يشكّل مشكلة».

وبدأ يتّضح انعكاس مشاركة سموتريتش في الائتلاف الحكومي على التوسع الاستيطاني في الضفة، كون ذلك كان جزءاً من التفاهمات بينه وبين نتنياهو قبل تشكيل الحكومة. ومنذ دخوله إلى وزارة الجيش، كوزير ثانٍ فيها، تمّت المصادقة على عدد من الوحدات السكنية، يفوق ما جرى إقراره في أي عام كامل. وتهدف حكومة اليمين، خلال الفترة المقبلة، إلى منح الحرية الكاملة للمشروع الاستيطاني في الضفة، وهو ما سيؤدي إلى تغيير الوضع الديموغرافي وتحديداً في القدس من خلال زيادة عدد المستوطنين إلى مليون، وتقطيع أوصال الضفة وعزل مناطقها بعضها عن بعض، واستكمال مخطّطات السيطرة على القدس من خلال الكتل الاستيطانية وبناء الجدار الفاصل لإقامة «القدس الكبرى»، خاصة مع ترويج حكومة اليمين لمخطط «E1» الاستيطاني الذي يخدم هذا التوجه، وقبله قرار فكّ الارتباط الصادر عام 2005، والذي يعني السماح للمستوطنين بالعودة إلى المستوطنات المخلاة في شمال الضفة. وحذّرت منظمة «بيش دين» الحقوقية (الإسرائيلية) من أن القرار الأخير «دراماتيكي ومدمر، ويهدف إلى السماح ببناء مستوطنات من دون اعتراف في الضفة، وجعل أي معارضة لهذا البناء غير ذات صلة. القرار في حال قبوله سيترك لأنصار سموتريتش القدرة على تعزيز التوسع وإقامة المستوطنات من دون أي رقابة، وندعو كل جهة تعارض ضمّ الضفة إلى التدخل الفوري لإحباط القرار الذي سيسمح بالضمّ الكامل في المستقبل القريب».

> لا يزال الاهتمام الأكبر لجيش الاحتلال، مركّزاً على الجبهة الشمالية

وبالتزامن مع هذا القرار، لا تزال إسرائيل تدرس خياراتها العسكرية في الضفة، وإمكانية شنّ عملية واسعة في شمالها لاجتثاث المقاومة، في وقت لا تتوقف فيه عمليات الاقتحام للمدن والبلدات، والتي ترافقها اشتباكات مسلحة يومية مع المقاومين. وفي مقابل ذلك، تبدو السلطة التي ترى مكانتها تتقوّض شيئاً فشيئاً غير قادرة على التحرك ولو خطوة في أي اتجاه؛ إذ اكتفت بالإعلان، على لسان أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير»، حسين الشيخ، عن مقاطعة اجتماع «اللجنة الاقتصادية العليا»، والذي كان مقرراً عقده يوم غد رداً على قرار حكومة نتنياهو، وأن القيادة ستدرس جملة إجراءات وقرارات أخرى تتّصل بالعلاقة مع إسرائيل، لا يبدو، كالعادة، أنها ستخرج إلى حيّز التنفيذ.

والواضح أن الاستراتيجية الإسرائيلية بشقّيها: تصعيد الاستيطان والتصعيد العسكري، لا تكترث لانعكاس ذلك على مكانة السلطة، على رغم تحذير بعض المصادر العبرية، عبر وسائل الإعلام، من أن تؤدي العملية الواسعة في شمال الضفة إلى تقويض مكانة السلطة، فيما القلق الحقيقي لدى حكومة الاحتلال يكمن في احتمال تطور تلك العملية إلى حرب مع قطاع غزة أو مع جبهات أخرى.

وتواصل وسائل الإعلام العبرية تضخيم حجم العمل العسكري في شمال الضفة، ما قد يمهّد لشنّ عملية عسكرية هناك؛ إذ زعم موقع «إنتل نيوز» العبري، الأحد، أن مجموعات مسلحة جديدة تشكّلت في الأيام الماضية في محافظة نابلس أطلقت على نفسها اسم «جماعة العهد - رفقاء الشهداء»، وتضمّ في صفوفها ما يقرب من 500 مقاتل، أعلنت مسؤوليتها عن عمليات إطلاق نار مختلفة (آخرها الليلة الماضية ضدّ البؤرة الاستيطانية في جبل جرزيم). وبالتوازي مع ذلك، وضمن سياسة عزل الساحات وتفكيك ارتباطها بعضها ببعض، ومحاولة احتواء قوة المقاومة في قطاع غزة، قرر نتنياهو تنفيذ مشروع تطوير حقل الغاز (Gaza Marine) قبالة القطاع، في إطار المفاوضات الجارية بين إسرائيل ومصر وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية. وروّجت وسائل الإعلام العبرية ومكتب نتنياهو لكون القرار بمثابة «بادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين» بهدف «تطوير الاقتصاد الفلسطيني، والحفاظ على الاستقرار الأمني في المنطقة»، وهو جاء على ضوء ما تمّ الاتفاق عليه في قمة العقبة وقمة شرم الشيخ، وبتوصية من كلّ الجهات الأمنية الإسرائيلية.

وبعيداً عن الضفة وغزة، لا يزال الاهتمام الأكبر لجيش الاحتلال، مركّزاً على الجبهة الشمالية، حيث يجري تدريب عناصر «وحدة الجدار» على أحد السيناريوات الجديدة التي لم يواجهها الجيش الإسرائيلي من قبل، وهو القتال لعدة ساعات ضدّ قوة «حزب الله» التي ستدخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحاول بشكل مؤقت تحرير منطقة مفتوحة أو مأهولة بالقرب من الحدود. وبناءً عليه، طُلب من كل مقاتل في «وحدة غولاني» اجتياز اختبارات المعرفة حول «العدو»، بما يشمل بنية الوحدات والكتائب ووسائل القتال وطريقة التقدم والإغارة لدى مقاتلي «قوة رضوان». وتترافق هذه الاستعدادات مع تقديرات وأبحاث كان أكثرها إثارة ما نشره مركز «علما» للأبحاث، من أن «حزب الله» اللبناني، طوّر قدراته تحت الأرض في لبنان، والتي تشمل سلسلة من الأنفاق، بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة.

وأضاف: «نظراً إلى قوتها الهائلة وبسبب موقعها ذي التحت الأرض، فإن العبوات الناسفة في مثل هذه الأنفاق تخلق تأثيراً يشبه تأثير الزلزال، لذلك، يمكنها تدمير مستوطنة أو منشأة باكملها»، متابعاً أن مثل هذه الأنفاق يمكن أن تساعد «قوة الرضوان» التابعة لـ«حزب الله» على السيطرة على مستوطنات في الجليل.

جزرة «غزّة مارين» على طبق الضمّ

غزة ـ رجب المدهون

بعد أيام من مباحثات أجراها المصريون مع كلّ من السلطة الفلسطينية، وفصائل المقاومة في قطاع غزة، أوعز رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إلى البدء، بتنفيذ مشروع تطوير غاز غزة قبالة القطاع، وسط صمتٍ من السلطة والفصائل الفلسطينية. وقال مكتب نتنياهو، في بيان صحافي، إن «مشروع تطوير حقل الغاز، قبالة سواحل غزة، يأتي في إطار المفاوضات الجارية بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية»، لافتاً إلى أن «تنفيذ المشروع يخضع للتنسيق بين الأجهزة الأمنية، عبر الحوار المباشر مع مصر والسلطة الفلسطينية، بهدف الحفاظ على المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل».

وعلمت «الأخبار» من مصادر فصائلية فلسطينية، أن المصريين أجروا مباحثات مع الفصائل خلال زيارة الأخيرة للقاهرة حديثاً، أبدت خلالها الثانية، ولا سيما حركة «حماس»، تحفّظاً على أي عملية استخراج للغاز لا يكون لقطاع غزّة نصيب واضح منها، وخاصة في ما يتعلق بقضية الإعمار وتحسين الوضع الاقتصادي للقطاع. كذلك، ألحت إلى قدرتها على تعطيل عملية تطوير الحقل واستخراج الغاز منه، مشيرةً إلى أنّها تتيح مع ذلك فرصة لتخصيص حصة واضحة من عائدات هذا الغاز لغزة، سواء كانت هذه العائدات على شكل غاز، أو عوائد مالية يتم استخدامها في التنمية الاقتصادية والبنى التحتية. إلا أنّ الفصائل لم تُصدر، أمس، أيّ تعقيب على إعلان إسرائيل تفعيل استخراج الغاز من الحقل، الذي يقع ضمن الحدود البحرية للقطاع.

تقرير

زيارة ابن فرحان لطهران تزعج واشنطن

الضمانات الصينية تسبق المغريات الأميركية

لم يظهر الانزعاج على الأميركيين من التحركات السعودية المبتعدة عنهم، مثلما حصل خلال زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، لطهران، والتي دفعت واشنطن إلى شن هجوم تحريضي مضاد. لكن أكثر ما يربكهم هو أن كل ما يجري، يحصل بضمانات صينية صارت السعودية تعوّل عليها أكثر من الضمانات الأميركية التي أفرطت واشنطن في عرضها خلال الأيام الماضية، وهذا هو الجديد

حسين إبراهيم

مع زيارة وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، لطهران، يُقطع الشك باليقين بأن قطار التقارب بين البلدين الذي انطلق من بكين، يسير بسرعة تفوق ما كان متوقعاً له، على رغم المحاولات الأميركية الحثيثة للعرقلة، سواء عبر الدخول على خط المفاوضات في اليمن، بدعم محاولات الإمارات لفصل الجنوب، وبترويج شائعات عن أن إيران تواصل تسليح حركة «أنصار الله»، في انتهاك لاتفاق بكين، أو عبر تسريب توقّع الوصول إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب يلبّي «المطالب» السعودية (التي سرّبها الأميركيون أيضاً) حول مساعدة المملكة في امتلاك برنامج نووي سلمي وبيعها أسلحة متطورة، بنتيجة زيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الأخيرة للمملكة، أو من خلال الدفع بانصار أميركا في المعارضة السعودية إلى شن هجوم على مواقع التواصل الاجتماعي، هدفه تقديم التوجه السعودي الجديد على أنه «خضوع مذلّ» للمشيئة الإيرانية.

ما تفتقد إليه المحاولات الأميركية، هو أن الثقة السعودية بواشنطن مفقودة تماماً، ليس فقط بسبب التوتر القائم في العلاقات بين هذه الإدارة وبين ولي العهد، محمد بن سلمان، وإنما بعدما ثبت بالتجربة للسعوديين أن أميركا ليست قادرة ولا راغبة في الدفاع عنهم، وهو ما ينطبق أيضاً على إسرائيل. وهذا ما يدفع الأميركيين أنفسهم، إلى إعطاء حظوظ التوصل إلى اتفاق للتطبيع مع إسرائيل بحلول نهاية العام الجاري، 50% فقط (حسب صحيفة «نيويورك تايمز»). لكن أكثر ما يزعج الأميركيين في التحركات السعودية نحو إيران، والتي شملت الإعلان عن فتح سفارة المملكة في طهران وقنصليتها في مشهد خلال الأيام المقبلة، وواكبها كلام سعودي كبير عن الاستثمار في إيران، هو أن كل ذلك يحصل تحت ظلال ضمانات صينية، مفتوحة على ترتيبات أمنية وعلاقات اقتصادية بين دول المنطقة، لم تعُد واشنطن قادرة على توفيرها.

فما يجري في المنطقة بمعنى ما، هو صراع توفير ضمانات بين الصين والولايات المتحدة، يظهر من خلاله أن النموذج الذي تعرضه بكين للتعاون الاقتصادي كأساس لتثبيت التقارب، يتفوّق على النموذج الأميركي الذي يقوم على إثارة الفتن، ومن ثم عرض الحماية على الطرف الحليف، بكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة. ولعل هذا التفكير الأميركي عكسته مجلة «فورين بوليسي»، عندما توقّعت أن لا يذهب الاتفاق السعودي - الإيراني بعيداً، نتيجة ما وصفته بتجذّر الخلافات السياسية والطائفية بين الجانبين.

ما تقدم هو ما يفسّر الحماسة السعودية، التي فاجأت كثيرين، لتعزيز العلاقات مع طهران. ويبيّن التدقيق في القرار السعودي بإطلاق ما يمكن وصفه بعملية «غزو استثماري» نحو إيران، أنه تأتى عن مصلحة سعودية خالصة، سياسية واقتصادية (بمعنى تحقيق عوائد مادية على الاستثمارات نفسها). فلا يمكن للرياض نفسها أن تكون مركز أعمال ومال إقليمياً عالمياً كما تقضي «رؤية 2030»، ما لم تكن إيران مزدهرة هي الأخرى، وهذا يتطلّب ترتيبات أمنية تشمل الخليج كله، بحيث لا تعود الضفة الأخرى منه تمثل تهديداً لأمن إيران، عبر القوات الأميركية أو من خلال إقامة تحالفات أمنية وعسكرية مع إسرائيل. والاقتصاد الإيراني المكبّل بعشرات السنوات من الحصار، يوفر فرصاً استثمارية مجزية، والرياض مؤهلة للاستفادة منها، بسبب امتلاكها احتياطات مالية ضخمة أمكن لها مراكمتها خلال السنوات الماضية بفضل ارتفاع أسعار النفط. والكلام حول هذه الاحتمالات يسابق التقارب السياسي، إذ دخل في تفاصيل من مثل ما تحدّث عنه أحد المسؤولين الإيرانيين من أن اتفاقاً لاستيراد الطائرات التجارية عبر المملكة، يجري وضع اللمسات الأخيرة عليه.

> لا يمكن للرياض أن تكون مركزَ أعمال ومال إقليمياً عالمياً كما تقضي «رؤية 2030»، ما لم تكن إيران مزدهرة هي الأخرى

لكن ذلك كله لا يفك تماماً الطلاسم حول ما يمكن للولايات المتحدة أن تذهب إليه رداً على ما يجري. فمن المبالغة الاعتقاد بأن أميركا أسقط في يدها، وفقدت تأثيرها على مجريات الأحداث في منطقة ظلّت تهيمن عليها بشكل أحادي لعشرات السنوات، حتى في عزّ الحرب الباردة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. وهنا يمكن طرح أسئلة عن الإمكانات المتوفرة لدى السعودية لتحدّي العقوبات الأميركية المفروضة على طهران، وضخ استثمارات كبيرة فيها، على رغم أن المملكة أظهرت في الأشهر الماضية أنها تملك هامشاً أكبر من غيرها في هذا المجال بسبب حاجة العالم إليها لتحقيق قدر من التوازن في أسواق الطاقة. فقد تكرّر أن هددت واشنطن بفرض عقوبات على الرياض خلال السنوات القليلة الماضية، وعجزت عن الفعل. أكثر ما يمكن أن تراهن عليه الرياض التي تعرف تماماً كيف يجري اتخاذ القرارات في واشنطن، هو فترة السنة ونصف السنة المتبقّية من ولاية الرئيس الأميركي، جو بايدن. فضلاً عن أن السياسة الخارجية الأميركية تلقّت ضربات شديدة في هذا العهد، نتيجة خطأ الرهان على توريط روسيا في أوكرانيا (الواقع أن أميركا والغرب هما من تورّطا في هذه الحرب)، فإن بدء الحملة الانتخابية الأميركية يشلّ تلك السياسة تماماً (يلاحظ التراجع من تهديد السعودية في بداية الولاية، إلى استجدائها الآن).

ثقة السعودية المفقودة بأميركا تفرّقها من إيران (أ ف ب)

ما هو أكيد، أن المشروع السعودي لتوسيع النفوذ في الشرق الأوسط، وحتى القيام بدور عالمي، انتقل تحت قيادة ابن سلمان من اتخاذ التوترات والحروب بالوكالة سبيلاً إلى ذلك، إلى الاعتماد على الذراع المالية الطويلة للمملكة والدول التي تدور في فلكها في الخليج، في ضوء مراكمة الثروات. وإذا كان في السابق يجري تدوير البترودولارات لبعاد استثمارها في الغرب، من خلال صيغة العلاقات القديمة، فإن الأسس الجديدة للعمل تحتاج إلى استثمارات في أسواق المنطقة، وهذا ما يحصل من خلال الهجوم الاستثماري السعودي في العراق أيضاً. ومع ذلك، قد لا يكون حلّ الملفات بين السعودية وإيران بالسهولة واليسر اللذين يتوقعهما كثيرون، لكن ما يحمي هذا المسار هو أن الرياض لا تملك خياراً آخر، إذا ما أراد ابن سلمان المضي في مشاريعه التي يرتكز عليها نظامه. وذلك ثبت بالتجربة القاسية لسنوات التوتر، منذ قطع العلاقات مع إيران عام 2016، وما تخلّلها من تحول اليمن إلى كابوس سعودي، حين صارت الأراضي السعودية كلها مكشوفة أمام القصف اليمني.

اليمن

مسقط تنعش مسار السلام: محادثات «إيجابية» حول الأسرى

صنعاء ـ رشيد الحداد

على رغم تعثّر مسار السلام وتباطؤ خطوات بناء الثقة بين صنعاء والرياض في ظلّ استمرار التدخّلات الأميركية، وفشل الجهود الإقليمية والدولية في تحقيق اختراق خلال الفترة الماضية، تُبذل سلطنة عُمان جهوداً لإحياء عملية السلام واستئناف المحادثات بين الجانبَين. وفي هذا الإطار، أكّد وزير الخارجية العُماني، بدر البوسعيدي، وجود ترتيبات جديدة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين السعودية وحركة «أنصار الله»، في صنعاء. وقال، في حوار نشره موقع «المونيتور»، إن الطرفَين يعملان على كيفية المضيّ قُدماً في هذه العملية، التي ستساعد في اكتساب الثقة، ووصف المحادثات المباشرة بينهما بأنها «خطوة أولى» نحو إنهاء الصراع الطويل في اليمن، مشيراً إلى أنه «حتى وقت قريب، لم يكن هناك أيّ حوار موثوق بين اللاعبَين الرئيسَين في النزاع».

وتزامنت تصريحات الوزير الذي تقود بلاده وساطة بين صنعاء والرياض، مع انطلاق جولة جديدة من المحادثات في شأن الأسرى بين الأطراف اليمنية في العاصمة الأردنية عمّان. ووفقاً لمصادر مشاركة، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن المحادثات اتّسمت بأجواء إيجابية، إذ تركّز النقاش، بحضور ممثّلي مكتب المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، حول إبرام صفقة جديدة للإفراج عن أكثر من 700 أسير، والكشف عن مصير المخفيّين قسراً. وعلى رغم انعقاد هذه الجولة بعد تأخّر دام أكثر من شهر، إلّا أن فريق حكومة عدن رفض مشروع صفقة جديدة وشاملة لتبادل جميع الأسرى تقدَّم بها وفد «اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى» التابع لصنعاء. ومن جهتها، أكدت مصادر حقوقية فشل عملية زيارة السجون بين مأرب وصنعاء، بتنسيق من «اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، بسبب موقف حزب «الإصلاح» الذي أعاق تنفيذ الزيارات المتبادلة، وقلّل من أهمية لقاء عمّان، قائلاً، في بيان، إن «تلك المشاورات لا قيمة لها إذا لم تسفر عن إطلاق القيادي في الحزب، محمد قحطان».

وتزامناً مع مفاوضات الأسرى، انطلقت، مساء السبت، أول رحلة تجارية من مطار صنعاء إلى مطار جدة الدولي منذ تسع سنوات، لإحدى رحلات «اليمنية»، جرت بناءً على تفاهمات بين صنعاء والرياض، وعلى متنها 275 حاجّاً يحملون جوازات صادرة من صنعاء.

وفي المقابل، وبهدف تعقيد أيّ خطوات إيجابية قد تدفع نحو التوصّل إلى اتفاق جديد في شأن تمديد الهدنة، يواصل المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، عقد المزيد من اللقاءات مع قيادات سعودية وأخرى في «المجلس الرئاسي»، تعتقد صنعاء بأنها تدفع نحو إعاقة تسوية محتملة، وليس العكس. وكان ليندركينغ قد اجتمع بوزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، مسؤول الملفّ اليمني في الديوان الملكي، وناقش معه الرؤية التي تقدّم بها، والتي ربط فيها القبول بصرف مرتّبات الموظّفين بتسوية سياسية شاملة، بالإضافة إلى استمرار المعانة الأميركية لمطالب صنعاء بربط صرف الرواتب بعائدات النفط والغاز، وتأييد الرؤية السعودية التي تعتمد آلية «اتفاق استوكهولم» في هذا الجانب، والذي يصرف صرف المعاشات بعائدات ميناء الحديدة ويُلزم حكومة الطرف الآخر بسداد العجز.

وفي محاولة للتهرّب من أيّ التزامات خاصة بصرف المرتّبات، سرّبت حكومة عدن أخباراً عبر وسائل إعلام تابعة لها، زعمت موافقتها على صرف مرتّبات الموظفين من عائدات النفط والغاز، إلّا أن صنعاء رفعت سقف شروطها وطالبت بفرض تقاسم للثروات. وكانت المقترحات التي نقلها غروندبرغ، خلال زيارته الرياض ومسقط، الأسبوع الماضي، تتمحور حول صرف المرتّبات واستئناف إنتاج النفط والغاز، ووقف إطلاق النار، إلّا أن الرياض وواشنطن اعترضتا على الخطّة بعدما أعلن «الرئاسي» رفضه لها.

تقرير

أميركا لا تملّ مطاردة أسانج في خواتيمها

لندن - سعيد محمد

رفض قاضٍ في المحكمة الملكية البريطانية العليا، الأسبوع الماضي، طلبات من فريق الدفاع القانوني عن مؤسّس «ويكيليكس»، جوليان أسانج، لوقف تسليمه إلى الولايات المتحدة، وفق مذكّرة استرداد تقدّم بها ممثلون قانونيون عن الدولة العظمى. ويزيل الرفض الذي أعلنه جوناثان سويفت، القاضي المعروف بعلاقاته الوثيقة مع وكالات الأمن والاستخبارات البريطانية، آخر خيارات التقاضي القانوني لوقف أمر تسليم أسانج إلى الأميركيين، والذي كانت وقّعت على تنفيذه بريتي باتيل، وزيرة الداخلية في حكومة بوريس جونسون، في حزيران من العام الماضي. وقد تقدّم محامو أسانج بطلب نهائي لاستئناف القرار الأخير، الذي سيعني، في حال قبوله، انتقال القضيّة إلى جلسة علنية أمام قاضيَين جديدَين لدى المحكمة الملكية العليا؛ وفي حال الرفض، يمكن أسانج أن يجد نفسه بين أيدي سجّانيه الأميركيين في غضون أقلّ من 24 ساعة، حيث سيُنقل مخفوراً إلى الولايات المتحدة ليواجه 18 تهمة تقع جميعها تحت «قانون التجسّس»، وتصل عقوبتها، في حال إدانته، إلى السجن لمدّة 175 عاماً. ووفق متابعين لإجراءات اعتقال مؤسّس «ويكيليكس»، فإن السلطات البريطانية حريصة على إتمام عملية التسليم فور إزالة العقبات القانونية، وذلك لتجنّب الإحراج الذي قد تتعرّض له لندن إذا أصدرت «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» قراراً بمنع التسليم. ويحقّ لأسانج، في حال رفض المحكمة البريطانية العليا التماسه لاستئناف قرار القاضي سويفت، التقدّم بطلب عاجل لمنع التسليم لدى المحكمة الأوروبية التي يُعارض المجلس المنبثقة عنه بشدة «احتجاز جوليان وتسليمه ومحاكمته» لأنه يمثّل «سابقة خطيرة بحقّ الصحافة والصحافيين». وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية ملزمة قانونياً - وفق الاتفاقات ذات العلاقة - بالخضوع لقرارات المحكمة الأوروبية.

وفي حال سريان أمر التسليم، الذي يمكن أن يتمّ في بداية الأسبوع الجاري، سيمثل أسانج أمام محكمة ابتدائية أميركية في ولاية فرجينيا، حيث يفوز المدّعي العام الأميركي عادةً بمعظم قضايا التجسّس. وقد تعهّدت السلطات الأميركية، لبريطانيا، بعدم تعريض أسانج لسوء المعاملة الذي تشتهر به سجونها، وذلك بعدما رفضت محكمة ويسمنستر الابتدائية طلب التسليم الأميركي

> عمليّة تسليم جوليان أسانج - إذا تمّت - ستكون تتويجاً لمطاردة قاسية قادتها وكالة الاستخبارات الأميركية

«بسبب قسوة ظروف الاعتقال في السجون الأميركية، والتي لن تمنع السيد أسانج من إيجاد طريقة للانتحار»، وأمرت بإطلاق سراحه، قبل أن يعمد محامو الجانب الأميركي لتقديم استئناف قبلته المحكمة البريطانية، تضمّن «تأكيدات» بعدم احتجازه في سجن «إي دي إكس» في فلورنسا في ولاية كولورادو - الذي يخضع لإجراءات أمنية مشدّدة قصوى -، وأن يتاح له - في حال إدانته - أن يقضي عقوبته في أستراليا إذا طلبت حكومة كانبيرا ذلك. لكن هذه التأكيدات لا تستحقّ حتى قيمة الورق الذي كُتبت عليه، إذ إن المحاكم في الولايات المتحدة تُقبل ما يُعرف بـ«الأدلّة السرّية» (تقارير الاستخبارات الأميركية)، وتعتدّ بها قانونيّاً، فيما لا يوجد في البلاد العديد من السجون التي تتمتّع بإجراءات مشدّدة، سوى سجن كولورادو. وليس في تلك «التأكيدات» المزعومة ما هو ملزم قانونياً، بل يمكن دائماً لسلطات السجن الأميركية تطبيق أيّ إجراءات تراها مناسبة، في حال لم يلتزم أسانج بتعليماتها، فيما قد يستغرق أيّ طلب للاستئناف أمام المحاكم الأميركية عقداً أو عقدان من الزمن، قبل البتّ به بشكل حاسم، وهو وقت كافٍ لدفع أسانج إلى الانتحار، أو تدبير حادث عرضي ينهي حياته. ولم يتسنّ التيقّن بعد من أنباء تحدّثت عن أن الولايات المتحدة جهّزت بالفعل طائرة خاصّة لنقل الصحافي الأسترالي من لندن إلى الجانب الآخر من الأطلسي، معدّة للإقلاع في أيّ وقت.

عمليّة تسليم جوليان أسانج - إذا تمّت - ستكون تتويجاً لمطاردة قاسية قادتها وكالة الاستخبارات الأميركية، وتواطأت فيها، إلى جانب أعلى المستويات في النظام الأميركي، حكومات بريطانيا والسويد وأستراليا وإسبانيا والإكوادور، على مدى 13 عاماً، منذ قرار «ويكيليكس» نشْر عشرات الآف الوثائق الرسمية الأميركية التي مثّلت أكبر إدانة موثّقة للأساليب الإجرامية التي تتبعها نخبة واشنطن في فرض هيمنتها على العالم. ومن جهتها أيضاً، وقفت صحافة العالم في أغلبيتها الساحقة موقف المتفرّج من هذه المطاردة، بل إن صحفاً مثل «غارديان» البريطانية ساعدت في تقديم معلومات لتوجيه الاتهام إلى أسانج، بعدما سرّبت للاستخبارات الأميركية الأكواد السرّية التي شاركها معها «ويكيليكس» لنشر بعض تلك الوثائق. ومن شأن إدانة أسانج بالتُّهم التي فصّلتها حكومة الولايات المتحدة تحت عنوان «مكافحة التجسّس»، أن تصبح بمثابة سوابق قانونيّة تجاه أيّ محاولة لفضح ممارسات إجرامية ترتكبها نخبتها الحاكمة حتى وإن قام بها مواطنون غير أميركيين، وفي أيّ مكان في العالم.

ويتوازى هذا التواطؤ من قبل السلطات التنفيذية والقضائية والإعلامية في الغرب ضدّ أسانج مع تجاهل شعبي مخجل، إذ لم تنجح محاولات حشد محتجّين ضدّ أسره على أيدي السلطات البريطانية، في جلب أكثر من عدّة عشرات في أحسن الأحوال. وانتهت نداءات زوجته البريطانية الجنسية وأولادهما القصّر بلمّ شمل العائلة، إلى أذن صمّاء في أعلى مراتب السلطة البريطانية، فيما ظهرت الحكومات الأسترالية المتعاقبة بين اليمين واليسار على حقيقتها كمجرّد تشكيل عصابي خاضع بكليته للرغبات الأميركية، وغير قادر على تقديم أدنى مستويات الحماية لحامل جواز السفر الأسترالي. وارتكبت السلطات الإكوادورية في عهد الرئيس السابق، لينين مورينو، انتهاكات فظيعة بمقاييس القانون الدولي، عندما أسقطت الجنسية الإكوادورية التي حصل عليها أسانج بصفة قانونية، وسمحت للشرطة البريطانية بدخول حرم السفارة في لندن - حيث كان أسانج يقيم كلاجئ سياسي منذ عدّة سنوات - وسهّلت عملية أسره.

في حال سريان أمر التسليم، سيمثل أسانج أمام محكمة ابتدائية أميركية في ولاية فرجينيا (هنى الويبه)

تقرير

تنافس خليجي على السوق العراقية: الاستقرار يجتذب الشركات

بغداد - فقار فاضل

تعتزم السعودية وقطر والأردن ومصر وغيرها من الدول، الدخول إلى السوق العراقية من خلال تأسيس شراكات اقتصادية وتجارية كبيرة هدفها ترسيخ التعاون الإقليمي. وترغب الرياض تحديداً في الاستثمار في قطاعات متنوّعة برأسمال يتجاوز الثلاثة مليارات دولار، حيث يجري العمل لتأسيس صندوق للاستثمارات، مع فتح مصارف حكومية وأهلية للبلدَين لغرض التبادل التجاري. وكانت السفارة السعودية في بغداد كشفت أن المملكة تقدّمت بطلب إلى الجانب العراقي لإقامة مشاريع في بادية السماوة، وتنتظر الردّ من خلال وزارة الزراعة. وذكّر السفير السعودي، عبد العزيز الشمري، بأن المملكة قدّمت قرضاً للعراق، قبل ست سنوات، بقيمة مليار و55 مليون دولار، وتمّ استثماره في بناء مستشفى الشرقاط، وإنشاء مشروع «سايلو بابل» لتنقية وجمع الحبوب، ومشاريع أخرى. وتشير الأرقام إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدَين ارتفع إلى 3,88 مليارات ريال (1,43 مليار دولار) سنوياً، بعدما كان، في السنوات الثلاث الماضية، 3,41 مليارات ريال (909 ملايين دولار)، ما يعني أن استقرار العلاقة بينهما أثّر إيجاباً على القطاع التجاري والاقتصادي.

والظاهر أن ثمة تنافساً خليجياً على السوق العراقية؛ فعلى هامش زيارة أمير قطر، تميم بن حمد آل ثاني، لبغداد قبل أيام، وقّع الجانبان عدداً من الاتفاقات ومذكّرات التفاهم في مجالات البنى التحتية والسياحة والصحة. وتعهّد تميم باستثمار 5 مليارات دولار في مختلف القطاعات خلال السنوات المقبلة، ولا سيما في مشروع «طريق التنمية» المقرّر تنفيذه قريباً من الحكومة العراقية. ومع التطوّر الملحوظ في العلاقات العراقية - القطرية، سجّل التبادل التجاري، خلال السنتَين الماضيتَين، خاصّة بعد تدشين الخطّ الملاحي، أكثر من 710 ملايين ريال قطري (195 مليون دولار)، بنمو قدره 50% مقارنة بالأعوام السابقة.

وفي ضوء ذلك، يقول المتحدث باسم فريق الإعلام الحكومي، حيدر مجيد، لـ«الأخبار»، إن «سياسة الحكومة العراقية هي تشجيع الاستثمار والانفتاح على دول الإقليم وبقية دول العالم»، مؤكداً أن «ثمة رغبة لدى دول المنطقة بصورة عامة والخليج بصورة خاصة، في الاستثمار في العراق، على اعتبار أنه سوق مفتوحة وأرض خصبة في جميع القطاعات، ولا سيما بعد خروجه من حربه ضدّ عصابات داعش الإرهابية». وينقل مجيد عن «رئيس مجلس الوزراء تأكيده خلال لقاءاته مع زعماء وملوك الدول المختلفة، وآخرها مع أمير

> العراق يتحوّل إلى جزء من الحلّ في المنطقة بعدما كان جزءاً من المشكلة

قطر، على أهمية العراق الذي صار جزءاً من الحلّ، بعد أن كان جزءاً من المشكلة». وعن توفير الضمانات للدول المستثمرة، يشير إلى وجود قانون يحمي المستثمر الأجنبي، وأيضاً إلى «وجود بيئة آمنة لكل الشركات». ويلفت إلى أن العراق «لديه اتفاقيات مع السعودية ومصر وقطر والأردن، وكذلك مع الولايات المتحدة الأميركية، وشركات فرنسية وصينية وألمانية في جميع القطاعات، ومنها الطاقة التي تأخذ الحيز الأكبر، ومن ضمنها استثمار الغاز الذي نوقش مع قطر».

أما نائب رئيس لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، حسين السعبري، فيقول، لـ«الأخبار»، إن «العراق بدأ يتخذ خطوات سريعة لكي يصبح بيئة جاذبة للاستثمار وخصوصاً من الجانب الخليجي. وهذه الفرص قد تعوّض البلاد ما مرّت به من أزمات وحروب خلال السنوات السابقة». ويلاحظ أن «العراق أصبح سوقاً لكل العالم، وليس فقط لدول المنطقة. فمثلاً الدول الأوروبية بدأت تتهافت باتجاه الاستثمار فيه». وفي الاتجاه نفسه، بلغت عضو لجنة الاقتصاد والتجارة النيابية، ياسر الحسيني، إلى أن «دول المنطقة جميعاً، وخاصة دول الخليج، بالإضافة إلى الكثير من الشركات الأجنبية العاملة هناك، أبدت رغبتها بالعمل في العراق، لوجود فرص اقتصادية واعدة من جانب، وسوق مفتوحة للبضاعة الاستهلاكية من جانب آخر». ويضيف الحسيني، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الإجراءات الحكومية ومنها خفض الضرائب على السلع نصف المصنّعة، تحفّز تنشيط الاقتصاد الإنتاجي في البلاد، وتُعتبر خطوة للانفتاح على تجارب الآخرين». إلا أنه يحذّر في المقابل «من مخاطر عمل هذه الشركات، إذ لا بد من أن تكون بشراكة عراقية أو بايد عراقية، على اعتبار أن سيطرة الأجانب تجعل الاقتصاد العراقي رهينة لتلك الشركات». ويشير إلى أن «المجاميع الفاسدة تتعامل بالأموال المشبوهة التي تريد أن تُحكم قبضتها على الاقتصاد العراقي والاستفادة من موارده، كالكبريت الذي نمتلك منه 50 إلى 55% مما هو موجود على الكرة الأرضية والمقدّر بـ600 مليون طن».

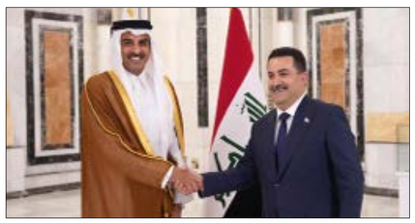
تعهّد أمير قطر باستثمار 5 مليارات دولار في العراق خلال السنوات المقبلة (أ ف ب)

وفي السياق نفسه، ثمة ترحيب داخل الأوساط الاقتصادية وأوساط رجال الأعمال بدخول دول الخليج إلى البلاد. ويقول أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد، صفوان قصي، لـ«الأخبار»، إن «دول الخليج تحاول تنويع اقتصاداتها، من خلال التحوّل إلى دول منتجة، بعد أن كانت لعقود طويلة مستهلكة، وعلى الأقل في الصناعات الصغيرة والمتوسطة». ويضيف أن «من الممكن أن تحقّق هذه الدول اكتفاء ذاتياً من خلال إنشاء كيانات صناعية متكاملة، خاصة في العراق، كونه يمتلك نقاط قوة منها الطاقة وكذلك إمكانية استثمار موارده الأولية غير المستغلّة». ويوضح أن «عملية التحوّل في تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة من خلال العراق، تستدعي زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في بيئات قريبة من دول الخليج، على اعتبار أن سلسلة التجهيز العالمية قد تأثّرت، وارتفعت تكاليف النقل على مستوى العالم».

في المقابل، يحذّر المحلّل السياسي، غازي القيسي، من أن «غالبية الشركات العاملة في العراق تتعرّض للابتزاز والفساد والمضايقات من قبل الأحزاب التي تريد حصتها، ولا سيما في المحافظات الجنوبية». ويدعو، في تصريح إلى «الأخبار»، الحكومة إلى «تهيئة البيئة المناسبة للشركات الأجنبية، خاصة التي تعمل في إعمار المحافظات المحرّرة كالموصل والأنبار التي انسحب بعض منها، بسبب الابتزاز والمضايقة من قبل المافيات والأحزاب المسيطرة عليها».

السودان

كثرة اللاعبين تطيح السلام: خيار تمديد الحرب يتقدّم

محمد عبد الكريم أحمد

جدّد حادث قتل والي غرب دارفور، خميس أبكر، والتمثيل بجثّته وبثّ ذلك في مقطع مصوّر (14 الجاري) المخاوف إزاء اتّساع رقعة النزاع في السودان وتزايد حدّته، في ظلّ الحديث عن تحرّك إماراتي عاجل، مدعوم سعودياً، لنجدة معسكر قوات «الدعم السريع»، إمّا بتسليحه عبر وسطاء إقليميين، أو استمالة دول جوار «غير عربية» لتبنّي مواقف مغايرة. وكشفت تحرّكات رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان، الأخيرة، ولا سيما لجهة رفضه تولّي كينيا رئاسة رباعية «إيغاد» المكلّفة بجهود الوساطة وحلّ الأزمة السودانية بمقتضى مخرجات القمة الطارئة الأخيرة في جيبوتي (12 حزيران)، عن تعزيز الخرطوم مواقفها المستقلّة عن ضغوط القوى الإقليمية والدولية في إدارة الأزمة.

خريطة طريق «إيغاد»: لا جديد

تبنّت قمّة «إيغاد» الـ 14 في جيبوتي ما وصفه بيانها الختامي بـ«خريطة طريق لتسوية الصراع في جمهورية السودان» عبر وضْع أربع نقاط رئيسة للتحرّك: شمول إثيوبيا كعضو رابع في وفد «إيغاد» رفيع المستوى لعملية السلام في السودان؛ أن يتولّى الرئيس الكيني، وليام روتو، رئاسة الرباعية التي تقرّر أن تواصل العمل عن كثب مع مفوضية «الاتحاد الأفريقي»؛ أن تنظّم الرباعية «في غضون عشرة أيّام» (تنتهي في 22 الجاري) لقاءً مباشراً بين البرهان و«حميدتي» في «إحدى العواصم الإقليمية»، على أن يلتزم الجانبان بإقامة ممرّ إغاثة إنسانية؛ وأن يُصار، في غضون ثلاثة أسابيع، إلى إطلاق عملية سياسية شاملة «من أجل تسوية الصراع في جمهورية السودان».

وفيما لم تسهم مخرجات «إيغاد»، بعد أسبوع من إطلاقها، في تحقيق أيّ اختراق، بادر البرهان إلى إعلان رفضه لقيادة كينيا - وثيقة الصلة بإثيوبيا - لرباعية «إيغاد»، ما أثار، إلى جانب عوامل أخرى، تساؤلات عميقة حول مستقبل المبادرة برمّته، واتّهام كينيا نفسها بعدم الحياد في النزاع وإيواء عناصر من «الدعم»، وتجديد المطالبة باستمرار الرئيس الجنوب سوداني، سلفا كير، رئيساً لآلية «إيغاد». كذلك، فإن النظر في خريطة طريق «إيغاد» يكشف قصورها من نواح عدّة: فَصْلُ إثيوبيا إلى المبادرة يُعدّ بمثابة ترضية «غير ملائمة» (توقيتاً ودلالة) لها، بسبب ممارستها تدخّلاً حسّاساً في الشأن السوداني. كما أن تعهُّد الخريطة بعقد اجتماع مباشر بين البرهان و«حميدتي»، في غضون عشرة أيام، كشف وجود تنسيق كبير بين أطراف الرباعية مع «حميدتي»، ووجود رغبة قويّة في إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل 15 نيسان. أمّا آخر بنود خريطة الطريق، فقد قفز إجمالاً فوق طبيعة الأزمة في السودان وما أحدثته من خلل واضح في مسار المرحلة الانتقالية برمّتها، ووضع هذا البلد أمام خيارات صعبة وتداعيات كارثية يستحيل معها إطلاق «عملية سياسية شاملة» في غضون ثلاثة أسابيع.

المقاربات الخليجية: بين الاحتواء وحصار السودان

غطّت أحداث العنف في السودان على نبأ عودة إريتريا إلى «إيغاد»، خلال القمّة الأخيرة، بعد 16 عاماً من انسحابها. وعلى رغم هذا الفارق الزمني، فقد جاءت كينيا كهمزة وصل «رمزية» بين قرار إريتريا الخروج من المجموعة عقب رفض الأولى (2007) تفويض «إيغاد» لكينيا لمراقبة تسوية النزاع الحدودي بينهما وبين إثيوبيا، ورفْض السودان الأخير تولّي كينيا آلية «إيغاد» الرباعية. كذلك، جاء تحرّك أبو ظبي نحو جارة السودان الغربية، تشاد، ليثير مخاوف حقيقية لدى مراقبين سودانيين موالين للقوات المسلحة؛ إذ استضافت الأولى رئيس تشاد الانتقالي، محمد إدريس ديبي (14 حزيران)، الذي شهد مع الرئيس الإماراتي، محمد بن زايد، توقيع العديد من الاتفاقات ومذكّرات التفاهم. وعلى رغم أن المقاربة الإماراتية تأتي في سياق سياسات أبو ظبي لتعزيز نفوذها في إقليم الساحل، فإن توقيت الزيارة وما تردّد عن حجم القرض والاستثمارات الإماراتية (قدّرت

> يمكن فهم المقاربة الخليجية في ضوء مساري احتواء السودان وحصاره

بحوالي 1,5 مليار دولار) عزّز مخاوف تبنّي تشاد موقفاً محايداً في الأزمة في السودان.

في المقابل، بادرت السعودية الى الإعلان عن عزمها استضافة مؤتمر دولي لمساعدة السودان («الإقليم» (19 حزيران) بالتعاون مع مصر وقطر والاتحاد الأوروبي ووكالات في الأمم المتحدة. وجاء الإعلان بعد ساعات من إعلان الخارجية الأميركية (13 حزيران) فشل جهودها مع السعودية لحلّ الأزمة في السودان، وإنْ أنحت باللائمة على الجيش السوداني و«الدعم السريع»، و«عدم استفادتهما من فرصة محادثات جدة». كما تضمن الإعلان إشارة إلى عزْم واشنطن، بالتنسيق مع «السعودية ودول عربية وأفريقية أخرى»، على التزام مقاربة جديدة، خلال الأيام المقبلة، ما يلقي مزيداً من الشكوك حول مستقبل عملية «إيغاد» أو جدّيتها وربّما فهمها كوساطة «انتقالية».

كذلك، جاء إعلان الرياض عن هدنة جديدة بموافقة «طرفَي الأزمة»، مدّتها 72 ساعة (بدأت صباح أمس)، بالتزامن مع هذا المؤتمر، ليشير إلى تمسُّك السعودية بتصدُّر المشهد في وساطات الأزمة السودانية، من دون إظهار أيّ قدرة حقيقية على تقديم وساطة جادّة. وهكذا، يمكن فهم المقاربة الخليجية، التي باتت متطابقة ومتكاملة تماماً بين قطبَيها الرياض وأبو ظبي، في ضوء مساري احتواء السودان وإعادة السيطرة الكاملة على قياداته، ومسار حصاره بتمتين العلاقات مع دول طوقه، بهدف فرض ضغوط وازنة على الجيش السوداني وقيادته وخياراتها تجاه الأزمة الحالية.

الأزمة في الشهر الثالث: ما الخيارات السودانية؟

أثار حادث اغتيال والي غرب دارفور، وهو من ضمن الشخصيات السياسية التي وقّعت على «الاتفاق الإطاري» نهاية عام 2022، حالة متجدّدة من الجدل السياسي السوداني، معيداً رسم استقطاباته ومواقف «القوى المدنية» من الصراع الدائر. ويلاحَظ بدايةً تفادي أحزاب وقوى سياسية مهمّة (أبرزها «الحرية والتغيير» وبطيفها المتنوع) الإشارة إلى الحادث ومرتكبيه (حتى بعد ثبوت إقدام «الدعم السريع» على الجريمة)، إذ فضّلت إدانة العنف بشكل عام والدعوة إلى تدخّل وتحقيقات دولية موسّعة، في تطابق مع بيان «الدعم» (15 حزيران)، قبل أن تعود بعدها بساعات لإدانة «ميليشيات الدعم السريع».

وباتت مخاوف انتقال الحرب فعلياً إلى مدن غرب دارفور، وتعمُّق الأزمة الإنسانية في مدينة الجنينة قرب الحدود مع تشاد، دالةً على فعالية التدخّلات الخارجية في الأزمة وعدم حسْمها لمصلحة استقرار السودان ومؤسّساته، ما يدفع نحو توقّع سيناريو استمرار حالة الأزمة. كما سيظلّ الخيار السياسي محدوداً للغاية في ضوء تصاعُد العمليات على الأرض وعدم طرْح الأطراف الإقليمية والدولية مبادرات جادّة وحقيقية لحسم الصراع، وربّما تجميد وضْع الأزمة الراهنة، مع ملاحظة أن كل المبادرات المطروحة ترتكز على مبدأ معاملة الجيش وقوات «الدعم» كطرفَين متكافئَين، وضرورة العودة إلى حدود 15 نيسان.

تبنّت قمّة «إيغاد» الـ14 في جيبوتي ما وصفه بيانها الختامي بـ«خريطة طريق لتسوية الصراع في جمهورية السودان» (أ ف ب)

مونديال السلة

يواصل منتخب لبنان لكرة السلة لتحت 19 عاماً تحضيراته للمشاركة بمنافسات كأس العالم المقررة بين 24 حزيران الجاري و2 تموز المقبل في المجر. المنتخب تأهّل إلى المونديال بعد حلوله رابعاً في بطولة آسيا الأخيرة لتحت 18 عاماً، ووقع في مجموعة تضم أميركا وسلوفينيا ومدغشقر. الطموحات كبيرة بتقديم صورة جيّدة عن كرة السلة اللبنانية. ولمّ لا. الذهاب بعيداً في المونديال. «الأخبار» زارت تدريبات المنتخب قبل السفر يوم الخميس المقبل والتقت المدرب شربل الباش، الذي أكد أن الاستعدادات تسير بشكل ممتاز

شربل الباش

تحضيراتنا لكأس العالم ممتازة ومباراة أميركا هي الأصعب

حسين سمور

أجواء جيدة يعيشها لاعبوا منتخب لبنان لتحت 19 عاماً في التدريبات التحضيرية للمونديال. برنامج مكثف وضعه الجهاز الفني، وكل شيء يسير وفق المخطط بحسب ما يؤكد المدرب شربل الباش في حديث مع «الأخبار»: «بدأنا التحضير منذ ثلاثة أشهر. التدريبات كانت مكثفة، وارتفعت الوتيرة عندما التحق جميع اللاعبين، ومنهم كارل ظاماطا الذي يلعب مع نادي دijon الفرنسي، إضافة إلى مصطفى عساف وكريم رطيل المحترفين في مونتينيغرو. وهناك أيضاً لاعبون كانوا يشاركون في بطولة لبنان للدرجة الثانية، وآخرون في الدرجة الأولى مثل كارل قزح وشارل نصر وجيو أبو سليمان». الباش قاد هؤلاء اللاعبين في أب الماضي خلال بطولة آسيا الأخيرة لتحت 18 عاماً، وتمكنوا من تحقيق الفوز على إيران المستضيفة والفلبيين، فيما خسروا نصف النهائي أمام اليابان، ليحتل المنتخب المركز الرابع خلف اليابان، والصين وكوريا الجنوبية البطلة. وحول جاهزيّة اللاعبين يقول المدرب: «عملنا خلال الفترة الأخيرة على الجوانب التكتيكية. الروح المعنوية للاعبين عالية جداً. ذهنياً الجميع حاضرون، واللاعبون يظهرون مستوى كبيراً جداً خلال التدريبات على أرض الملعب. إنهم متحمسون للمشاركة في البطولة». يبدو المدرب المتفرّغ للمنتخب، راضياً عن لاعبيه: «لدينا لاعبين مميزين في المنتخب، يمتلكون مهارات رائعة، والجميع لديهم مستوى ذكاء عالٍ في كرة السلة».

القرعة أوقعت المنتخب في المجموعة الثانية، وهو سيواجه سلوفينيا يوم السبت المقبل (الساعة 13:00 بتوقيت بيروت)، قبل لقاء مدغشقر يوم الأحد الساعة 20:30، على أن يصطدم بأميركا يوم الاثنين الساعة 16:00 عصراً. منتخبات صعبة، ولكن المدرب يؤكد لـ«الأخبار» أن لا شيء مستحيل: «الوصول إلى كأس العالم هو إنجاز وأمر كبير جداً لهذا المنتخب ولهؤلاء اللاعبين. مجموعتنا ليست سهلة ولكن سنقدم كل ما لدينا، وسنقاتل على أرض الملعب». ويضيف: «لن تكون مشاركتنا في البطولة للمشاركة فقط، أو للنزهة والسياحة. سنقاتل لكي نتمكن من الوصول إلى أفضل مكان ممكن. «مواجهة أميركا هي الأصعب، ومباراة سلوفينيا ليست سهلة أيضاً، وخاصة أنهم يحتلون المركز الرابع في أوروبا، والعاشر على مستوى العالم، ولكننا سنلعب من أجل الفوز. مدغشقر هدف بالنسبة إلينا. هو المنتخب الثاني في أفريقيا، وله احترام كبير»، يقول الباش. حاول نتابع المنتخبات المنافسة لنا بشكل مفصّل، كونها كانت في معسكرات تدريبية مغلقة، ولكن تابعنا جميع مباريات هذه المنتخبات في البطولات الرسمية السابقة. شاهدنا مباريات لمنتخب سلوفينيا، وهم استقدموا صانع ألعاب مميزاً أخيراً، كما شاهدنا مباريات لمدغشقر خلال بطولة أفريقيا الأخيرة التي حلت فيها ثانية خلف مصر. استقدموا لاعبين جيداً على المنتخب يلعبون في أميركا وفرنسا. منتخب مدغشقر قوي بدنياً، ولكن تقنياً لديهم بعض المشكلات، وهذا يمكن أن نستفيد منه». وعن المنتخب الأميركي قال الباش: «أميركا لديها أفضل اللاعبين. منتخبهم قوي جداً، ولكن مواجهته في بطولة العالم ستكون مهمة للاعبينا، للاحتكاك واكتساب الخبرة». ويضيف: «أتوقع من لاعبينا أن يقدموا كل شيء لديهم، لأني أعرف صلابتهم وإصرارهم. سنعمل لكي نكون ثانٍ أو ثالث في المجموعة، لكي نتجنب إسبانيا في الدوري الثاني، كونها نظرياً ستكون بطلة المجموعة الأولى».

> يمتلك منتخب تحت 19 عاماً لاعبين مميزين ولديهم مستوى ذكاء عالٍ في كرة السلة

وكان للمدرب تمنٍّ، ووعد للجمهور اللبناني: «أتمنى من الجمهور اللبناني أن يدعم اللاعبين. إنهم نواة منتخب لبنان الأول في المستقبل، وسيكونون مع أندية الدرجة الأولى. إنهم رائعون ويستحقون الدعم». وتابع: «أعد الجمهور أن نقدم كل ما لدينا لنظهر بأفضل صورة ممكنة». يختم شربل الباش حديثه مع «الأخبار».

الجهاز الفني لمنتخب لبنان المؤلف من المدرب الأول، ومساعديه اللبناني جورج خالد والصربي فينكو باكتش، العمل على جميع الجوانب للتحضير بأفضل طريقة ممكنة: «لم

حقق شربل الباش مع المنتخب المتأهل إلى كأس العالم المركز الرابع في بطولة آسيا لتحت 18 عاماً (FIBA)

الكرة اللبنانية

العهد بطل الناشئين بسيناريو تشويقي

عبد القادر سعد

لم تشهد إحدى بطولات الفئات العمرية في كرة القدم اللبنانية إثارة كالتي عاشتها بطولة دوري الناشئين (دون 18 عاماً) التي اختتمت أمس وأحرز العهد لقبها بفارق هدف عن الأنصار. أقيم أمس الأسبوع الثالث والأخير من الدورة الرباعية للبطولة حيث كان يتنافس العهد (4 نقاط)، الأنصار (4 نقاط) والشرق (3 نقاط) على اللقب في حين كانت حظوظ البرج الرابع معدومة لاحتلاله المركز الأخير من دون نقاط. لكنّ البرج هو تحديداً من أهدى العهد اللقب. فالأخير واجه الشرق على ملعب الصفاء وفاز عليه 2-0. حقّق المطلوب منه وكانت عينه على مباراة الأنصار والبرج على ملعب العهد في التوقيت عينه. غالبية المؤشرات كانت تشير إلى أن حظوظ الأنصار بإحراز اللقب أكبر نظراً إلى الفارق الفني بينه وبين البرج من جهة وبالتالي قدرته على تحقيق فوز كبير وبفارق أهداف يمنحه اللقب على حساب العهد الذي كان يواجه خصماً يوازيه قوة وهو الشرق.

لكنّ البرج أسقط جميع التوقعات، وردّ على كل الهمس الذي كان يدور على أن فقدان الحافز لديه سيجعل الأنصار يفوز بنتيجة كبيرة. صحيح أن الأنصار فاز لكنه وجد صعوبة للخروج فائزاً 3-2.

سيناريو التشويق بدأ مع تقدم البرج بهدف رائع لعلي حداد قبل أن يعادل الأنصار عبر هادي ملك لينتهي الشوط الأول بالتعادل الإيجابي، مقابل تعادل العهد سلباً مع الشرق في النصف الأول من المباراة.

في الشوط الثاني، نجح العهد في التسجيل عبر هدّافه كريم سليم وأصبح هو البطل في حال بقيت النتيجة متعادلة بين البرج والأنصار، لكنّ الأخير تقدم بهدف لهادي ملك مجدداً نقل اللقب إلى الأنصار في حال بقيت نتيجتا المباراتين كما هما (1-0 للعهد و2-1 للأنصار). العهد ردّ من جهته وسجّل الهدف الثاني أيضاً عبر كريم سليم، فعاد اللقب إليه مؤقتاً، قبل أن ينجح الأنصار في تسجيل الهدف الثالث عبر ملك للمرة الثالثة. هدف صعق العهداويين الذين رأوا لقب الناشئين يذهب للأنصار وخصوصاً بعد انتهاء مباراتهم بفوزهم 2-0 وهي نتيجة لا تكفيهم. وقف لاعبو العهد يترقّبون ما ستنتهي إليه نتيجة الأنصار والبرج خصوصاً أن المباراة طال وقتها بعد توقفها لفترة بسبب إشكال من جمهور الأنصار. ثماني دقائق (وقت ضائع) شهدت المفاجأة البرجية بتسجيل هدف ثان لعلي حداد الذي انتزع اللقب من الأنصار ومنحه للعهد.

لا شك أنه سيناريو لم تشهده بطولات الفئات العمرية منذ فترة طويلة، لكن ما يجب التوقف عنده هو الروح الرياضية والتنافس الشريف اللذان تحلّى بهما نادي البرج وفريق الناشئين فيه. فهم لعبوا لاسم النادي واسمهم فكانوا نجوماً بروحهم القتالية واستبسالهم وخصوصاً حارسهم حسين الحاج حسن الذي كان نجماً فوق العادة وأنقذ فريقه من أربع فرص خطرة جداً قبل أن يُصاب ويخرج في منتصف الشوط الثاني. اللافت أن بديله عبد الهادي شاهين أيضاً لعب واستبسل وكان له دورٌ في حرمان الأنصار من اللقب.

انتهت بطولة الناشئين وأحرز العهد لقبها، لكنّ الفائز الأكبر كان البرج وكرة القدم اللبنانية والنزاهة في التنافس بين الفرق.

احرز العهد اللقب بفارق هدف عن الانصار (حسن بحسون)

كأس القارات الودية

خسارة «مؤذية» لمنتخب لبنان

خسر منتخب لبنان لكرة القدم المباراة النهائية لبطولة كأس القارات الودية المقامة في الهند أمام صاحب الضيافة بهدفين نظيفين. خسارة جاءت في ختام القسم الأول من المعسكر الإعدادي الطويل في الهند استعداداً لكأس آسيا التي ستقام مطلع العام المقبل في قطر. خسارة «مؤذية» للبنان ليس لعدم إحراز اللقب بل كونها أمام منتخب يتنافس معه لبنان على صعيد ترتيب الفيفا قبل قرعة تصفيات كأس العالم 2026. يملك لبنان فرصة التعويض في الدورة الودية الثانية التي سيخوضها في الهند أيضاً حيث سينتقل إلى مدينة بانغالور لخوض الدورة بمشاركة ثمانية منتخبات مقسّمة على مجموعتين. تنطلق الدورة في 21 حزيران وتنتهي في 4 تموز، وهو موعد المباراة النهائية. وسيلعب منتخب لبنان في المجموعة الثانية التي تضم منتخبات المالديف، بوتان وبنغلادش، في حين تضم المجموعة الأولى منتخبات الهند، الكويت، نيبال وباكستان.

(الأخبار)

هدف مشترك لمصر ولبنان... تجنّب المركز الرابع

منتخبان عربيّان سيكونان حاضران في بطولة العالم لكرة السلة تحت 19 عاماً التي تستضيفها هنغاريا (المجر) ابتداءً من يوم السبت المقبل. مصر بطلة أفريقيا ولبنان الرابع على قارة آسيا، سجلا اسميهما بين أفضل 16 منتخباً حول العالم، ولا شك أنهما يستحقان هذه المشاركة نظراً إلى المستوى الكبير الذي يقدمه المنتخبان.

> يواجه المنتخب المصري اليابان وصيفة آسيا والبرازيل وصيفة أميركا ومنتخب صربيا القوي

القرعة أوقعت ممثل عرب آسيا في المجموعة الثانية إلى جانب سلوفينيا ومدغشقر وأميركا، بينما جاء بطل أفريقيا في المجموعة الثالثة مع صربيا واليابان والبرازيل. وتضم المجموعة الأولى كلاً من كندا وفرنسا والصين وإسبانيا، والمجموعة الرابعة والأخيرة الأرجنتين وكوريا الجنوبية (بطلة آسيا لتحت 18) وهنغاريا وتركيا. مجموعة المنتخب المصري ليست سهلة، ولكن يمكن لـ«الفراعنة» أن يخطفوا فوزاً من اليابان ثاني آسيا، ولم لا، تجاوز المنتخب البرازيلي الذي جاء ثانياً في بطولة الأميركيتين لتحت 18 عاماً خلف أميركا، وأمام كندا الثالثة.

البطولة ليست سهلة بالتأكيد، فالمنتخبات التي وصلت هي الأفضل، ولكن المطلوب من المنتخبين المصري واللبناني تقديم كل شيء من أجل الوصول إلى الدور الثالث، وتحسين الموقع في التصنيف العالمي.

وسيسعى لبنان منطقياً إلى الفوز على مدغشقر (ثاني أفريقيا تحت 18 سنة)، مع محاولة الفوز على سلوفينيا (مركز رابع في بطولة أوروبا تحت 18 سنة)، في وقت تبدو الحظوظ أمام أميركا صعبة للغاية. فوز لبنان على أي منتخب سيجنبه المركز الرابع في المجموعة، وبالتالي فإنه سيتجنب مواجهة متصدر المجموعة الأولى في الدور الثاني. لأنه في نظام البطولة، تلعب جميع المنتخبات دوراً ثانياً، يلعب فيه أول المجموعة الأولى مع رابع المجموعة الثانية، وثاني المجموعة الأولى مع ثالث المجموعة الثانية... وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجموعتين الثالثة والرابعة. وانطلاقاً من هنا، فإن الهدف للبنان سيكون تجنب المركز الرابع، لعدم مواجهة إسبانيا في الدوري الثاني، التي منطقياً ستتصدر المجموعة الأولى بعد الدور الأول كونها بطلة أوروبا لتحت 18 عاماً، أمام تركيا الثانية وصربيا الثالثة. الأمر ذاته سيكون بالنسبة إلى المنتخب المصري الذي سيسعى إلى احتلال المركز الثاني أو الثالث في مجموعته لتجنب مواجهة قوية في الدور الثاني.

تحضيرات المنتخبات شارفت على نهايتها والجميع سيتوجه منتصف الأسبوع الجاري إلى هنغاريا. والأكيد أن جميع اللاعبين سيستفيدوا من الاحتكاك والمشاركة في التظاهرة السلوية الأهم لهذه الفئة العمرية، وبالتالي اكتساب الخبرة للانتقال إلى المستوى الأول في المستقبل القريب، والمشاركة في بطولة العالم للرجال.

حسين...

منتخب مصر المشارك في المونديال هو الفائز في بطولة أفريقيا لتحت 18 عاماً (FIBA)

استراحة

كلمات متقاطعة 4337

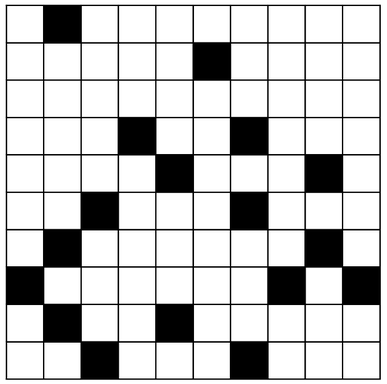

أفقيا

1- جماعة نجيجرية مسلحة – 2- رقيق لطيف – طائر يكثر من أكل الجراد – 3- فريق كرة برازيلي قضى في حادث سقوط طائرة – 4- خاصمت أشد الخصومة – والدة – شكل هندسي – 5- ضمير منفصل – إله مصري – 6- ازدهار – ضجر وسأم – خصب – 7- شلال أميركي – 8- أصفياء الله – 9- الصلب – متشابهان – 10- سلاح قديم – لمع البرق – بحر

عمودياً

1- مدينة اسبانية – أصل البناء – 2- أراضٍ منخفضة – يأتي بعد – 3- العاصمة التشريعية لدولة جنوب أفريقيا – رئّل – 4- مخلص – جامعة أميركية – 5- عاصمة أسيوية – 6- ضرائب على السلع – كلام فاسد – 7- غير متعلم – عاصمة عربية – 8- دزّيهم – أحرف متشابهة – 9- فرح ومنشرح الصدر – 10- كاتبة واعلامية لبنانية خبيرة في علم الماكروبايوتيك – في القميص

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سماح أنور – 2- الفريد نوبل – 3- حاسب – مداري – 4- لحس – سيام – 5- أم – القوّة – 6- سنغار – مَل – 7- عهد – رف – مخل – 8- أوج – رادو – 9- جان دارك – رز – 10- عنقون

عمودياً

1- ساحل العاج – 2- ملاحم – أر – 3- أفسس – سدّان – 4- حرب – ان – ودّع – 5- اي – المرجان – 6- ندم – قاف – رق – 7- وندسور – وكر – 8- رواية – ما – 9- برا – مخدّر – 10- سليم اللوزي

sudoku 4337

3	1	7	8					9
							6	
8	6	9		1		3	7	
9			6				1	2
	4	5				8		3
		1					4	
		8					3	
	2	4			1		8	
	3		2	4				1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4336

1	9	7	4	5	6	3	8	2
3	2	5	1	8	7	6	4	9
8	4	6	9	2	3	1	7	5
5	6	4	8	1	2	7	9	3
7	1	3	6	9	4	5	2	8
2	8	9	3	7	5	4	1	6
9	7	8	5	6	1	2	3	4
4	5	2	7	3	8	9	6	1
6	3	1	2	4	9	8	5	7

مشاهير 4337

مغنية أشورية سورية من أصل تركي. معظم البوماتها باللهجة السريانية

5+1+3+6+2+10 = العساكر ■ 8+11+9+2 = عاصمة الاسكا ■ 7+4 = للتفسير

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: علي العيساوي

◄ وفيات

◄ شكر على تعزية

ال مقدم وعاشور يشكرون جميع من واساهم في مصابهم الأليم بفقيدتهم المرحومة

زينب سليم مقدم

عقيلة العميد علي عاشور

سواء بحضورهم أو ارسال ممثلين عنهم أو بالبرقيات أو الاكاليل أو بالاتصال ويخصون بالذكر دولة رئيس مجلس النواب، ودولة رئيس مجلس الوزراء، ودولة الرئيس تمام سلام، وأصحاب المعالي السادة الوزراء والسادة النواب الحاليين والسابقين، والهيئات والمرجعيات الروحية والدينية، وحضرات قائد الجيش والمدير العام لقوى الأمن الداخلي والمدير العام للأمن العام والقادة الأمنيين والعسكريين، والمدراء العامين، والسادة القضاة، والسادة السفراء والقناصل والسلك الدبلوماسي، وممثلي القيادات العسكرية والحزبية وممثلي الاحزاب والهيئات الاهلية والرياضية والخيرية ورؤساء البلديات والاصحاب والاهل والأقارب وكل من شاركنا المصاب سائلين الله ان يمدهم بالصحة والعافية.

الأخبار
اشتراكات
وفيات
إعلانات رسمية ومبوبة
71-513571
01-759500

سينما

«ذا فلاش»: مَتى يتقاعد الأبطال الخارقون؟

يكتبها **شفيق طبارة**

مع أنّه من الأبطال الخارقين الأقل أهميةً، صبي المهمّات، الذي لا يريدها الآخرون، إلا أنّ باري آلين/ «ذا فلاش» (أيرزا ميلر)، قد أتقن لعبته، ووثق بقدراته ووجد لنفسه مكاناً كان يحلم به بعد أحداث «فرقة العدالة» (2017). باري آلين/ «ذا فلاش» أصلح وضعه الأسري الدراماتيكي، وغيّر ماضي والديه، ما جعل طفولته وسنوات مراهقته أكثر سعادةً، ولكنه في الوقت نفسه تسبّب في زعزعة استقرار العوالم الموازية والمتعددة الكيانات لعالم

> يحيل إلى أفلام تعود إلى الثمانينيات، وتحديداً «باتمان» (1989) لتيم بورتون

«دي سي».

في فيلم «ذا فلاش» (2023) المطروح في الصالات اللبنانية، تفتح «دي سي» عوالمها المتعددة، في قصّة مسلّية إلى حد ما، مضحكة في كثير من الأوقات، تحمل الكثير من النوستالجيا، والعديد من التعثرات، ولكن الفيلم سريع إلى درجة أنّ سرعته تنسينا جميع أخطائه.

نعلم أنّ ماضي باري آلين «ذا فلاش» مضطرب، وخصوصاً مع وجود والده في السجن، وموت والدته، وأنّ هذا المراهق اكتسب قوةً خارقة بسبب صاعقة جعلته سريعاً بشكل لا يصدّق. في «ذا فلاش»، استعمل باري آلين قوته الخاصة، للعودة إلى الماضي، سافر عبر الزمن بسرعته الخارقة، وتمكّن من تصحيح أخطاء الماضي. أنقذ والدته التي فقدها عندما كان صغيراً، وفي الوقت نفسه تمكّن من إنقاذ والده الذي أُدين خطأً بقتل والدته. وجد نفسه من حيث المبدأ في عالم لا «ميتاهيومنز» (بشر ذوو قوة خارقة) فيه، ولكنه وجد نفسه أصغر سناً، ووجد الجنرال زود (مايكل شانون)، وهو يحاول إصلاح الأرض من خلال قتل المليارات. في عالم فقد سوبرمان في ظروف غامضة، ولا أبطال خارقين أصلاً، لم يجد باري إلا بروس واين «باتمان» (مايكل كيتن) الكبير الذي يعيش في قصره المتهالك، وفتاة خارقة جديدة هي «سوبر غيرل» (ساشا كالي) في القطب الشمالي. جمعهما مع باري الأصغر سناً، ليتّحدوا معاً ويحلّوا المشكلة بهدف ترتيب الماضي من جديد بدون تغيير. «ذا فلاش» الذي أخرجه الأرجنتيني أندري موسكيتي، معقّد نوعاً ما، ليس بسبب قصته، بل لأنّه يجبر المشاهد على رؤية الأفلام السابقة لفهم بعض النكات... أفلام تعود إلى الثمانينيات، وتحديداً إلى فيلم «باتمان» (1989) لتيم بورتون، ما ينغّص تجربة الجمهور الجديد الذي لم يشاهد فيلم «باتمان».

«ذا فلاش» ذكي للغاية عندما يتعلق باستخدام السفر عبر الزمن والكون المتعدّد لاستحضار وإعادة الشخصيات المعروفة. عودة مايكل كيتون في دور باتمان لها ما يبرّرها، على الرغم من أن دوره كان مجرد مرافق. من الواضح أن كيتون سعيد للغاية بالعودة إلى بزّته القديمة، وبأدائه الذي يذكرنا بالأفلام الكلاسيكية. إلى جانبه «سوبر غيرل» في صراع أكثر إثارةً للاهتمام، لكن لم يكن هناك الوقت الكافي لتطويره. المساحة الأكبر بالطبع هي للمعتوه باري الذي يليق جداً بشخصية «ذا فلاش» منذ ظهوره للمرة الأولى قبل أعوام. يعد فيلم أندري موسكيتي جيداً في الغالب. تأتي أخطاؤه بشكل أساسي من أنه يريد الكثير من الفيلم. لكن مع بعض المراوغات، لا يزال قادراً على إبقاء الفيلم في الاتجاه الصحيح. أمر ليس بالهيّن في هذا الكون المتعدّد والزوبعة التي كان ممكناً أن تتحوّل إلى فوضى منذ البداية. ما زلنا نعثر على خيوط غير مترابطة وأسئلة معلّقة، وبالطبع كان ممكناً التركيز بشكل أكبر، خصوصاً في مشهد المعركة الكبير، الذي كان من شأنه أن يحدّ من مشكلة مدة الفيلم الطويلة (ساعتان ونصف الساعة).

إلى جانب بعض العقبات الأخرى، فإنّ العيب الرئيس في «ذا فلاش» هو الطريقة التي تم تصميم المؤثرات الخاصة والـCGI بها. يبدو الأمر كما لو أن ميزانية الفيلم قد استنفدت عند الوصول إلى هذه النقطة من الإنتاج، فبدت بعض المشاهد مُحرجة للغاية. إذ تشبّع الفيلم كثيراً من الـCGI، فأصبح متعباً للعيون، لأنّ جودة التأثيرات الرقمية سيئة جداً.

على الرغم من أنّ الكون المتعدد الكبير لـ«دي سي» يتشكل أمام أعيننا في الفيلم، إلا أنه يأتي من دون جاذبية أو وزن. ولكن يجب الاعتراف بعمل موسكيتي، إذ تمكّن من تقديم عاصفة رعدية مليئة بالإثارة، من قصة لها أساس عاطفي عميق، وفي جوهرها حزينة للغاية. ضجيج العمل لا يترك مجالاً كبيراً للمشاعر، إلا أنها موجودة في بعض اللحظات. نجح موسكيتي إلى حد ما، وقال وداعاً لعوالم «دي سي» القديمة ورأسه مرفوع. نعلم أن هناك فيلمين من «دي سي» سوف يعرضان قريباً، أحدهما هو Aquaman 2. بعد ذلك ننتظر ما سيقدمه جايمس غان لهذا العالم الجديد بعدما ترك مارفل. لكن في جميع الأحوال، هناك مشكلة كبيرة لا تؤخذ بجدّية. على الرغم من أن الإنتاج لم ولن يتوقف قريباً، إلا أنّ سينما الأبطال الخارقين أصبحت متهالكة للغاية.

The Flash في الصالات

من «ذا فلاش»

وقفة

الذكاء الاصطناعي نعمة أو نقمة؟

كل ثلاث سنوات، تُعيد «نقابة الكتّاب الأميركية» في هوليوود التفاوض بشأن ظروف عمل أعضائها مع شركات الإنتاج الكبرى. تم تطبيق هذا الاتفاق منذ عقود، وكل ثلاث سنوات يتم التوقيع عليه مرة أخرى، بشروط جديدة كلما دعت الحاجة. في أوائل هذه السنة، بدأت المفاوضات الجديدة، لكنها لم تصل حتى الآن إلى أي نتائج. لذلك، قبل أكثر من شهر، بدأ إضراب الكتّاب في أميركا ولم يتوقف لغاية اليوم، ومن المتوقع أن يزداد كثافةً من إضراب عام 2007. يقاتل الكُتّاب اليوم من أجل إعادة التفاوض على شروط الرواتب، والسبب هو مواقع التدفق الرقمي والذكاء الاصطناعي. ما الذي حدث في السنوات الأخيرة إذاً؟ لقد أدّت منصّات التدفق الرقمي إلى تغيير كل شيء، وعلى الكُتّاب اليوم التفاوض مع جميع الشركات هذه المرة للتكيّف مع النظام الجديد. على سبيل المثال، يمكن لمنصّات التدفق الرقمي إطلاق سلسلة في جميع أنحاء العالم في الوقت نفسه، ولا يملك كُتّاب السيناريو الأميركيون حقوق الطبع والنشر الأوروبية. الاتفاقيات القديمة تنصّ على أنه في كل مرة يتم فيها عرض مسلسل أو فيلم للمرة الأولى على شبكة أو دولة أخرى، يحصل الكُتّاب على جزء من الأرباح. لكنّ المشكلة اليوم أنّ مسلسلاتهم وأفلامهم تعرض للمرة الأولى في جميع أنحاء العالم في الوقت نفسه، وتدفع الشركات لهم مرة واحدة. لذلك تريد النقابة إعادة التفاوض في هذا الشأن. ولكن الأمر لا ينتهي هنا، فكما هي الحال في أفلام نهاية العالم، حين يظنّ البطل أنه نجا من جميع الكوارث، تأتي الكارثة الأكبر. والكارثة الجديدة هي الذكاء الاصطناعي، إذ يواجه القطاع اليوم هجوماً من هذا الذكاء، بالنسبة إلى هؤلاء الكتّاب، يشكّل هذا الذكاء تهديداً لوظائفهم، إذ يمكنه الكتابة نيابةً عنهم، ما يُنهي مفهوم العملية الإبداعية. بالنسبة إلى السبب الأول، تملك النقابة كلّ الحق في المطالبة بإعادة النظر في الرواتب وتوزيع الأرباح. أما بالنسبة إلى السبب الثاني، فهناك الكثير من الكلام والجدل، على الرغم من أنّ مخاوف الكُتّاب محقة.

الذكاء الاصطناعي في الصناعة السينمائية، موجود منذ سنوات، يساعد في مرحلة ما قبل الإنتاج من خلال تبسيط هذه العملية، وتحديد الجداول الزمنية، والعثور على مواقع تصوير تناسب الفيلم. كما يمكنه توقع نجاح الفيلم، والإيرادات التي يُحتمل أن يحقّقها. على سبيل المثال، تستعمل شركة «وارنر برادرز» منصة Cinelytic القائمة على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنجاح أفلامها. كما دمجت شركة «توينتيث سينشوري فوكس» نظام Merlin على حواسيبها. يستطيع هذا النظام بالذكاء الاصطناعي، مطابقة الأفلام مع جماهير معيّنة، بالإضافة إلى تقديم معلومات حول الترکيبة السكانية الكاملة لكل منطقة ودولة ومدينة. ScriptBook نظام آخر استخدمته شركة «سوني بيكتشورز» لتحليل 62 فيلماً من أفلامها. كما يمكن للذكاء الاصطناعي إضافة ممثلين رقمياً بمشاعر مختلفة وحتى التخلّص من بعض الأدوار الثانوية والكومبارس، عدا المؤثرات الخاصة. مثلاً في فيلم «Avengers: Infinity War» (2018)، تم تصميم الشرير ثانوس بالكامل باستخدام الذكاء الاصطناعي. تستخدم الاستوديوات اليوم الذكاء الاصطناعي لترويج الأفلام، من خلال تحليل عوامل مختلفة مثل قاعدة الجماهير وشعبية الممثلين، وتخطط لحملاتها وفقاً لمواقع معينة يحددها الذكاء الاصطناعي. كما يمكن لمحرّري الأفلام استخدام الذكاء الاصطناعي في المونتاج، إذ يساعدهم في إنشاء «تريلر» يتضمّن الخط الأساسي للسرد وتحديد المشاهد عالية الحركة والعاطفة. وبالطبع، يمكن لهذا الذكاء تأليف الموسيقى، وتحديد نغمات تتكيّف مع بيئة الفيلم والمشاهد، بل يمكنه أن يصنع فيلماً بالكامل. Zone Out (2018) هو فيلم من إخراج بنجامين؛ والأخير هو ذكاء اصطناعي أنجز الفيلم في غضون 48 ساعة! أخيراً وليس آخر، بخصوص كتابة السيناريو، يمكن تغذية الذكاء الاصطناعي بكميات كبيرة من البيانات على شكل نصوص أفلام، فتقوم الخوارزميات بتحليلها والتعلّم منها وكتابة نصوص جديدة بسرعة كبيرة. كما يمكنه دراسة قصة الفيلم، وطرح الأسئلة المحتملة، والشكوك، والاقتراحات، ما يجعل عملية تحليل النص أسهل وأسرع.

> تستعمل «وارنر برادرز» منصة Cinelytic القائمة على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنجاح أفلامها

لا شكّ في أن الذكاء الاصطناعي يساعد صنّاع الأفلام والمنتجين كثيراً، ولكن هل هذا ما يريده المخرج وصانع الأفلام؟ إن الاستخدام المفرط لهذا الذكاء، يجعل العملية الإبداعية أقل إبداعاً وأصالة. هناك عدد قليل من القصص الجديدة في عالم السينما اليوم، والكثير من السلاسل («مهمة مستحيلة»، و«سريع وغاضب»، و«جون ويك» وأفلام «مارفل» و «دي سي»)، والطبعات الثانية والثالثة من أفلام يُعاد إنتاجها، حتى قبل ظهور الذكاء الاصطناعي. إذن تكمن المشكلة الأولى في غياب الخيال والإبداع، لا الذكاء الاصطناعي بحد ذاته. في النهاية، فالإبداع البشري واللمسة الشخصية ورؤية المخرج هي التي تصنع السينما. لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخلق فكرة رائعة جديدة، ما زلنا بحاجة إلى الإنسان ليصنعها وينظر إليها. وفقاً لهذا، سيكون على النقاد والمشاهدين محاسبة صانعي الأفلام والاستوديوات على الاستخدام المفرط أو غير الأخلاقي للذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي لا يمكنه خلق قصص أفلام جديدة، وهذا منطقي وواضح (حتى الآن)، كما لا يمكنه أن يضع اللمسة البشرية العاطفية على أي قصة يخلقها. والأخطر من هذا، هو مبني على كمية بيانات كبيرة على الإنترنت. ومع بروز الصوابية السياسية في السنوات الأخيرة، هل يمكننا أن نتخيل نوع القصة التي يمكن أن يخرج منها هذا الذكاء؟ ستكون أمامنا أفلام خارجة من أقبية الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية؛ إذ طلبنا من الذكاء الاصطناعي إعادة كتابة فيلم «ذهب مع الريح» (1939)، أو إعادة كتابة مسلسل «فرندز» أو «سانفيلد»، هل يمكننا تخيّل ما يمكن أن نحصل عليه؟ مسلسل «فرندز» سيصبح حلقة واحدة، و«ذهب مع الريح» فيلماً قصيراً من ربع ساعة!

الاستنتاج المنطقي أنّ الذكاء الاصطناعي لا يمكنه أن يحلّ مكان الإنسان بالكامل، وعلى الكُتّاب تغذية خيالهم للخروج بأفكار جديدة، قبل إلقاء اللوم على التكنولوجيا الجديدة. في النهاية، ستنهار الصناعة السينمائية حتماً بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي. الممثلون سوف ينقرضون، سوف تنتهي البرامج السينمائية، لا حاجة للباباراتزي، ولا للمقابلات التلفزيونية والعروض الأولى، والأهم لا سجادة حمراء ولا جوائز أوسكار!

Zone Out فيلم من إخراج الذكاء الاصطناعي

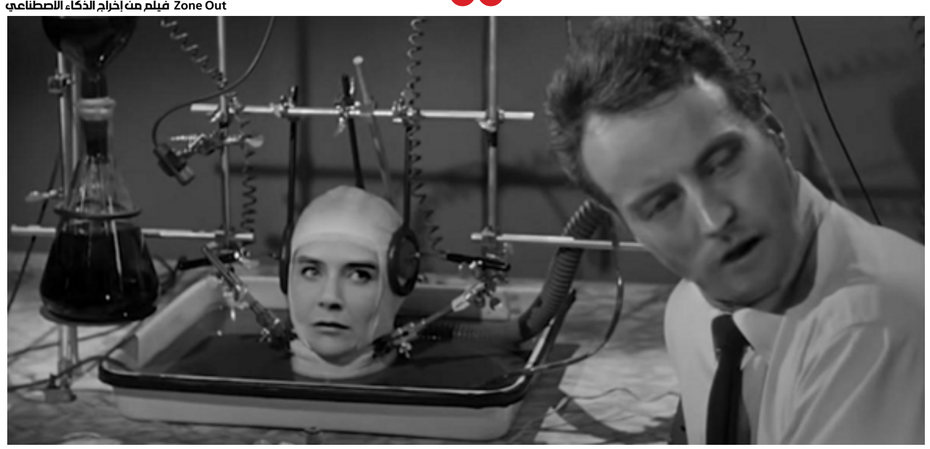

كلاكيت

«ديزني» تطفئ شمعتها المئة

في الذكرى المئوية لتأسيسها، تعتزم «استوديوهات ديزني» إنتاج عمل يجمع مختلف أبطالها ضمن قصة خيالية مرتبطة بعيد الميلاد، تكريماً لبينوكيو وغيره من شخصياتها الشهيرة، على الرغم من موجة صرف للموظفين تطالها. وكانت شركة الإنتاج حاضرة بقوة في الدورة السابعة والأربعين من «مهرجان آنسي الدولي للرسوم المتحركة» في فرنسا. وكشفت «ديزني» النقاب خلال المهرجان عن مشاهد أولى من فيلمها «ويش» (الصورة) المُرتقب طرحه في

نهاية العام، بالإضافة إلى عرض خُصّص لفيلم «إيمنتل» الذي تنتجه بالشراكة مع استديوهات «بيكسار» وظهور لرسام الصور المتحركة الخاص بها إريك غولدبرغ («علاء الدين» و«بوكاهنتاس»).

تتمحور قصة «ويش» حول الشابة آشا التي تبلغ 17 عاماً ويُطلب منها أن تصبح متدرّبةً لدى الملك ماغنيفيكو القادر على تحقيق الرغبات.

وتوضح مؤلفة العمل ومديرة الابتكار لدى «ديزني» جنيفر لي لوكالة «فرانس برس»، أنّ «عرض الفيلم سيبدأ في دور السينما ولن يُطرح عبر منصة «ديزني +» لأنّ أعمالاً مماثلة أُنتجت لتُعرَض في صالات السينما». وتقول لي التي أرادت كتابة «قصة خيالية أصلية» غير مقتبسة من أحد الكتب: «تساءلنا عن كيفية الاحتفاء بمئة عام من القصص وتجديدها في آن واحد».

العمل الذي استغرق إنتاجه سنتين، يمزج بين التقنية الثنائية والثلاثية الأبعاد، ويعيد إبراز نحو 500 بطل من «ديزني»، بدءاً من دونالد وصولاً إلى إلسا ومروراً بستيتش وعلاء الدين. ورغم كل ما تحققه «ديزني»، إلا أنّ هذه الشركة ليست في أفضل حالاتها. سعياً منها إلى تحقيق أرباح لمنصات البث التدفقي الخاصة بها كـ «ديزني +» التي خسرت في نهاية عام 2022 للمرة الأولى عدداً من مشتركيها، أعلنت المجموعة هذا الشتاء عن عزمها على فصل سبعة آلاف شخص.

وفيما عادت إلى دور السينما تحديداً مع فيلمها «إيمنتل»، تواصل «ديزني» تعزيز محتواها عبر الإنترنت.

«بيكسار» تعالج موضوع الهجرة والعنصرية

بعد سنوات من النكسات النسبية، تعود شركة «بيكسار» إلى الشاشات الكبيرة من خلال فيلم «اليمنتل» (الصورة) القائم على قصة خيالية

تتناول في خلفيتها مسألة الهجرة.

أحداث الفيلم الذي انطلقت عروضه الجمعة في الولايات المتحدة، تجري في مدينة «إيليمنت سيتي»، حيث يتكون السكان من الماء والتراب والنار والهواء، وعلى كل منهم أن يقيم علاقات حُسن جيرة مع غيره من العناصر، رغم اختلافاتهم... المتفجرة أحياناً.

وتتناول القصة علاقة رومانسية شديدة الخطورة بين إمبر، وهي ابنة «نارية» لمهاجر مجتهد، ووايد، وهو الابن الكسول لعائلة «مائية» ثرية.

وتصطدم علاقة الشابة النارية والشاب المائي بصعوبات نظراً إلى أن شعار المدينة هو أنّ «العناصر لا يمكن أن تختلط»، ويرمي الفيلم من خلال هذه الاستعارة إلى طرح قضايا العنصرية والأحكام المسبقة والاستيعاب.

وترى الممثلة ليا لويس التي تؤدي بصوتها شخصية إمبر في الفيلم أن قصة الحب هذه تشبه قصة روميو وجولييت نظراً إلى أن «حياتهما ستكون مهددة إذا تقاربا».

وأوضحت الممثلة لوكالة «فرانس برس» خلال العرض الأول للفيلم في لوس أنجليس أنّ «العمل يتناول الولاء العائلي والهوية الثقافية والوقوع في الحب للمرة الأولى».

«سبايدرمان» ممنوع في الخليج

أفادت شركة «فوكس سينما» المشغّل الأكبر لدور السينما في الشرق الأوسط، قبل أيام أنّ أحدث أفلام «الرجل العنكبوت» لن يُعرض في الإمارات، بعدما أثار جدلاً على خلفية تضمّنه مشهداً يُظهر راية تدعم المتحوّلين جنسياً.

وكان من المقرر أن يبدأ عرض فيلم Spider-Man: Across the Spider-Verse (الصورة) على الشاشات الكبرى في كافة أنحاء الإمارات اعتباراً من 22 حزيران (يونيو)، إلّا أنه حُذف من

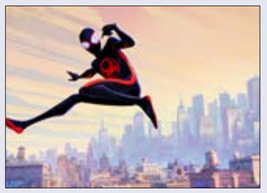

لائحة الأفلام التي ستُعرض قريباً على المواقع الإلكترونية الخاصة بدور السينما في الدولة الخليجية.

ورداً على سؤال لوكالة «فرانس برس»، قالت شركة «فوكس سينما» إن الفيلم «لن يصدر في الإمارات» من دون أن توضح السبب.

من جانبها، لم ترُدّ شركة ماجد الفطيم التي تدير «فوكس سينما»، على طلب التعليق على المسألة.

وأثار الفيلم الذي عُرض للمرة الأولى نهاية الشهر الفائت في كاليفورنيا في الولايات المتحدة، جدلاً كبيراً في الإمارات على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب مشهد تظهر فيه راية كُتبت عليها بالإنكليزية عبارة «حماية الأطفال المتحوّلين».

وأعلن «مجلس الإمارات للإعلام»، وهو الهيئة الناظمة للإعلام، الاثنين أنّه «لن يسمح بتداول أو نشر محتوى مخالف لقيم ومبادئ دولة الإمارات ومعايير المحتوى الإعلامي المعمول بها في الدولة». ولم يخض في أسباب إصدار بيانه.

والعام الماضي، منعت دول عدة في الشرق الأوسط بما فيها الإمارات، عرض فيلم «لايت يير»، وهو أول عمل من إنتاج استوديوات «بيكسار» الأميركية يتخلله مشهد قبلة بين امرأتين.

وفي السعودية، أكدت شركة «أي ام سي» المشغلة لدور سينما محلية، لـ «فرانس برس» أن الفيلم لن يُعرض، بدون الكشف عن السبب. وحذفت شركة «فوكس سينما» الفيلم من قائمة الأفلام التي ستُعرض قريباً على مواقعها في البحرين وقطر وسلطنة عُمان والكويت.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 19 حزيران 2023 العدد 4942

صورة وخبر

موسم قطاف البطيخ البلدي في عزّه هذه الأيام. فهذه الفاكهة الشهيّة والغنيّة بالفوائد الصحيّة، تكاد لا تفارق الموائد والجلسات في فصل الصيف. لكن في ظلّ الأزمة الاقتصادية الخانقة وجنون الأسعار، يمكن القول إنّها أصبحت حكراً على الميسورين، خصوصاً في ظلّ تبدّل حجم الإنتاج المحلّي أيضاً. في سهل الماري الخصب الواقع على سفح جبل الشيخ في قضاء حاصبيا (جنوب لبنان)، ومع خيوط الشمس الأولى، تتوزّع العاملات بين التِّلام المزروعة في «الصحارى»، يقطفن الثمار، ويحملنها أزواجاً فوق الأكتاف، قبل أن يكوّمنها عند حوافي البساتين جبالاً تغري عابري طرقات العرقوب.

(علي حشيشو)

على بالي

أسعد أبو خليك

من الجوانب الخفيّة في السياسة العربية الصراعات المحتدمة في الخفاء (الظاهر) بين كل الأنظمة الخليجية، المنضوية قسراً في مجلس التعاون الخليجي. ومن المعروف أن مجلس التعاون الخليجي كان مشروعاً أميركياً تماماً كما كانت الجامعة العربية مشروعاً بريطانياً. والمشروعان لا يزالان خطة غربيّة من أجل تقويض العمل العربي المشترك الموحّد. تفتيت وشرذمة العالم العربي كان مشروعاً استعمارياً غربيّاً وهذا المشروع لم تزده السنون إلا حدةً بعد نشوء الدولة اليهودية، التي استثمرت قبل 1948 في تقسيم وزرع الشقاق بين العرب أنفسهم، وبين العرب وغير العرب في المنطقة. خطة بن غوريون لاستغلال الأطراف لضرب العرب أصبحت خطة غربيّة. إن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي هي أكثر انتظاماً ودوريّةً بكثير من اجتماعات الجامعة العربية، لأن أميركا ترى فيها مشروعاً أمنيّاً ضدّ أعدائها. لكن ما ليس خافياً، أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي يعادون بعضهم البعض بالرغم من ابتسامات الصور الرسميّة. الصراع السعودي الإماراتي أصبح حديث مراكز الأبحاث في واشنطن، وإن كانت الصحافة العربية كالعادة تتستّر عليه، لأن كل ما يضر بالصورة الإعلانية للأنظمة الخليجية يُمنع من التداول والتغطية. ولدى عُمان صراعات مع السعودية، وهناك صراعات بين الإمارات المتحدة في دولة الإمارات، وهناك العداء المستحكم بين قطر والسعودية، وبين قطر والإمارات. والذي يريد أن يتابع مسار الصراعات يجدها في الصحافة العربية المشبوهة العنوان في لندن. هناك تنطلق الأحقاد والضغائن بين السلالات الحاكمة وبين أطراف في السلالة الحاكمة. الذي يجول بين المكتبات في شارع إدجوور في لندن يجد كتباً منشورة من دون اسم دار نشر، وهي في الغالب تعبّر عن مصالح أجنحة في سلالات أو سلالة متصارعة مع سلالة. كانت سفارة الإمارات النافذة في واشنطن تروّج لمحمد بن سلمان إلى أن وقعت الواقعة، وأصبحت المصالح الإماراتية السياسية في واشنطن متباعدة عن المصالح السياسية للنظام السعودي الحاكم. خرج الصراع بين النظاميْن إلى العلن. وهناك جانب أضيق من الصراعات الخليجية: أي الخلافات بين الأشقاء في الإمارات أو في السعودية أو في غيرها من تلك الدول.

المفكرة

ما وراء الجدار

■ في 8 تمّوز (يوليو) المقبل، تعود فرقة «بريك فلويد» (الصورة) اللبنانية ـ الأميركية، التي تحيي أعمال «بينك فلويد»، لتضرب موعداً جديداً مع الجمهور في «ستايشن بيروت» في سنّ الفيل، ضمن حفلة بعنوان Beyond the Wall (ما وراء الجدار). هذه المرّة، ستؤدّي الفرقة ألبوم The Wall الصادر في 1979 كاملاً على الخشبة، وهو إحدى تُحف الفرقة البريطانية الأسطورية وقد صدر فيلم سينمائي يرافق أنغامه. ولا يخلو الأمر من العروض الضوئية التي اشتهرت الفرقة الأصلية في مزجها مع الموسيقى بطريقة مبهرة، فيما برعت الفرقة اللبنانية في نقل تجربتها المتفرّدة. تتألّف «بريك فلويد» من الأشقاء: ماثيو (غيتار وغناء)، كريستوفر (غناء وباص وكيبورد) وآندرو (إيقاع) أبو جودة، بالإضافة إلى ليزي

(درامز) التي لا يتعدّى عمرها 13 سنة، وانضمّت حديثاً بدلاً من والد الأشقّاء الثلاثة أورلاندو. تحمل الحفلة أيضاً بعداً إنسانيّاً، إذ يعود ريعها إلى منظمة Brave Heart الخيرية التي تساعد في تغطية النفقات الطبية والجراحية للأطفال المحتاجين الذين يعانون من أمراض القلب.

حفلة Beyond the Wall: الثلاثاء 8 تمّوز 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «ستايشن بيروت» (جسر الواطي . سنّ الفيل/ بعبدا) . للاستعلام: 03/317388

برهوم وعيّود: موعد في مونو

■ بين 5 و23 تموز (يوليو) المقبل، يحتضن «مسرح مونو» مسرحية «غمّض عين فتّح عين» (تأليف وإخراج كريم شبلي وسارة عبدو) التي يتشارك بطولتها فؤاد يمّين وسينتيا كرم. كعادته، يستغلّ «إبراهيم» غياب زوجته ليصفّي ذهنه ويدخّن سيجارة. وكعادتها، تعود «عايدة» فجأة من قطاف الخبّيزة وتقبض على زوجها «بالجرم المشهود». وكعادتهما، يتشاجران: هي تخاف عليه وهو لا يأبه! حكايات ومواقف عادية، تحصل وتتكرّر يومياً في بيروت. هي قصّة شخصين لم يبق لهما سوى بعضهما والقليل من الذكريات. لكن خلافاً للعادة، سيجلس الثنائي في الحمّام ويسترجعان ذكريات السبعينيات والثمانينيات... ذكريات جيل عاش الصمود والخسارة بحبّ وضحك.

مسرحية «غمّض عين فتّح عين»: من 5 إلى 23 تموز 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 70/626200

لا للتلوّث السمعي

■ في مناسبة عيد الموسيقى، تحيي فرقة «بيكار بيروت» حفلة (برعاية «جمعية بادر») في السابع من تموز (يوليو) المقبل في «مسرح المدينة» (الحمرا). تؤدي الفرقة الموسيقى التراثية

الكلاسيكية والطربية، وتهدف إلى «الاستمتاع والإبحار في الموسيقى عبر مركب الأصالة تحت شعار «لا للتلوّث السمعي»...». وهي مؤلّفة من أكثر من 15 عازفاً ومغنياً، من هواة ومحترفين تربطهم صداقة، وتأسّست في 2019 على يد هالة رمضان (الصورة).

حفلة «بيكار بيروت»: الجمعة 7 تموز 2023 . الساعة الثامنة مساءً . «مسرح المدينة» (الحمرا . بيروت). للاستعلام: 01/753010

ليلة التانغو

■ تستعدّ أوركسترا FlirTango (الصورة) لإحياء حفلات في فضاءات لبنانية عدّة خلال الصيف الحالي. في هذا الإطار، تلتقي الفرقة، التي تروّج لثقافة التانغو، الجمهور، غداً الثلاثاء المقبل في «أونوماتوبيا

ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية). تتألف الفرقة المولودة في إيطاليا من الموسيقيين: الإسبانية كارلا مولاس غونزاليس (كمان)، الأرجنتيني ماريانو نافوني (باندونيون)، الأوروغوانية ناتاليا ماير (غناء وغيتار وإيقاع) والإيطالية أليسيا روراتو (بيانو).

حفلة FlirTango: غداً الثلاثاء . الساعة السابعة والنصف مساءً . «أونوماتوبيا . الملتقى الموسيقي» (السيوفي . الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 19 حزيران 2023 العدد 240
Lundi 19 Juin 2023 no240

الأخبار

رأس المال

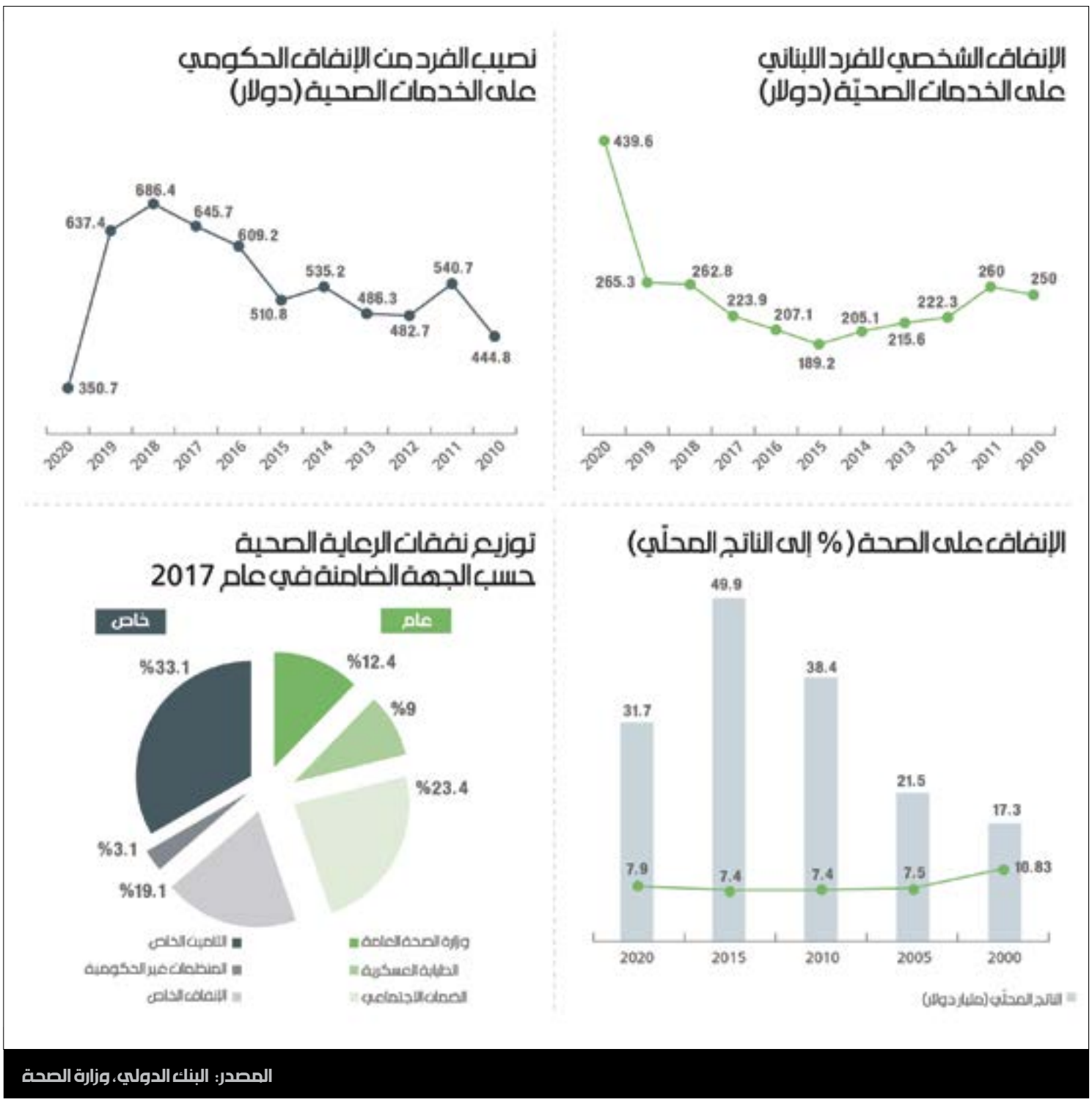

المصدر: البنك الدولي، وزارة الصحة

في العدد

02
ماهر سلامة
الاعتماد المفرط على الخارج

05-04
ماهر سلامة
الصين تصنّع الطائرات

06
محمد شعباني
خيارات تونس التبعية أو النهوض

07
نبيل اسماعيل
نموّ الرأسمالية: استقطاب أم تجانس؟

08
إبراهيم يونس
الرأسمالية الرقمية من منظور ماركس

التغطية الصحية مرتهنة للتمويل الخارجي

ليس انهيار النظام المصرفي هو الظاهرة الوحيدة والأساسية في فترة ما بعد الانهيار، بل يشمل الأمر قطاعات عدّة من أبرزها القطاع الذي كان يعتمد في تمويله على الخزينة اللبنانية بشكل أساسي وعلى اشتراكات الأجراء وأصحاب العمل أيضاً، ولم تكن الحصّة التي تدفعها الأسر من جيوبها تتجاوز ثلث الفاتورة الصحية الإجمالية. أيضاً كانت الخدمة متوافرة للجميع تقريباً عبر قنوات ووسائل بعضها نظامي والآخر زبائني الطابع. توزيع التمويل كان عبر صناديق ضامنة، أكبرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصناديق العسكرية، وتعاونية موظفي الدولة، وصناديق التعاضد شبه الرسمية، وكانت حصّة شركات التأمين الأصغر بينها جميعاً. هذا الأمر انقلب بكامله الآن.

في سنوات الأزمة توقفت الدولة عن إعداد الحسابات الوطنية الصحية، لكن البنك الدولي لديه تقديرات تشير إلى أنه في عام 2020، دفع المقيمون من جيوبهم 44,2% من مجمل قيمة الفاتورة الصحية، أي ما يعادل 1,1 مليار دولار. ففي تلك السنة بلغت قيمة النفقات الصحية 2,52 مليار دولار مقارنة مع 4,13 مليارات دولار في عام 2017. وهذا يعني أن الأزمة أصابت حجم النفقات وقنوات توزيعها. واللافت أن هذا الانخفاض مسجّل في فترة الدعم حيث أنفق مصرف لبنان، وفق معطيات مصدرها مصرف لبنان، أكثر من 1,18 مليار دولار على دعم الأدوية واستيراد المستلزمات الطبية. وفي هذه الفترة أيضاً لم يسجّل انهيار الليرة تطوّراً كبيراً؛ ففي أول كانون الثاني 2020 بلغ سعر الدولار 2100 ليرة، وفي أول كانون الثاني 2021 سجّل 8400 ليرة بحسب Lirarate.org. هذا يعني أن الأكلاف الصحية، ولا سيما في المستشفى، لم تكن قد ارتفعت كثيراً، ولا سيما أن 70% منها مرتبطة بالدولار سواء لجهة كلفة الطاقة والتجهيزات والمستلزمات الطبية وسواها.

على أي حال، إن التراجع في حجم النفقات الإجمالية على الرعاية الصحية، انعكس على حصّة الفرد السنوية من النفقات الحكومية التي كانت تبلغ 637 دولاراً في عام 2019 ثم انخفضت إلى 350 دولاراً في عام 2020. وبالمثل، ارتفعت حصّة ما يدفعه الفرد من جيبه من 265 دولاراً إلى 439 دولاراً، أي بنسبة 65%. هذا كان التأثير المباشر للأزمة في أوّلها، لكن الأمر اختلف جذرياً الآن، إذ بات الأفراد يدفعون الحصّة الأكبر من كلفة الرعاية الصحية، ولا سيما الرعاية في العيادات الطبية والرعاية في المستشفيات.

في ظل كل هذه الصناديق الضامنة، كان الإنفاق على الرعاية الصحية، حكومياً أو بإشراف حكومي. وكان النظام الصحّي قائماً على نحو 24 مستشفى حكومياً، والعديد من المستوصفات المموّلة حكومياً ببرامج رعاية متخصّصة، فضلاً عن التخطيط والتمويل كان يتم عبر وزارة الصحة التي أعطيت صلاحية منح التغطية الصحية لمن لا يملكها، بينما كان صندوق الضمان يموّل الفواتير الطبية في المستشفى وخارجها (عيادات طبية، أدوية، فحوصات) للأجراء المصرّح عنهم، والصناديق العسكرية تمنح التغطية للعاملين لديها، في المستشفى العسكري أو في مستشفيات خاصة، والأمر نفسه ينطبق على الصناديق الأخرى وأكبرها صندوق الأساتذة، ويُضاف إليهم صناديق خاصة أسّستها نقابات المهن الحرّة وأكبرها صندوق المهندسين... كل هذا النظام أصابه الانهيار. فاليوم، لا يمكن لأي من هذه الصناديق أن تقدّم الخدمات نفسها، بل هي تقدّم ما لا يتجاوز 20% في أحسن الأحوال من الخدمات السابقة بالقيمة والنوعية، علماً أن مستشفيات القطاع العام تعاني أكثر من غيرها. وبسبب ذلك، بات قسم كبير من الأسر لا يُتاح لهم الحصول على أي نوع من التغطية الصحية.

وإذا أعدنا احتساب حصّة الفرد من الفاتورة الصحية وفق تطوّرات سعر الصرف فقط، فإنها ستنخفض من 637 دولاراً إلى 10 دولارات، أي إن تعويض الخسارة اللاحقة بحصّة الأفراد من الفاتورة الحالية يتطلّب إنفاقاً حكومياً ضخماً ليس متوافراً في الأصل لدى الخزينة، وغير متوافر أيضاً لدى الصناديق التي تموّل من الأجراء وأصحاب العمل (الضمان)، إذ إن عملية التصحيح، تتطلّب زيادات هائلة بالتأكيد لا يرغب أصحاب العمل في اقتطاعها من أرباحهم بينما هم يعزّزون هذه الأرباح على حساب أجور العاملين لديهم.

النظام الصحي كان مليئاً بالتشوّهات بسبب تعدّدية الصناديق الضامنة ورغبة السياسات العامة في تعزيز أرباح مؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن أهدافها في إخضاع الأفراد لمنحهم التقديمات الصحية مقابل ولائهم السياسي... لكنه كان أفضل حالاً مما هو عليه اليوم. فهو بات مرتهناً بشكل كبير للتمويل الخارجي ولم تعد الزبائنيّة محليّة، بل باتت مرتبطة أكثر بالتمويل الآتي من الخارج، سواء ذلك الذي يأتي إلى الأفراد بصفتهم الشخصية من تحويلات ذويهم المسافرين، أو الآتي من منظمات ومؤسّسات خارجية تعاقدت مع أخرى محلية لتقديم المساعدات.

الاعتماد المفرط على الخارج

أيام تثبيت سعر الصرف كانت الاسر تعتمد بشكل كبير على تحويلات المغتربين لتعزيز مداخيلها. فالسياسات التي اتّبعت في تلك الفترة كانت قائمة على تعزيز نموّ الارباح على حساب الاجور. حصّة الاجور من الناتج كانت تتقلّص بشكل متواصل، في مقابل نموّ حصّة الارباح. هذا هو المكوّن الاساسي في نموّ الناتج المحلي الإجمالي والذي نتج منه تشوّهات اقتصادية واجتماعية واسعة يمكن التعبير عنها في الفرق بين المداخيل المتولّدة محلياً، وبين المداخيل المتاحة فعلياً. اما الآن، وبعد انهيار تثبيت سعر الصرف، صار التشوّه أكبر وبات اعتماد الاسر على تحويلات المغتربين مفرطاً جداً. فالمداخيل المتولّدة محلياً، في ظل انهيار الليرة، بالكاد تكفي لسدّ جزء بسيط من حاجات الاسر، بينما الدخل المتاح عبر تحويلات المغتربين صار أكبر. وهذا ما يمكن رؤيته من خلال نسبة التحويلات من الناتج التي ارتفعت من 14,5% إلى37%، ومن خلال زيادة نسبة استهلاك الاسر من الناتج من 80% إلى 120%

ماهر سلامة

في الواقع، تغيّر الدور التي تلعبه تحويلات المغتربين في الاقتصاد اللبناني، فبعدما كانت تلعب دوراً ثانوياً في مساندة الاقتصاد، وكان دورها الأساسي اجتماعياً، أصبحت الآن تُشكّل مصدراً للدخل المتاح لدى الأسر اللبنانية. وبعدما تدفّرت صادرة عن البنك الدولي، إن كل الحركة الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية في لبنان، ساهمت التحويلات في إبقاء الاستهلاك اللبناني منتعشاً. فبحسب أرقام مكوّنات الناتج المحلّي ساهمت في انخفاضه في عام 2022، إلا مكوّن واحد هو الاستهلاك. ففي عام 2018 كان الناتج يبلغ 54,902 مليون دولار، ثم انخفض إلى 51,606 مليون دولار في السنة التالية، وبلغ 31,712 مليون دولار في عام 2020، وانخفض إلى 23,132 مليون دولار في عام 2021، و 21,554 مليون دولار في عام 2022، ويقدّر أن يبلغ في نهاية السنة الجارية نحو 17,953 مليون دولار. عملياً، في هذا السياق فإن الناتج سجّل نمواً سلباً في كل أعوام الأزمة، ولا سيما في عام 2020 حين انكمش بنسبة 21,4%، إلا أن الانكماش تباطأ إلى 7% في السنة التالية و2,6% في عام 2022 ويقدّر أن يبلغ 0,5% في عام 2023. التراجع في كل السنوات يعزى بشكل اساسي إلى انكماش الحركة الاقتصادية الحقيقية. لكن بالنظر إلى مكوّنات الناتج، فإن الاستهلاك هو أحد العوامل التي ساهمت في انكماش الناتج بنسب كبيرة على مدى السنوات الماضية، إلى أن تغيّر الأمر في عام 2022 وبدأ يسجّل تباطؤاً في الانكماش. السبب هو أن تضخّم الأسعار وانهيار سعر الليرة لم يسبّب فقط انكماشاً في النشاط الاقتصادي، بل أدّى إلى كبح الاستهلاك، وقد ترافق ذلك مع توقف دعم السلع واستبداله بدعم مباشر عبر آلية تقودها السياسة النقدية هي صيرفة والتعميم 161. عملياً، أدّى ذلك إلى انتعاش نسبي في الاستهلاك، لكن لم يكن ذلك ممكناً من دون تحويلات المغتربين وسائر التحويلات الآتية من الخارج مثل المساعدات للسوريين والمساعدات النقدية الحزبية وسواها.

إذاً، كيف تحسّن الاستهلاك بينما ما زال الوضع الاقتصادي سيئاً؟ للإجابة على هذا السؤال من المهم النظر إلى المصادر الخارجية التي تموّل الاقتصاد. وهي في العادة تأتي من مكانين: الأوّل هو الصادرات، التي لم تشهد تحسّناً بارزاً خلال الأزمة، علماً أن انخفاض قيمة العملة كان يجب، نظرياً، أن ينعكس بشكل إيجابي عليها. أما المصدر الثاني للأموال هي التحويلات من الخارج، التي بقيت مستقرة خلال سنوات الأزمة. ورغم ذلك، أصبحت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلّي أكبر مع الأزمة، وذلك لأنها لم تتغيّر كثيراً عن مستويات ما قبل الأزمة، ولأن الناتج المحلّي تقلّص بشكل كبير. ففي عام 2022 بلغت التحويلات من الخارج نحو 37% من الناتج المحلّي، ما يمثّل ارتفاعاً من نسبة 25,6% في عام 2020 و14,5% في عام 2019.

تساهم التحويلات في رفع الدخل المتاح للأسر اللبنانية (دخل الأسر المصرفي، وفقدان دوره كحافظ للثروات، إذ تلجأ معظم الأسر اليوم إلى ادخار ثرواتها في المنازل، وهو أمر غير آمن. لذلك، قد يكون استهلاك الحاجيات بديلاً أكثر أماناً عن حفظ الأموال في المنازل، وهو ما يزيد تلقائياً الاستهلاك في الاقتصاد.

من ناحية أخرى، يشرح البنك الدولي أن الزيادة في الاستهلاك الخاص أتت أيضاً بسبب استقرار نشاط القطاع الخاص وزيادة دولرة الأجور، إذ شهدت الأجور تصحيحاً، ولو نسبياً، في قيمتها حيث تحوّل جزء لا بأس به منها إلى الدولار. وهو أمر انعكس بشكل إيجابي على قدرة الأسر على الاستهلاك مقارنة بالسنوات الماضية.

في الماضي كان الاقتصاد اللبناني يعتمد على التدفقات النقدية من الخارج لسد حاجته التمويلية للاستهلاك المحلّي. ولم يتغيّر هذا الأمر اليوم، بل أصبح الاقتصاد أكثر اتكالاً على هذه التحويلات. في السابق لم تكن التحويلات تشكّل الجزء الأكبر من التدفقات النقدية من الخارج، إذ كانت ودائع غير المقيمين هي التي تسد العجز في ميزان المدفوعات، وقد كان هذا الأمر جزءاً من عملية الـ"بونزي" التي قام بها مصرف لبنان على مدى عقود من الزمن، فاستخدم هذه الودائع في تمويل الاستهلاك المحلّي. لكن مع انهيار القطاع المصرفي وفقدان الثقة فيه بعد خسارة المودعين لمليارات الدولارات، شحّ هذا المصدر من التدفّقات، وبقي الأمر محصوراً بتحويلات العاملين في الخارج إلى عائلاتهم في لبنان.

لكن ليس البنك الدولي وحده من لاحظ وجود مسار اعتماد مفرط على التحويلات، إذ يشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة برنامج الإنمائي (UNDP) إلى تزايد دور وأهمية تحويلات العاملين في الخارج في لبنان، معتبراً أن هناك تحوّلاً ملحوظاً في دور هذه التحويلات في الاقتصاد. وهذا الأمر يدفع نحو التمييز بين الدور الذي لعبته التحويلات قبل الأزمة، عندما كانت توفّر دعماً ثانوياً في الاقتصاد، إذ كانت توفر "الدعم الاجتماعي في ظل غياب شبكة أمان اجتماعي رسمية شاملة". بمعنى آخر، قبل الأزمة كان الدور الذي تلعبه التحويلات اجتماعياً أكثر من كونه اقتصادياً. لكن بعد بداية الأزمة، أي في عام 2019، تميّز دور تحويلات العاملين في الخارج بكونه اقتصادياً واجتماعياً. إذ أصبحت هذه التحويلات تُشكّل ثقلاً وازناً في الاقتصاد اللبناني، وتسهم في سدّ فجوة ميزان المدفوعات بشكل أساسي بعد غياب مصادر التدفقات النقدية الأخرى. هذا الأمر حال دون حصول انهيار اقتصادي أكبر، إذ يُمكن وصف سيناريو عدم الحصول على هذه التحويلات بالكارثي. فمن دون التحويلات لا يتوفّر مصدر لسداد فاتورة الاستيراد الكبيرة التي يعتمد عليها اللبنانيون في استهلاكهم، ومن ناحية أخرى تساهم هذه التحويلات في حفاظ الليرة اللبنانية على بعض من قيمتها بسبب توفيرها للدولار في السوق وإشباع جزء من الطلب عليه. بشكل عام ساهمت التحويلات في الحفاظ على قدرة الأسر اللبنانية على تأمين حد أدنى من الاستهلاك الأساسي، وهو الذي تضرر بشكل كبير بعد انهيار قيمة الليرة.

> **تُظهر أرقام البنك ان التحويلات شكلت في عام 2022 نحو 46% من حجم الاقتصاد النقدي الذي بلغ 9,86 مليارات دولار**

هو المصرّح عنه بينما الدخل المتاح يضاف إليه مداخيل لا تحتسب في الناتج مثل تحويلات المغتربين)، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة التي شهدت انخفاضاً كبيراً في الأجور بعدما خسرت الليرة أكثر من 98% من قيمتها. الملاحظ أنه بعد انهيار القطاع المصرفي، أصبحت التحويلات تدخل بشكل مباشر في الاقتصاد النقدي، وهو أحد العوامل الأساسية التي ساهمت في ارتفاع حجم الاستهلاك في الاقتصاد. إذ يحتمل البنك الدولي أن يكون النمو في حجم الاقتصاد النقدي (اقتصاد الكاش) في عامَي 2021 و2022 محركاً كبيراً لزيادة الاستهلاك الخاص. ومع أن تقديرات البنك الدولي لحجم الاقتصاد النقدي قد لا تكون دقيقة، إلا أنها أقرب ما لدينا إلى الواقع.

وبشكل عام، تُظهر الحسابات التي اعتمدها البنك أن التحويلات تُشكّل النسبة الأكبر من حجم الكتلة النقدية (بالدولار) المتداولة في السوق، فشكلت في عام 2022 نحو 46% من حجم الاقتصاد النقدي الذي بلغ 9,86 مليارات دولار. بينما في عام 2020، لم يشكّل الاقتصاد النقدي أكثر من 4,5 مليارات دولار. عملياً، زيادة حجم النقد في الاقتصاد يسهم بشكل كبير في زيادة الاستهلاك، وذلك لأن وجود الأموال في يد الأسر بشكل مباشر، في وقت انهارت فيها مداخيلهم، يعني استخدام هذه الأموال في الاستهلاك. وهذا الأمر يعود إلى عاملين:

- العامل الأوّل، هو أنه مع انخفاض القدرة الشرائية لمداخيل الأسر الأساسية، أصبح عند هؤلاء حاجات استهلاكية ناقصة، ما يعني أن توافر التحويلات في يدهم بشكل مباشر يعني أن تذهب هذه الأموال إلى الاستهلاك، وهو ما يسهم في إعادة نمو الاستهلاك المفقود في الاقتصاد في السنوات السابقة
- العامل الثاني، هو انهيار القطاع

تفصيل مكونات الاقتصاد النقدي (الأرقام بمليارات الدولارات)

	2021	2022
دولار نقدي من سحوبات الودائع		
ودائع المقيمين ناقص المطالبات بالعملة الأجنبية	0.734	0.634
ودائع غير المقيمين ناقص المطالبات بالعملة الأجنبية	0.523	0.185
مجموع	1.261	0.819
مصادر أخرى للدولار النقدي		
النقد في التداول	0.926	0.809
صافي التحويلات	4.25	4.53
التغيير في الاحتياطيات صافي من الواردات الأساسية	1.81	2.18
إنفاق السواح	1.46	1.18
مساعدات إنسانية	0.12	0.34
هروب رؤوس الأموال	−3.77	0
المجموع العام	6.06	9.86

المصدر: البنك الدولي

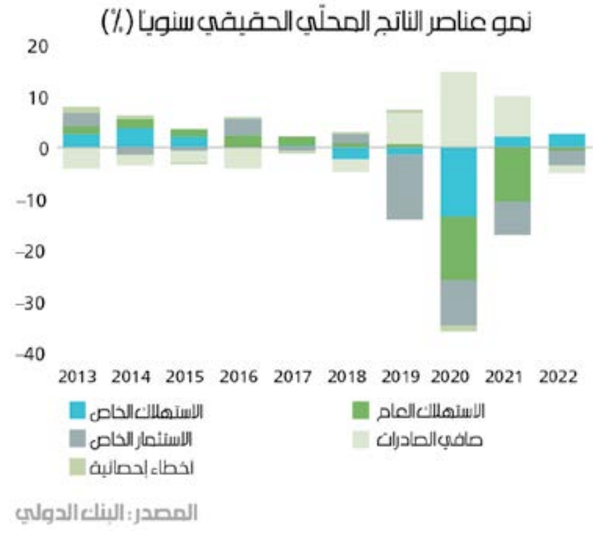

مؤشر

زيادة في الاستهلاك تخفي البؤس: صناعة الهجرة والتحويلات

لطالما شكّل الاستهلاك الجزء الأكبر من الناتج المحلّي اللبناني، لكن بعد عام 2019، ازداد حجم الاستهلاك وبات يشكّل نسبة أكبر من الناتج حتى بلغ في عام 2021 نحو 120% منه. هذا الأمر يُعبّر عن حال الاقتصاد اللبناني، وتمظهر التشوّهات بشكل أكبر بعد الأزمة والانهيار.

بحسب النظريات الرأسمالية، فإن زيادة الاستهلاك ضمن حدّ معيّن، هو أمر جيّد بالنسبة إلى النموّ الاقتصادي. فزيادة الاستهلاك تعبّر عن زيادة في القوّة الشرائية، كما تشير إلى أن الشركات ستتشجّع لزيادة إنتاجها ما يعني استثمارات أكثر ووظائف أكثر ودورة اقتصادية أكثر نشاطاً، وبالتالي نموّاً في الناتج المحلي الإجمالي. هذا الأمر بشكله المطلق قد لا يعبّر عن كل الحقائق المختزنة في الاقتصاد والتي نراها بشكلها السطحي في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وهو أمر لا يعبّر إطلاقاً عن الحالة اللبنانية أيضاً، فالمشكلة الأساسية في لبنان، أنه لا يوجد إنتاج ليستجيب لزيادة الاستهلاك ويسهم في تسريع دوران العجلة الاقتصادية. الاستهلاك اللبناني، بجزئه الأكبر، يعتمد على الاستيراد من الخارج، الذي بات يُمثّل نحو 80% من الناتج المحلّي بعدما كان يعادل نصف الناتج في فترات ما قبل الأزمة. بمعنى أوضح، إن الزيادة في الاستهلاك تعني زيادة في الاستيراد بشكل تلقائي.

وبالتالي سيحتاج لبنان إلى كمية أكبر من العملات الأجنبية لتمويل النشاط الاستيرادي الإضافي، أي إن كمية أكبر من الدولارات ستخرج من لبنان الذي يعاني من نقص في مخزونها لدى مصرف لبنان ويعتمد بشكل شبه كلّي على التدفقات الخارجية.

لذا، فإن ارتفاع حجم الاستهلاك بالنسبة إلى الناتج المحلّي اللبناني يعني، بشكل أو بآخر، انكماش الحركة الاقتصادية الحقيقية، القائمة على الإنتاج، في مقابل ارتفاع حصّة الشق القائم على التجارة. وبسبب طبيعة الأزمات التي يكون فيها أفضلية لأصحاب الرساميل في تعزيز أرباحهم قبل تعزيز أجور العاملين لديهم، فإن الزيادة في الاستهلاك تعبّر عن خسارة أكبر في إضافية في الأعمال وحتى يمكن أن تصل إلى اندثار بعض القطاعات. لكن ما معنى أن ترتفع نسبة استهلاك الأسر إلى أكثر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20%؟ فهل هو أمر صحّي أن يكون هذا الاستهلاك موازياً للناتج أصلاً؟

عملياً، إن زيادة حصة الاستيراد من الناتج في سياق زيادة نسبة استهلاك الأسر من الناتج، تعني أن الارتهان للتدفقات الآتية من الخارج بات، وأن التشوّه القديم في الاقتصاد الذي كان يعتمد على التدفقات الخارجية لتمويل الاستهلاك المحلي، ازدادت بشاعته لجهة فجوة اللامساواة في الدخل والثروة، ولجهة فقدان الأمل في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية. صحيح أن التحويلات المالية الآتية من الخارج تعزّز مداخيل الأسر المصرّح عنها بأكثر من 30%، لكن هذا المعدل يفترض أن يكون التعزيز متساوياً للجميع. ففي سياق حسابات عامة يمكن اعتماد المعدّل، إنما في إطار دراسة عن الأوضاع المعيشية للأسر، فالأكثر ترجيحاً أن هناك أسر تتلقى تحويلات مالية خارجية تضيف إلى دخلها أكثر من 30% بينما هناك أسر تتلقى دخلاً إضافياً بنسب أقلّ. هنا تحديداً تتسع فجوة اللامساواة إلى جانب التدهور الأكبر في النشاط الاقتصادي على مستوى الاستثمار، سواء من القطاع الخاص أو العام، أو على مستوى خلق الوظائف.

الآن، هذه التحويلات تجمّل الأرقام وتخفي في طياتها بؤس العيش لأنها لا تكشف فعلاً عن مستويات المعيشة والتفاوتات الهائلة التي أصابت الأسر والتداعيات التي ستطرأ عليها في الفترة المقبلة. فالهجرة لن تكون فقط خياراً يستجيب للآزمة، بل ستكون خياراً مستداماً، ولا سيما للفئات العمرية التي ستتخرّج من الجامعات. صناعة الهجرة هي التي أصبحت مستدامة، والتغييرات التي ستطرأ على المجتمع بسبب ذلك ستكون كارثية. هذه الصناعة ستموّل العيش البائس لمن بقي في لبنان.

رسم بياني

تحويلات من أجل الغذاء والسكن

تلعب تحويلات المغتربين دوراً محورياً في تمويل القوّة الشرائية للأسر المتلقية لها، إذ تساعدها على إشباع حاجاتها الأساسية وتغطية جزء أساسي من نفقاتها. تتّضح أهمية التحويلات على الصعيد الاجتماعي من خلال تحديد آليات إنفاق هذه التحويلات، إذ يتحدث تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحت عنوان «تزايد دور وأهمية التحويلات في لبنان»، عن أهميتها بالنسبة إلى الأسر اللبنانية، وذلك من خلال بيانات قديمة رصدها التقرير وأظهرت في عام 2007 أن 61% من الأسر أبلغت أنها تنفق جزءاً من التحويلات على الغذاء، فيما أبلغ 59% منها أنها تنفق على تكاليف السكن (مثل الإيجار والطاقة وغيرها من الخدمات)، وتعتمد 46% من الأسر على التحويلات لتغطية نفقات الصحّة. وتلعب التحويلات دوراً أيضاً في تغطية أكلاف التعليم، حيث أبلغت 18% من الأسر أنها تنفق جزءاً من تحويلاتها على التعليم.

ويُظهر التقرير أنه في عام 2018 تلقّت 10% من الأسر تحويلات من الخارج، ثم ارتفعت هذه النسبة في عام 2022 إلى 15%. إلا أنه يشير أيضاً إلى أن حجم الأسر التي تعتمد على التحويلات قد يكون أكبر من ذلك بكثير، إذ لا تصرّح بعض الأسر عن تلقيها للتحويلات في الاستطلاعات الوطنية. فمع ارتفاع نسبة الأسر التي تتلقّى التحويلات، بات واضحاً أن حاجة الأسر إلى هذه الأموال كبيرة جداً. وحتى قبل الأزمة، أبلغ ثلثا الأسر اللبنانية التي تتلقى التحويلات، أن هذه الأخيرة ضرورية لمعيشتهم.

أهمية هذه التحويلات بالنسبة إلى الأسر أنها كانت بمثابة شبكة أمان اجتماعية لها، وهو استنتاج تلقائي طالما أن الدولة كانت غائبة عن توفير الخدمات والسلع الأساسية للعائلات الفقيرة والمحتاجة، إذ تنفق غالبية الأسر التحويلات التي تتلقاها على استهلاك الغذاء وتكاليف الإسكان والصحّة. أما الآن، وبعد فقدان الأجور لقدرتها الشرائية، عقب انهيار قيمة الليرة، ومع الانكماش الاقتصادي الحاصل والذي أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، من الطبيعي أن يكون الاعتماد على التحويلات قد ارتفع.

توزيع التحويلات حسب قنوات التحويل

	2014	2017	2021
المصارف	35%	27%	0%
شركات التحويل	26%	14%	30%
تحويلات غير منظّمة	39%	59%	70%

المصدر: ارقام 2014 من ورقة تشويجر كاسباريان، ارقام عام 2017 من صندوق النقد الدولي، ارقام عام 2021 من مصرف لبنان

نسب الاسر التي تنفق جزءاً من تحويلاتها على السلع والخدمات المختلفة

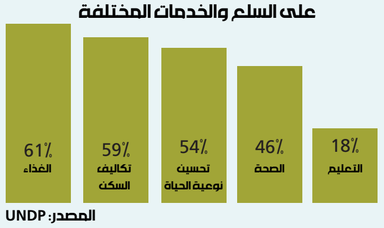

المصدر: UNDP

هل انتهت سيطرة «إيرباص» و«بوينغ» على السوق العالمية؟

الصين تصنع الطائرات

مع إنتاج أوّل طائرة صينية مصنوعة محلياً (C919)، هل يعني ذلك نهاية سيطرة «إيرباص» و«بوينغ» على صناعة الطائرات حول العالم؟ لا شكّ بأن المنافسة ستخطو نحو هذه الصناعة حاملة تأخراً معرفياً عمره عقود، إلا أن خطوة كهذه تأتي في إطار أهداف الصين الرامية إلى التخلّص من «التبعية التكنولوجية» للغرب في العديد من المجالات، بدءاً من الاتصالات وهو ما نجحت فيه «هواوي» قبل أن تشنّ إدارة دونالد ترامب حرباً عليها، ثم حصل الأمر في قطاع أشباه الموصلات الذي يحتلّ موقعاً أساسياً في قلب كل القطاعات التكنولوجية)، واليوم صناعة الطائرات

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

www.boligan.com

ماهر سلامة

الاحتكار العالمي الذي تُمثّله شركتا «بوينغ» و«إيرباص» في قطاع صناعة الطائرات يمتدّ إلى عقود. يُعد هذا الاحتكار الثنائي، أحد أكبر الأمثلة على التحكّم الغربي في الأسواق العالمية، إذ تملك الشركتان نحو 99% من السوق التجارية للطائرات الكبيرة التي تُمثّل نحو 90% من الطائرات حول العالم. اكتساح السوق العالمية بُني على خصائص هذه الشركات كأقدميتها وقدرتها المالية، إلا أنه مرتبط عضوياً بخصائص أخرى تتعلّق بتركيبة النظام العالمي، وهو ما يُسهّل توارثهما المعرفة التكنولوجية اللازمة لخفض كلفة الإنتاج وتعزيز الجودة والنوعية.

الأقدمية والمعرفة

في ثمانينيات القرن الماضي، كانت شركة «بوينغ» لا تزال تحتلّ صدارة إنتاج وبيع الطائرات. صُنّفت بأنها واحدة من أفضل الشركات الأميركية وأكثرها إثارة للإعجاب، ويعود ذلك جزئياً إلى أن مبيعاتها من الطائرات التجارية الكبيرة في الخارج كانت أهم وأكبر صادرات أميركا، ولأنها أساساً راكمت معرفة وخبرة خولتها بناء هذه الطائرات بشكل أفضل وأسرع وأرخص مما فعلت أي شركة أخرى. هذه الشركة التي تأسّست في سياتل - واشنطن عام 1916، فازت باحتكار تصنيع الطائرات لزوم حاجات الحكومة الأميركية. باعت الشركة للحكومة الطائرات التي تحتاجها البحرية الأميركية خلال الحرب العالمية الأولى، ثم وسّعت مبيعاتها نحو باقي أقسام الجيش إلى أن استحوذت على خدمات البريد الجوي على مدى عقود. وحتى اليوم، ما زالت الحكومة الأميركية من أهم عملاء الشركة، ففي عام 2018 كانت الشركة ثاني أكبر مورّد للحكومة الأميركية.

عملياً، وجود «بوينغ» في السوق، منذ أكثر من قرن، أعطاها ميزة تفاضلية مقابل أي شركة أخرى، حاولت حجز مكان لها في السوق، أو تمكنت من الدخول إليه. فهي تملك مورد المعرفة في الصناعة، وهذا أمر مهم جداً في صناعة الطائرات. إذ تحتاج صناعة الطائرات إلى معرفة عالية ليتم تصنيعها. صحيح أن الشركة لم تعد تُصنّع جميع قطع الطائرة، وتُلزَم صناعة بعض القطع إلى شركات أخرى، إلا أنها تملك القدرة الكبيرة بسبب مكانتها السياسية. فهذه الشركات ليس بإمكانها منع «بوينغ» ذات العلاقة التاريخية مع الحكومة والجيش والقدرات المالية الهائلة، من الوصول إلى القطع التي تحتاج صناعتها إلى الخبرة و المعرفة. والمعرفة هنا لا تنعلّق فقط بالتكنولوجيا، مثل أنظمة التشغيل والتواصل وغيرهما، بل بالمواد التي تُصنع منها القطع. فمزيج المعادن (alloys) المستخدم في صناعة الطائرات وقطعها والمحركات وغيرها، مهم جداً لجهة نوعيتها، ولحساسية دورها في الأمان الذي تُوفره. أهمية هذه القطع تكمن في قدرتها على تحمّل الحرارة والضغط خلال الرحلات، الطويلة خصوصاً. في المقابل، كان التقدّم التكنولوجي في هذا المجال يُعنى بتخفيف وزن هذه القطع، بهدف خفض الكلفة، وخفض وزن الطائرة مع تحدّي الحفاظ على الصلابة والتحمّل المطلوبين لضمان الأمان في الطائرة. وهذه المزائج المعدنية، بحسب الكاتب روبرت رايش في كتابه «عمل الأمم: إعداد أنفسنا لرأسمالية القرن الحادي والعشرين»، تشتمل على فولاذ ممزوج بالسيليكون أو النيكل أو الكوبالت، ألقراص التوربينات والضاغطات، والفواصل، وموانع التسرب، والمكونات الأخرى التي تتعرض لدرجات الحرارة العالية، التي تُستخدم في الطائرات.

هذا النوع من المعرفة حصلت عليه أيضاً شركة «إيرباص»، بالتوارث من الشركات الغربية. ورغم أن «إيرباص» دخلت إلى السوق بعد «بوينغ» بنحو خمسة عقود أي في عام 1970، إلا أنها تمكنت من الحصول على المعرفة اللازمة لصناعة وتطوير الطائرات. وكان الدعم الأوروبي من حكومات فرنسا وألمانيا وإيطاليا عاملاً أساسياً في إنشاء الشركة. فقد اتفقت الدول الثلاث على ضرورة التعاون لإنشاء شركة تصنيع طائرات، لمنافسة «بوينغ». أي إن القرار كان سياسياً قبل أن يكون تجارياً. وبالفعل، استطاعت الشركة الأوروبية حجز حصة لها في أسواق مبيع الطائرات متّبعة سلّماً تصاعدياً، منذ نشأتها، حتى أصبحت حصتها اليوم تتفوّق على حصة الشركة الأميركية في السوق العالمية. في عام 1990 كانت «بوينغ» تسيطر على مبيعات الطائرات بنسبة 62%، وتلتها شركة «McDonnell Douglas» التي اشترتها «بوينغ» لاحقاً، بنسبة 23%، و«إيرباص» كان لديها حصّة سوقية تبلغ 15% فقط، وذلك بحسب ما ورد في كتاب «بوينغ مقابل إيرباص: القصّة الداخلية لأكبر تنافس دولي في مجال الأعمال» للكاتب جون نيوهاوس. أما في عام 2022، فقد استحوذت شركة «إيرباص» على نحو 58% من السوق، في حين استحوذت شركة «بوينغ» على 42%.

حجم كبير ودعم مالي

في الواقع الاستثماري ثمة ما يدعى «الاحتكار الطبيعي»، وهو شكل من أشكال الاحتكار الذي يصعب كسره، وخصوصاً في القطاعات التي تحتاج إلى أكلاف تأسيس كبيرة. يتعلق الأمر بالاستثمار الأوّلي لتأسيس الشركة، وبالعوائق المادية الكبيرة للدخول إلى القطاع إلى حد يكفي لمنع أي منافس من دخوله. بنتيجة ذلك، يكون في حالة الاحتكار الطبيعي لاعب واحد، أو مجموعة صغيرة من اللاعبين، في السوق. وقد تكون هذه الشركة/ات هي المورّد الوحيد لسلعة أو لخدمة في قطاع أو في منطقة. بشكل عام القطاعات الأكثر عرضة لحصول الاحتكارات الطبيعية فيها، هي تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتخصّصة، من دون الانخراط في أي تكتيكات تجارية «غير أخلاقية» يمكن أن تُقيد المنافسة. ويتطور «الاحتكار الطبيعي» بمرور الوقت نتيجة لظروف السوق.

أيضاً، يحدث «الاحتكار الطبيعي» في القطاعات التي يرتفع فيها تأثير «اقتصاديات الحجم». وهو مفهوم تُصبح فيه كلفة الإنتاج أقل، في ظل زيادة الإنتاج وغزارته إلى حد معيّن تعود فيه الكلفة إلى الارتفاع مع زيادة الإنتاج. و«اقتصاديات الحجم» هي أحد العوامل التي تُسهم في منع دخول المنافسين إلى السوق وفي تشكيل الاحتكار الطبيعي لأن خفض الكلفة مع ازدياد حجم الإنتاج يُسهم في خفض الأكلاف على الشركات الكبرى، وبالتالي خفض أسعارها وزيادة تنافسيّتها، وهو ما يدفع بالشركات الجديدة إلى الخروج من السوق.

في الواقع، يتضمن قطاع صناعة الطائرات كل عوامل «الاحتكار الطبيعي». فهو يحتاج إلى معرفة عالية، وفيه تأثير كبير «لاقتصاديات الحجم»، خصوصاً أن الشق البحثي منه يحتاج إلى موارد مالية كبيرة لا يمكن الحصول عليها بسهولة إلا إذا كانت الشركة كبيرة بما يكفي لخوض غمار الاستثمار، أو لديها دعماً لذلك. وهذا العامل الأخير ساهم، بشكل كبير، في سيطرة «بوينغ» و«إيرباص» على السوق لعقود متتالية لأنهما شركتان كبيرتان.

صحيح أن قصّة كل من الشركتين مختلفة، وكذلك الظروف التي حالت دون وصولهما إلى السيطرة واحتكار السوق، إلا أن ما يتشابهان فيه اليوم هو الدعم الحكومي الكبير الذي تتلقاه كل منهما، حتى ولو كان هذا الدعم غير معلن. تستطيع الشركتان اليوم الحفاظ على قدرتيهما التنافسيتين، لأنهما تحظيان بدعم مالي كبير، وهو أمر يسهم في قدرتهما على الاستفادة من «اقتصاديات الحجم».

على سبيل المثال تلقّت «بوينغ» نحو 23,4 مليار دولار من العقود الحكومية مع البنتاغون في عام 2017، أي ما يمثّل ربع صافي إيراداتها تقريباً. وفي النصف الثاني من عام 2018، مُنحت الشركة ثلاثة عقود بمليارات الدولارات لبرامج الطائرات الرئيسية التابعة لوزارة الدفاع، رغم أنها لا تزال متأخرة عن الجدول الزمني لأعمال أخرى. وفي الواقع، تُعدّ «بوينغ» الآن ثاني أكبر متلقٍّ للتمويل الفيدرالي في الولايات المتحدة بعد شركة «لوكهيد مارتن» العسكرية. هذه العقود هي عبارة عن تمويل غير مباشر من قبل الحكومة، وهي تساهم، بشكل أساسي، في استمرار «بوينغ» محتفظة بموقعها على قمّة السوق.

في المقابل، كانت «إيرباص» تحظى بدعم مباشر من قبل الحكومات الأوروبية المعنية، بحسب الاتهامات الأميركية. إذ يقول تقرير «دعم الطائرات الأوروبية: دراسة الممارسات التجارية غير العادلة» الذي نشره معهد «ليكسينغتون»، أن الارتفاع الملحوظ في حصة شركة «إيرباص» تحقّق، إلى حدّ كبير، من خلال استخدام الدعم المقدّم من الحكومات الأوروبية، مشيراً إلى أن «منظمة التجارة العالمية، قرّرت الآن أن بعض هذا الدعم غير قانوني». كما يذكر التقرير أن القيمة التراكمية لهذا الدعم تقترب، على مدى 40 عاماً، من نحو 200 مليار دولار.

هذا الدعم، المباشر وغير المباشر، أخرج شركات أخرى من سوق صناعة الطائرات، مثل شركة «بومبارديه» الكندية، التي لم تتمكن من الحفاظ على عملياتها، وتم قضم قسمها التجاري بشكل أساسي من قبل شركة «إيرباص»، من خلال اتفاقية مشروع مشترك في عام 2018. حيث أبرمت الشركتان صفقة منحت «إيرباص» حصة تزيد قليلاً عن 50% في خط طائرات بومبارديه من نوع «C series». وحتى شركة «إمبريه» البرازيلية التي كانت على وشك أن تبيع قسمها التجاري لشركة «بوينغ» في عام 2019، إلا أن الصفقة توقفت بسبب انسحاب الشركة الأميركية تخوفاً من تبعات جائحة كورونا التي سيطرت في عام 2020.

> **تصب الجهود الصينية في تحويل قطاعاتها إلى قطاعات مستقلّة تكون سباقة تكنولوجياً**
>
> **عقود «بوينغ» مع البنتاغون بمليارات الدولارات سنوياً فيما أنفقت الحكومات الأوروبية 200 مليار دولار لدعم «إيرباص»**

المنافس الشرقي موجود

تحتاج منافسة «بوينغ» و«إيرباص» إلى إمكانات هائلة، فالدعم الكبير الذي تتلقاه الشركتان من الحكومات الغربية، يعتبر أكبر عائق أمام الدخول في مجال المنافسة، وكذلك بشكل الحصول على المعرفة اللازمة لمنافسة الشركتين الغربيتين عقبة كبيرة.

لقد كان قطاع صناعة الطائرات محطّ اهتمام الإدارة الصينية، منذ عقود، لأنه يُشكّل جزءاً مهماً من نموّ الاقتصاد الصيني، وقد ازداد حجمه مع ازدياد حجم اقتصاد الدولة الناهضة على مرّ سنوات النهوض.

وكانت الصين تستورد طائراتها التجارية أو تقوم بإنتاج جزء منها محلياً، لكن بموجب تراخيص من الشركات الغربية. لكن الدولة عملت بشكل مستمر على إعداد برامج لتطوير القطاع، لتحقيق استقلاليّتها فيه. ومع توصل الصين إلى إنتاج أول طائرة محليّة الصنع، وهو أمر لا يجب الاستهانة به، إلا أن إنتاج هذه الطائرة لا يزال يعتمد في توفير العديد من القطع الأساسية على المورّدين الأجانب. لكن هذا الأمر هو جزء من المسار الطبيعي للتقدّم في أي مجال أو قطاع، خصوصاً في القطاعات التي تحتاج إلى معرفة تقنية وتكنولوجية عالية، فالاستقلالية في هذه المجالات لا تحدث دفعة واحدة، بل تحتاج إلى تطوّر تدريجي، وهذا هو، اليوم، حال قطاع صناعة الطائرات الصيني، وهو أمر مشابه لما تمرّ به الصين في قطاع أشباه الموصلات.

ولأن هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على استثمارات كبيرة لتمويل الأبحاث والتصنيع، وهو أحد العوامل التي تُساهم في تحوّل المنافسة في القطاع إلى «الاحتكار الطبيعي». قامت الإدارة الصينية بدعم صناعة الطائرات بكل الطرق. أولاً، تم دمج العديد من شركات صناعة الطيران لتشكيل شركة «كومالك» (COMAC)، وهي شركة مملوكة للدولة تصمم وتصنع الطائرات التجارية في الصين. أما من ناحية التمويل، فقد أدركت الإدارة الصينية أن تطوير طائرة جديدة عملية طويلة ومكلفة، لذلك قامت بتقديم المساعدات المالية وغير المالية للقطاع. وفي عام 2009، خصصت الحكومة الصينية أموالاً لشركة «كومالك» تُقدر بنحو 2,8 مليار دولار، إلى جانب خط ائتمان بقيمة 4,4 مليارات دولار من بنك الاتصالات لبدء العمليات. عملياً، تصب الجهود الصينية كلها في تحويل قطاعاتها إلى قطاعات مستقلّة، لا تحتاج إلى التكنولوجيا ولا إلى المعرفة الغربية، بل لتكون سبّاقة فيها، بحيث تصبح الشركات الغربية بحاجة إليها. وقد حدث هذا الأمر في قطاع الاتصالات، وخصوصاً فيما يخصّ تكنولوجيا «5G» التي تمكنت شركة «هواوي» من الوصول إليها قبل كل منافساتها الغربية. وهذا الاستقلال مهم أيضاً في قطاع صناعة الطائرات، إذ يُشكّل عاملاً مهماً لنمو الاقتصاد الصيني. لذلك، لا يمكن الإغفال عن أن خطوة صناعة أول طائرة محليّة في الصين، هي نقطة أساسية في مرحلة التخلّص الصيني من كل أشكال الهيمنة الغربية.

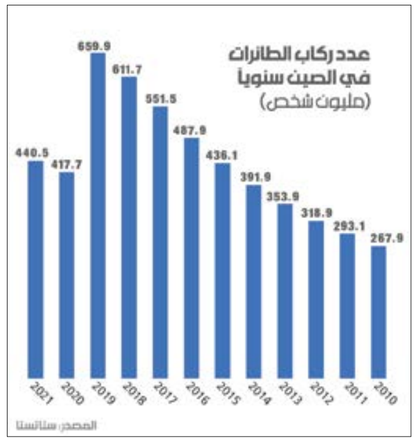

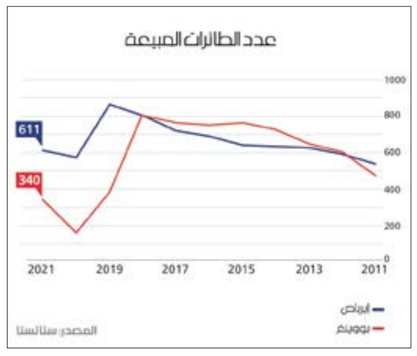

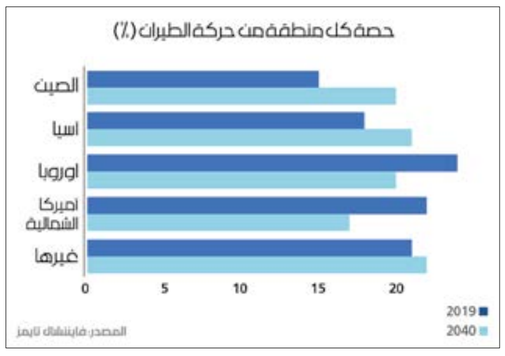

150
هو عدد طائرات الـC919 التي تنوي شركة COMAC الصينية أن تصنّعها سنوياً بحلول عام 2028

1,200
هو عدد طلبات التصنيع التي تلقتها شركة COMAC بشأن طائرة C919 ومعظم هذه الطلبات أتت من شركات محلية

99
مليون دولار هو سعر الطائرة الواحدة بحسب تقارير عدة، وهو أقل من سعر طائرة A320neo لشركة «إيرباص» والذي يبلغ نحو 110 ملايين دولار

70
مليار دولار هو حجم الاستثمار الذي ضخّ في مشروع طائرة C919 مع حلول نهاية 2020

خيارات تونس التبعية أو النهوض

محمد شعباني *

يقف الاقتصاد التونسي أمام أزمة قد تكون هي الأشدّ في تاريخه. ففيما ترى المؤسّسات الغربية أن لا حلّ أمام تونس سوى الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي لإقراضها بما يسهم في إخراجها من أزمتها قبل انهيار أكبر، فإن القيادة السياسية التونسية، والاتحاد العام التونسي للشغل، يرفضان هذا الخيار. عملياً، ترفض تونس تكرار تجربتها في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي التي نفذتها بين عامَي 1995 و2010، والتي وصفت نتائجها في

> تكرار تونس للتجربة مع سياسات صندوق النقد الدولي سيكون أسوأ الخيارات

حينها بـ«المعجزة الاقتصادية»، فما هي البدائل المتاحة؟

«معجزة» إخفاء الحقائق

يتصدّر نموّ الناتج المحلي التونسي في صدارة نتائج العلاقة مع صندوق النقد الدولي أو ما يُعرف بـ«المعجزة الاقتصادية التونسية». فقد بلغ معدّل النمو الوسطي بين عامَي 1995 و2010 نحو 4,5%، وهو يُعدّ معدلاً مرتفعاً قياساً على ما يحصل مع الدول النامية الأخرى. كذلك حقّق الاقتصاد التونسي، خلال الفترة نفسها، تقدماً في مؤشر التعليم مرتفعاً من 0,403 نقطة في عام 1990 إلى 0,622 نقطة في عام 2010، إذ أصبح التعليم الأساسي شاملاً للجميع تقريباً. أيضاً ارتفع مؤشّر الصحة من 0,751 في عام 1990 إلى 0,840 في عام 2010، فضلاً عن انخفاض معدّلات الفقر المدقع من 12% في 2000 إلى 7,4% في عام 2011، وانخفاضاً في معدّلات البطالة من 15,9% إلى نحو 13%، وتحسناً على صعيد الخدمات العامة والبنية التحتية، ولا سيما في خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

في الواقع، إنّ لغة الأرقام الخالصة والانتقائية التي روّجت لما سمّي «معجزة اقتصادية» في تونس برعاية صندوق النقد الدولي، تخفي ضعفَ الكفاءة الاجتماعية لهذه الفترة، وتتجاهل الهشاشة الاقتصادية التي انتشرت في الاقتصاد التونسي، أي تتجاهل إمكانات الاقتصاد التونسي الكبيرة، ولا سيما في الزراعة والموارد الطبيعية (الفوسفات تحديداً)، والتي استُنزفت خلال فترة «المعجزة». وخلف جدار المؤشرات الإيجابية، أخفيت الحقائق الاجتماعية. فمعدل البطالة الذي تراجع بنحو 2,9% لم ينخفض عملياً لأن النموّ السكاني أبطل الثمار الضعيفة لهذا الانخفاض، أي إن البطالة بالأرقام المطلقة قد ظلّت على ما كانت عليه عند مستوى 13%. وإلى جانب ذلك، فإن نسبة المتعلمين أو الحاصلين على تعليم متوسط وعال، تصل إلى 50% من إجمالي العاطلين من العمل، وهو ما يدلّ على اختلال في بنية الاقتصاد التونسي وعجزه عن الاستثمار في الكفاءات العلمية، وتركّز استثماراته في قطاعات ضعيفة الإنتاجية، أي إن كفاءته في توليد فرص العمل كانت ضعيفة وغير ملائمة.

معدل البطالة في تونس بين عامي 2000 و2021

العام	الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
2000	%14,94
2001	%14,4
2002	%14,55
2003	%14,51
2004	%14,3
2005	%12,87
2006	%12,51
2007	%12,36
2008	%12,44
2009	%13,29
2010	%13
2011	%18,33
2012	%17,63
2013	%15,93
2014	%15
2015	%15,16
2016	%15,56
2017	%15,33
2018	%15,46
2019	%15,13
2020	%16,5
2021	%16,8

المصدر: بيانات البنك الدولي

نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي التونسي بين عامي 1995 و2021

العام	الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
2000	%51
2001	%57
2002	%58
2003	%57
2004	%57
2005	%56
2006	%50
2007	%47
2008	%46
2009	%46
2010	%46
2011	%48
2012	%51
2013	%53
2014	%57
2015	%61
2016	%68
2017	%79
2018	%91
2019	%86
2020	%93
2021	%94

المصدر: بيانات البنك الدولي

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

أما بالنسبة إلى ما قبل عن تراجع معدلات الفقر المدقع ودلالاتها على النجاح الباهر لهذه الفترة، فإن الترويج للتراجع النسبي غطّى على ارتفاع الأرقام المطلقة، أي إن انخفاضها تأثر جزئياً بارتفاع أعداد السكان. كما أن انخفاض معدلات الفقر المدقع ينطوي على حجم اللامساواة المتفاقم في تونس حيث تتركّز الثروة والدخل في يد قلّة مقابل شريحة واسعة من المُفقَرين في تونس، إذ تصل حصة شريحة الـ10% الأعلى دخلاً إلى أكثر من 42% من إجمالي الدخل الوطني في حين أن حصّة 50% من الشعب التونسي الأقل دخلاً لا تتجاوز 15,6% من إجمالي الدخل الوطني. وعلى صعيد توزيع الثروة الوطنية، فالفارق يظهر أكثر اتساعاً، إذ إن حصّة شريحة الـ10% الأكثر ثراءً في تونس تصل إلى أكثر من 58% من إجمالي الثروة الوطنية، وفي المقابل إن نصف الشعب التونسي الأقل ثراءً لا يملك سوى 4,8% من إجمالي الثروة الوطنية. وفي هذه الفترة تحديداً، تراوحت معدلات التضخّم بشكل مستمر بين 3% و5%، ما انعكس سلباً على القوّة الشرائية للعاملين بأجر، وما يعنيه ذلك أيضاً من زيادة في حدّة اللامساواة والتفاوت الطبقي. يُضاف إلى ما سبق، استمرار تفاوت التنمية الإقليمي، إذ لطالما عانت الأقاليم الشمالية الغربية (بنزرت ونابل..) والوسطى الغربية (القيروان والقصرين..)، والجنوبية (تطاوين ومدنين..) من الحرمان والتهميش. ففي هذه الولايات يرتفع معدل البطالة إلى الضعف مقارنة بمنطقة تونس الكبرى والولايات الشمالية الشرقية حيث يتركزّ النشاط الاقتصادي، بل إن التفاوت الإقليمي يصل إلى حدّ التفاوت في مستوى الخدمات العامة بما فيها الكهرباء والماء والصرف الصحي.

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي التونسي بين عامي 1995 و2021

العام	الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
1995	٪2,3
1996	%7
1997	%5,4
1998	%4,7
1999	%6
2000	%4,7
2001	%3,7
2002	%1,3
2003	%4,7
2004	%6,2
2005	%3,4
2006	%5,2
2007	%6,7
2008	%4,2
2009	%3
2010	%2,9
2011	%-2
2012	%4,2
2013	%2,4
2014	%3
2015	%0,96
2016	%1,1
2017	%2,2
2018	%2,6
2019	%1,5
2020	%-8,6
2021	%4,3

المصدر: بيانات البنك الدولي

هشاشة الاقتصاد التونسي

لم يكن ضعف الكفاءة الاجتماعية المشكلة الوحيدة في تلك الحقبة، بل إن استمرارية تلك السياسات الاقتصادية نفسها لم تكن ممكنة من دون الاصطدام بأزمات اقتصادية، وعلى رأسها أزمة الديون الخارجية، التي يمكن الاستدلال عليها من اعتمادية نموّ الاقتصاد التونسي على الاستدانة، إذ إن نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي لم تكن مستقرّة بالدرجة التي تسمح بالوفاء بالديون من دون تسجيل عجز، ولا سيما في السنوات التي يتعرض فيها الاقتصاد التونسي لأزمة اقتصادية تأثراً بظروف محلية (جفاف) أو بحالة الأسواق الدولية. على سبيل المثال في عام 2002 (أزمة الدوت كوم)، وفي عام 2009 (أزمة الرهن العقاري الأميركي). كما أن حجم النمو الاقتصادي كان يتناقص بمقدار نصف نقطة سنوياً.

توزيع الدخل الوطني في تونس عام 2010

حصة شريحة الـ1% الأعلى دخلاً	%10
حصة شريحة الـ10% الأعلى دخلاً	%42,7
حصة شريحة الـ50% الأقل دخلاً	%15,6

المصدر: بيانات World Wealth Inequality

توزيع الثروة الوطنية في تونس عام 2010

حصة شريحة الـ1% الأكثر ثراءً	%24,6
حصة شريحة الـ10% الأكثر ثراءً	%58,4
حصة شريحة الـ50% الأقل ثراءً	%4,8

المصدر: بيانات World Wealth Inequality

تعود هذه الهشاشة إلى بنية الاقتصاد التونسي التي يغلب عليها القطاع الخدمي التجاري، الذي زادت حصّته من النشاط الاقتصادي بين عامي 2000 و2010 من 43,1% إلى 44,6%، كما ارتفعت الأنشطة غير التصنيعية من 11,9% إلى 14,3%. في المقابل، إن حصة القطاعات الإنتاجية كانت آخذة في الانخفاض. فقد انخفض القطاع الصناعي في نفس الفترة، بمقدار نصف في المئة، وانخفض قطاع الزراعة والثروة السمكية من 11,3% إلى 8%. أي إن إمكانات الاقتصاد التونسي للنموّ ذي القيمة المضافة محدودة للغاية، وقدرته على توظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل باتت ضئيلة للغاية، ولا سيما أن الاستثمارات في الصناعة كانت تتركز على الأنشطة التي تعتمد على تكثيف رأس المال.

وما يعزّز الاستنتاج المتعلق بهشاشة الاقتصاد التونسي، هو العجز التجاري الخارجي المتواصل. فعلى مدى ثلاثين عاماً، كانت نسبة تغطية الصادرات التونسية للواردات تُراوح بين 68% و70%. إلى جانب أن نوعية الصادرات التونسية تتأثر بتقلبات السوق الدولية، إذ إن نحو نصف الصادرات يتوزّع ما بين الصادرات المنجمية والسياحة، في حين أن الصادرات الأخرى التي تتركّز في الزراعة ومنتجات الصناعات التحويلية تتركّز وجهتها نحو السوق الأوروبية وما يعنيه ذلك من تأثرها في العلاقات السياسية بين الجانبين وحالة الأسواق الأوروبية. إن افتقار الاقتصاد التونسي لمحرّكات النمو الذاتي وتأثره الشديد بتقلّبات أسعار الصادرات المنجمية، والأسواق الأوروبية يعني أنه اقتصاد موجّه نحو الخارج وعلى درجة عالية من التبعية.

إن استمرار أزمة الديون في تونس، يشير إلى هشاشة اعتمادية الاقتصاد التونسي على الدين، خاصةً مع استمرار عجز الميزان التجاري وارتفاع التضخم، وبلوغ النموّ مداه الأقصى. وبالتالي كان تضخم الديون واستفحال أزمتها نتيجة طبيعية لتطبيق سياسات صندوق النقد الدولي إلى جانب الفساد المالي والإداري الذي عانى منه الاقتصاد التونسي في تلك الحقبة.

البدائل الممكنة

إذاً، من الواضح أن تكرار تونس لتجربة سياسات صندوق النقد الدولي سيكون أسوأ خيار. فأزمة الاقتصاد التونسي اليوم أكبر مما كانت عليه في عام 2010، لأن حجم الديون الخارجية وصل إلى أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلّي. وشروط صندوق النقد الدولي لإقراض تونس، ستهدّد السلم الاجتماعي لما تتضمنه من إلزامات تقشّفية على الإنفاق العام، وخصخصة المؤسّسات الحكومية الإنتاجية، وغيرها من الالتزامات المشروطة التي ستولّد مزيداً من الفقر والتضخّم واللامساواة، بالإضافة إلى زيادة التبعية الاقتصادية لتونس. كما أن خيار الاقتراض، حتى لو نجحت الجهود الدبلوماسية التونسية في الحصول على قروض غير مشروطة أو بشروط مخفّفة، فإنها لن تكون سوى حلّ مؤقت، إذ سرعان ما ستعود الأمور إلى التفاقم مرة أخرى.

يتطلب الأمر اجتراح سياسة اقتصادية تنموية عبر توافق سياسي بين الأطراف التونسية. إذ إن رفض جهات فاعلة للخطط الاقتصادية، كالاتحاد العام التونسي للشغل، سيعطّل تطبيقها. أما اقتصادياً فيجب أن يبتعد الاقتصاد التونسي عن الإفراط في الاعتماد على ظروف الأسواق الأوروبية، وهذا يجنّب تونس الابتزاز السياسي الذي تمارسه قيادات أوروبا مقابل منافع اقتصادية على حساب تونس.

يحتاج الاقتصاد التونسي لتدعيم قطاعات الإنتاج المادي بشقيه الصناعي والزراعي، وتنويع علاقاته الاقتصادية الخارجية، ولا سيما مع دول الجوار التونسي، فالمغرب العربي لطالما وصف بـ«جزيرة المغرب» التي يفصلها عن أوروبا البحر المتوسط، وعن أفريقيا صحراء شاسعة. وعليه، فإن بناء علاقات اقتصادية في الجوار التونسي، سواء على صعيد التبادلات التجارية أو الاستثمارات والأتمتة، يمكن أن يساعد تونس في بناء اقتصاد أكثر متانة واستقراراً بدلاً من أن تضع تونس جُلّ اقتصادها في سلّة القادة الأوروبيين.

* باحث دكتوراه في الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية في كلية الاقتصاد- جامعة حلب

قراءات

نموّ الرأسمالية: استقطاب أم تجانس؟

نبيل إسماعيله

ويبقى السؤال إذا كانت الرأسمالية تتطوّر بشكل استقطابي أو بشكل متجانس، سؤالاً سياسيّاً بالدرجة الأولى. هو طرح ذو بعد عالمي يتعلق بحركة رأس المال على صعيد الكوكب، وبموقع الجماعات والطبقات المختلفة وتعبيراتها السياسية والفكرية من هذه الحركة. كان هذا السؤال مطروحاً بشأن دور البرجوازية المتقدّمي من عدمه في المرحلة الإمبريالية، وبشأن تأثير دخول الرأسمالية في المرحلة الإمبريالية على الأجنحة المختلفة للاشتراكية الدولية في أوروبا (ولاحقاً في البلدان المتخلّفة)، والفالق التاريخي الذي أحدثه هذا الدخول.

منذ بدايات القرن العشرين، كان المفهوم البلشفي عن التطور اللامتكافئ، وما كتبته روزا لوكسمبورغ عن حاجة الرأسمالية إلى طرف ثالث في المعادلة التجارية، أي سوق عالمية زبائنها خارج حدود الدولة الرأسمالية المنتجة للبضائع، وفي أنماط اجتماعية قبل رأسمالية، تجد جذورها في الكلاسيكيات الماركسية عبر الحديث عن دور التجارة العالمية في تطور الرأسمالية، وخاصة في ما كتبه ماركس عن فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر (الثامن عشر من بروماير والصراعات الطبقية في فرنسا).

أخذت مقولة التطور اللامتكافئ أبعاداً متعدّدة في الكتابات الاقتصادية الماركسية اللاحقة عن التخلّف، تلك التي ارتبطت باسم مجلّة (مونثلي ريفيو) الأميركية وبأسماء أعلام مثل بول باران، بول سويزي، هاري ما جدوف، سمير أمين وغيرهم. ومن هنا انبثق التنظير الماركسي عن التخلّف والتبعية في مرحلة استقلال المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، في أن للمنظومة الرأسمالية مركزاً محدّداً في البلدان الرأسمالية المتطورة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وأنّ لها أطرافاً متخلّفة تحكمها برجوازيات تابعة (كومبرادورية) للمراكز. بينما كانت الدول الاشتراكية تقع في تصنيف وسط بين هذين التصنيفين (العالم الثاني).

ولا يصح بمقتضى هذا التنظير الحديث عن برجوازية بمفهوم مجرد، أي لا يصح أن نساوي بين برجوازيات الأطراف وبرجوازيات المراكز المسيطرة، إذ لا يوجد تكافؤ لجهة الدور أو درجة التطور، إنما تكون برجوازيات الأطراف تابعة للمركز، ومعها البلد بأسره. تعيد التبعية إنتاج التخلف الاقتصادي-الاجتماعي وتكون عقبة حقيقية في سبيل تصنيع وتنمية هذه البلدان، وهذا هو لبّ التطور اللامتكافئ: فالنمو والتماسك والتجانس الاقتصادي، القطاعي والعام، لاقتصادات المركز (اقتصاد متطور يرفد بعضه بعضاً)، يقابله بالضرورة تخلف وتخلع البنى الاقتصادية لدول الأطراف، حيث تكون القطاعات المختلفة مفصولة بعضها عن بعض، ويرتبط أكثرها تطوراً (القطاعات الاستخراجية مثلاً) بشكل مباشر باقتصادات المركز، بينما تبقى باقي القطاعات في حالة ركود مديد وحالة تشوّه. هذا فضلاً عن الضعف الموجود في بنية الدولة الخارجة (شكلاً) من الحالة الكولونيالية، لجهة حدودها السياسية، أي التقسيم السياسي المتعمّد عشر من بروماير والصراعات الطبقية في فرنسا).

أخذت مقولة التطور اللامتكافئ أبعاداً متعدّدة في الكتابات الاقتصادية الماركسية اللاحقة عن التخلّف، تلك التي ارتبطت باسم مجلّة (مونثلي ريفيو) الأميركية وبأسماء أعلام مثل بول باران، بول سويزي، هاري ما جدوف، سمير أمين وغيرهم. ومن هنا انبثق التنظير الماركسي عن التخلّف والتبعية في مرحلة استقلال المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية، في أن للمنظومة الرأسمالية مركزاً محدّداً في البلدان الرأسمالية المتطورة كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وأنّ لها أطرافاً متخلّفة تحكمها برجوازيات تابعة (كومبرادورية) للمراكز. بينما كانت الدول الاشتراكية تقع في تصنيف وسط بين هذين التصنيفين (العالم الثاني).

ولا يصح بمقتضى هذا التنظير الحديث عن برجوازية بمفهوم مجرد، أي لا يصح أن نساوي بين برجوازيات الأطراف وبرجوازيات المراكز المسيطرة، إذ لا يوجد تكافؤ لجهة الدور أو درجة التطور، إنما تكون برجوازيات الأطراف تابعة للمركز، ومعها البلد بأسره. تعيد التبعية إنتاج التخلف الاقتصادي-الاجتماعي وتكون عقبة حقيقية في سبيل تصنيع وتنمية هذه البلدان، وهذا هو لبّ التطور اللامتكافئ: فالنمو والتماسك والتجانس الاقتصادي، القطاعي والعام، لاقتصادات المركز (اقتصاد متطور يرفد بعضه بعضاً)، يقابله بالضرورة تخلف وتخلع البنى الاقتصادية لدول الأطراف، حيث تكون القطاعات المختلفة مفصولة بعضها عن بعض، ويرتبط أكثرها تطوراً (القطاعات الاستخراجية مثلاً) بشكل مباشر باقتصادات المركز، بينما تبقى باقي القطاعات في حالة ركود مديد وحالة تشوّه. هذا فضلاً عن الضعف الموجود في بنية الدولة الخارجة (شكلاً) من الحالة الكولونيالية، لجهة حدودها السياسية، أي التقسيم السياسي المتعمّد لهذه الدول بطريقة تجعلها قاصرة عن تشكيل دول قومية متكاملة في أغلب الحالات. والمفارقة، أن الرأسمالية هنا تنمو (على صعيد قوى الإنتاج بالدرجة الأولى) في مراكزها، وفي الوقت نفسه تغرق في التخلّف، في هوامشها، عبر هذه العلاقة العكسية، بين المركز والأطراف، حيث يتعمق الاستقطاب. وهذا ما يفسر قدرة دول المركز على تجاوز الأزمات الاقتصادية، وهو ما يفسّر أيضاً، ركود الصراع الاجتماعي فيها، وقدرتها على تحييد الفكر البديل للرأسمالية، وجعلها موضع قبول عند عموم الطبقات الأخرى في مجتمعاتها، خصوصاً بعد تفكك الأشتراكية السوفياتية، وانفراد الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم.

> لا تصح المساواة بين برجوازيات الأطراف وبرجوازيات المراكز المسيطرة، إذ لا يوجد تكافؤ في الدور ودرجة التطور بل تكون برجوازيات الأطراف تابعة للمركز ومعها البلد بأسره

ويبقى موقف إدوارد برنشتاين، أحد زعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (1850-1932)، من مسألة التوسع الرأسمالي عبر الكولونيالية أكثر تعبيراً في هذا الصدد. رفض برنشتاين بدايات القرن العشرين إدانة الكولونيالية، ووجد أنّها ضرورة تقدمية، سواء للبلد الرأسمالي، الذي هو ألمانيا، حيث إن بعض السلع الواردة من المستعمرات تشكل حاجة غير قابلة للاستغناء عنها للصناعة الألمانية الناهضة، أو بالنسبة إلى المستعمرات، التي ستساهم الرأسمالية فيها عبر الدور الكولونيالي في تطوير وتمدين (المتوحشين)، جازماً هنا بدور الرأسمالية التقدمي بالنسبة إلى المستعمرات، من خلال حركة نموها بالذات (الاشتراكية الإمبريالية).

إضافة إلى ذلك كان الصوت المؤيد للكولونيالية غالباً لدى أحزاب أوروبا الغربية في مؤتمر الأممية الثانية للأحزاب الاشتراكية الديموقراطية في شتوتغارت عام 1907. كان هذا الموقف مناقضاً للتنظير اللينيني حول التطور غير المتكافئ على صعيد العالم، وما سيرتبط به لاحقاً في فهم الرأسمالية كمركز وأطراف ملحقة، يتطوّر فيها التخلّف بالتطوّر المطّرد للمراكز. إلى جانب النزعة القومية المرتبطة بمصالح البرجوازية الألمانية، يبرز في رأي برنشتاين رهانٌ على تقدّمية الرأسمالية ودورها العامل على التطوّر في مستعمراتها المتخلّفة، وهو ما يشابه في الجوهر، رأياً لاحقاً بعد نحو قرن، للمفكر السوري الراحل صادق جلال العظم. فقد رأى العظم أن الرأسمالية في حقبة العولمة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتسيّد القطب الواحد، سوف تبادر إلى تصنيع أطرافها المتخلفة، وأن السلوك الاستغلالي المتبع في التجارة والعسكرة سيتعدّل إلى ضم البلدان المتخلفة في حركة نموّ الرأسمالية. في هذين الرّأيين، ومع الفارق الزّمني واختلاف السياقات السياسية، يُسمع لحن واحد يُكرر فيه أن الرأسمالية تلعب، أو ستلعب، دوراً تقدّميّاً في المستعمرات، أو ذاتها، دول الأطراف المتخلّفة المستقلّة في المرحلة اللاحقة. هذا التأكيد جزء أساسي من العدة النظرية للكثير من الأحزاب بمختلف الاتجاهات والتنويعات الليبرالية، أو هو معدّل قليلاً في تنظيرات بعض الأحزاب الشيوعية التي تنظر إلى النمو الرأسمالي على أنه أقرب للتجانس منه إلى الاستقطاب، وترفض تماماً مقولة المركز والأطراف (الاشتراكيون الثوريون في مصر مثلاً)، بما يمكن تلخيصه أن على الرأسمالية أن تعمّ الكوكب، كحالة الأوامر المستطرة، حتى يُنضج تطوّر قوى الإنتاج، الذي ستضطلع به، شروط الانتقال الاشتراكي. ولكن استفحال التفاوت بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (الأطراف)، عما كان عليه نهاية القرن العشرين، ناهيك عن بدايته، وفشل برجوازية الدولة المتخلّفة على جميع الأصعدة، يسائل بقوة مؤيّدي مقولة النمو المتجانس والاشتراكية الإمبريالية.

ChatGPT، القيمة والمعرفة*

غوليلمو كارشيدي

من وجهة نظري، تتمثل إحدى السمات الرئيسية للنهج الماركسي في التمييز بين «الإنتاج الموضوعي» (إنتاج الأشياء الموضوعية) و «الإنتاج العقلي» (إنتاج المعرفة). والأهم من ذلك، ينبغي النظر إلى المعرفة على أنها مادية، وليس على أنها مجرّد انعكاس للواقع المادي. هذا يسمح لنا بالتمييز بين وسائل الإنتاج الموضوعي ووسائل الإنتاج الذهني: كلاهما مادي. ركز ماركس بشكل أساسي، وليس حصري، على النوع الأوّل. ومع ذلك، هناك العديد من التلميحات في أعماله حول كيفية فهم المعرفة.

الآلة هي وسيلة إنتاج موضوعي؛ المعرفة المتضمنة فيه (أو غير المدمجة) هي وسيلة إنتاج ذهني. لذلك يجب النظر إلى الذكاء الاصطناعي (بما في ذلك ChatGPT) على أنه وسيلة إنتاج عقلي. من وجهة نظري، بالنظر إلى أن المعرفة مادية، فإن وسائل الإنتاج الذهنية مادية مثل وسائل الإنتاج الموضوعي. لذا فإن وسائل الإنتاج العقلية لها قيمة وتنتج فائض القيمة، إذا كانت نتيجة عمل عقلي بشري يتم تنفيذه من أجل رأس المال. لذا فإن الذكاء الاصطناعي يتضمن عمالة بشرية، إلا أنه عمل ذهني.

مثلها مثل وسائل الإنتاج الموضوعي، وسائل الإنتاج الذهني تزيد الإنتاجية وتقلل من العمالة. يمكن قياس قيمتها في ساعات العمل. يمكن قياس إنتاجية وسائل الإنتاج الذهني، على سبيل المثال بعدد المرات التي يتم فيها بيع ChatGPT أو تنزيله أو تطبيقه على عمليات العمل العقلي. ومثل وسائل الإنتاج الموضوعي، تزداد قيمتها مع إضافة تحسينات (مزيد من المعرفة) إليها (عن طريق العمل البشري) وتنخفض بسبب الاستهلاك. لذا فإن وسائل الإنتاج الذهنية (الذكاء الاصطناعي) لا تنخفض قيمتها فحسب، بل إنها تفعل ذلك بوتيرة سريعة. هذا هو الاستهلاك بسبب المنافسة التكنولوجية، وليس الاستهلاك المادي. ومثل وسائل الإنتاج الموضوعية، تؤثر إنتاجيتها على إعادة توزيع فائض القيمة. نظراً إلى أن النماذج الأحدث من ChatGPT تحل محل النماذج القديمة، ونظراً إلى فروق الإنتاجية وتأثيرها على إعادة توزيع فائض القيمة (نظرية الماركسية للأسعار)، تفقد النماذج القديمة قيمتها لصالح النماذج الأحدث والأكثر إنتاجية.

هذه «القدرة» في الواقع لا تقوم فقط على العمل البشري (العقلي)، بل هي العمل البشري، من هذا المنظور، لا توجد مشكلة في مفهوم ماركس للتركيب العضوي لرأس المال.

يوفر ماركس الإطار النظري المناسب لفهم المعرفة، البشر، إلى جانب كونهم أفراداً، هم أيضاً حاملون للعلاقات الاجتماعية، كأفراد مجردين. كأفراد مجردين، «البشر» هي تسمية عامة تمحو الفروق بين الأفراد، كل منهم لديه اهتمامات ووجهات نظر مختلفة للعالم. حتى لو كانت الآلات (أجهزة الكمبيوتر) تستطيع التفكير، فإنها لا تستطيع التفكير مثل البشر المحددين بفئة معينة بمفاهيم مختلفة تحددها الطبقة لما هو صحيح وما هو خطأ. إن الاعتقاد بأن أجهزة الكمبيوتر قادرة على التفكير البشري ليس خطأ فقط؛ إنها أيضاً أيديولوجيا مؤيدة لرأس المال لأنها تتجاهل المحتوى الطبقي للمعرفة المخزنة في قوة العمل، وبالتالي عن التناقضات المتأصلة في توليد المعرفة.

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

* هذا النص هو مقتطف من مقال نُشر على مدونة thenextrecession في 4 حزيران 2023

كتاب

الرأسمالية الرقمية من منظور ماركس

إبراهيم يونس *

كريستيان فوكس مؤلِّف كتاب «إعادة قراءة ماركس في عصر الرأسمالية الرقمية»، هو عالم اجتماع أوسترالي وأستاذ الإعلام والتواصل في جامعة وستمنستر في بريطانيا. فوكس لا يعتمد كما هو شائع على رؤية ما بعد الحداثة - التي حرفت نظر العلماء الاجتماعيين بعيداً من المنظور الكُلّيّ ودراسة النظام الرأسمالي العالمي ونظرية الاستغلال والسرديات الكبرى مثل نظريات التنمية، نحو سياسات الهُويَّة على المستوى المحليّ - بل يأتي بقاعدة مفاهيمية عريضة نجد جذورها بشكل خاص في كتابات كارل ماركس. وهو يُركِّز على نظرية الاستغلال، متناولاً في كتاباته موضوعات عديدة في مجال الدراسات الرقمية، لتقديم رؤية جديدة لما يُعرف بـ«نظرية التواصل»، ومنظوراً ماركسياً لما يُعرف بـ«العمل الرقمي».

يحاول فوكس من خلال أول كلمة في عنوان الكتاب (إعادة قراءة)، إخبارنا أن هناك ما يسمّى «عودة ماركس»، إذ أن مؤلفاته لا تزال تنبُض حتى اليوم بالنقد الحاد والمتُجدِّد للرأسمالية، ولغاية اليوم، لا يزال يخرج منها كتابات لم ترَ الضوء سابقاً. ويأتي هذا الكتاب باللغة الإنكليزية في مقدمّة من 131 صفحة وخمسة فصول وخاتمة، ويطرح سؤالين أساسيين: «ما سبب أهمية ماركس اليوم؟ كيف يمكننا فهم ماركس في عصر الرأسمالية الرقمية والتواصلية؟». يناقش الفصل الأول «رأس المال في عصر المعلومات» في إطار قراءات مختلفة لكتاب «رأس المال» ولا سيما ما قدّمه ديفيد هارفي ومايكل هاينريش. أما الفصل الثاني «ماركس عالم اجتماع نقديّ للتكنولوجيا»، فيتتبّع تطوّر مفهوم ماركس عن «الآلة» ودور التكنولوجيا في الرأسمالية. والفصل الثالث «ماركس مُنظِّراً نقدياً للتواصل» يشير إلى أن أعمال ماركس تؤسّس نظرية نقدية للتواصل من خلال ما سمّاه «المادية التواصلية»، بالإضافة إلى «وسائل الاتصال» و«العمل التواصلي»، فضلاً عن عرض أسس نقد «الأيديولوجيا». ويقدِّم الفصل الرابع «الجيل الرابع من الصناعة والإنترنت الصناعي كأيديولوجيا رقمية ألمانية» تلخيصاً لموقف ماركس من «الأتمتة» لافتاً إلى أن الثورة الصناعية الرابعة ليست إلا أيديولوجيا، ويوضح الأسباب الاقتصادية السياسية وراء سعي رأس المال الألماني لتطوير الجيل الرابع من الصناعة، ويعرض 10 أسباب تجعل المرء متشككاً في تلك الصناعة. ويناقش في الفصل الخامس «تأمُّلات في كتاب مايكل هاردت وأنطونيو نيجري» كونه كتاباً يتناول بذكاء وشجاعة السياسة المعاصرة والتحليل النقدي للرأسمالية المعاصرة المتعدّدة الأبعاد، وأهمها الرأسمالية الرقمية.

لا يقصد فوكس من خلال إعادة قراءة ماركس «تطبيق فكره ميكانيكياً على مجتمع القرن الحادي والعشرين»، بل يقصد «تطوير تحليلاتٍ ونقدٍ بطريقة تاريخية وديالكتيكية للطبقيَّة والرأسماليةً في القرن الحادي والعشرين... فالرأسمالية ليست نهاية التاريخ، ونحن بحاجة إلى تغيُّراتٍ مجتمعية أساسية من أجل أنسَنة المجتمع». تتطلّب إعادة قراءة ماركس أن «نعيد بناء تاريخ نظريته ومفاهيمه»، ما يعني أن «نُحَدِّث ونطوِّر ونُطبِّق منهجه على الظواهر المعاصرة» من أجل «وقف التدمير المتكرّر والمستمرّ للرأسمالية».

اقتصاد المعلومات والإعلان والصَنَميَّة

يشير فوكس إلى أن تكنولوجيا المعلومات الشبكية أثّرت على جميع مجالات الحياة اليومية، وليس فقط على الصناعة والعمل والاقتصاد. يُعرِّف الحاسوب بأنه «آلة عالمية... ووسيلة للإنتاج والتداول والاستهلاك»، مشيراً إلى أنه «تقنية تقارُب convergence أدَّت – مع التطورات المجتمعيةُ الأخرى – إلى تعزيز اتجاهات التقارب الاجتماعي للثقافة والاقتصاد، ووقت العمل ووقت الفراغ، والمنزل والمكتب، والاستهلاك والإنتاج، والعمل المنتج وغير المنتج». والإنترنت، بالنسبة إلى فوكس، جاء نتيجة «الحرب الباردة» و«الثقافة المضادّة في كاليفورنيا». أما الحواسيب وشبكات الحاسوب فهي «وسائل تُتيح خلق المنتجات المعلوماتية»، وهي تعمل بمثابة «نواظِم لتداول السلع». لذا، يتطلّب تراكم رأس المال في اقتصاد المعلومات استراتيجيات خاصة، منها تسليع المحتوى، إلى جانب حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر، وتسليع الوصول إلى المحتوى (عبر الاشتراكات)، وتسليع تكنولوجيات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وتسليع الجمهور في الإعلان، وتكاثر تنسيقات الوسائط (media formats) وإعادة استخدام المحتوى. بمعنى آخر «تسليع المستخدمين والبيانات التي يولدونها في الإعلان المستهدف عبر الإنترنت».

هكذا يصبح الإنترنت (والاقتصاد عبره) مليئاً بالتناقضات. يمكن التطرّق إلى تناقضين؛ هناك تناقض بين المستخدمين الذين يودّون تحميل المحتوى الرقمي من دون الدفع عبر الإنترنت من جهة، والشركات الإعلامية التي تستخدم حقوق الملكية الفكرية والرقابة والمراقبة في محاولة الحدّ من مشاركة الملفات عبر الإنترنت من جهة أخرى. ومع ذلك، تجري عملية توفيق بين الأرباح والأجور، ديالكتيكياً، في الرأسمالية، ما يفرض تناقضاً من نوع آخر: أن ينظر بعض الفنانين (أو المُنتجين للمحتوى) أيضاً إلى مشاركة الملفات على أنها تهديد من نوع ما. أما التناقض الثاني فيكمن في صناعة الثقافة بين شقين؛ صناعة المحتوى، وصناعة الانفتاح. الأولى تُسَلِّع المحتوى، بينما تعتاش الثانية على المحتوى المفتوح المصدر على الإنترنت المُدمَج أساساً باستراتيجيات التراكم الأخرى، مثل الإعلانات المستهدفة، ويوتيوب وفيسبوك... في هذا السياق، الانفتاح يعني توافر المحتوى الرقمي عبر

> الطابع الاجتماعي لمنصات التواصل الاجتماعي يُخفي بالضرورة شكلها السِلَعي

الإنترنت من دون مقابل، إلا أنه مع ذلك تستخدم صناعة الانفتاح طرقاً أخرى لتُراكِم رأس المال لا تتعارض مع مشاركة ملفات المحتوى المحمي بحقوق الطبع والنشر (الإعلان مثالاً).

يشير ماركس إلى أن العلاقات الاجتماعية المحدّدة بين البشر أنفسهم تفترض هذا «الشكل العجيب للعلاقة بين الأشياء». والواقع، أن الإعلان يستفيد من الفراغ الذي تتركه صَنَميَّة السلع من خلال إخفاء طابع علاقات الإنتاج الاجتماعية عن السلعة نفسها. ويملأ الإعلان هذا الفراغ من خلال تقديم الدعاية للمنتجات. الإعلان برأي فوكس، هو شكلٌ من أشكال «التواصل الصّنَميّ الذي يُنتِج ويَنقُل معاني مُصطَنعة للسلع». إنه «قويٌّ للغاية لأنه يروي قصصاً ويُقدِّم معاني عن السلع والاقتصاد»، ووظيفته الحقيقية «ليست إعطاء الناس المعلومات، بل جعلهم يشعرون بالرضى». لذا يستنتج بأنه «نظام تواصل سحريّ ... يُضفي الطابع الصّنَميّ على السلع»، فضلاً عن كونه «دعاية لأيديولوجية السعادة البشرية» ومفادها أنه يمكن تحقيق السعادة والرِضى من خلال استهلاك السلع. إنه «سلعة غريبة في حد ذاتها، تُنتَج من خلال استغلال عمل الجمهور والمستخدمين الذي يخلق الاهتمام والبيانات».

في فيسبوك مثلاً، لا تكون حالة السلعة مرئية فوراً لأنك لا تدفع مقابل الوصول: تجربتك الفورية هي النشاط الاجتماعي الذي تستمتع به على المنصة مع الآخرين. تُخفي الأشياء (السلع والمال) في صَنَميَّة السِلَع، العلاقات الاجتماعية، وبينما تأخذ العلاقات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي – وبشكل خاص في استخدام الشركات لها – شكل التجربة الفوريَّة والملموسة، فإن شكل السلعة لا يواجه المستخدمين إلا موارِبة، ما يعني أن الطابع الاجتماعي لمثل هذه المنصات يُخفي بالضرورة شكلها السِلَعيّ.

في معظم صفحات الكتاب – وبشكل خاص في مناقشته لكتاب هاردت ونيجري – ثمة تأكيد بأنه لا يمكن تحديد بُعدٍ واحد من أبعاد الرأسمالية باعتباره البُعد الوحيد، إذ إن الرأسمالية وحدة جدلية متباينة من رأسماليات متنوعة. لذا، ليس علينا أن نقرّر ما إذا كنّا نعيش في رأسمالية صناعية، أو ماليَّة، أو معلوماتية، أو رقميَّة أو غيرها، بل يتعين أن نرى الأبعاد المتعدّدة والمتداخلة للرأسمالية في مجموعها وتغيُّرها المستمر. واقتصاد المعلومات هو اقتصادٌ مُؤمْوَلٌ financialized بطبيعته؛ الأزمة الاقتصادية لعام 2000 المعروفة باسم فُقاعة الإنترنت والتدفقات المستمرّة للاستثمار الرأسمالي في وادي السيليكون دليل على ذلك. وتكنولوجيا المعلومات هي، وفقاً لفوكس، أحد مُحركات الأمْوَلة، بدليل التداول الخوارزمي، وخوارزميات تقييم الجدارة الائتمانية، والعُملات الرقمية...

الجيل الرابع من الصناعة

«الجيل الرابع من الصناعة» وفق مفهوم فوكس، يُروِّج لمزيج يشمل: إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحوسبة السحابية، وأجهزة الاستشعار، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات. ويجري تطبيق مزيج من هذه التقنيات على إنتاج وتوزيع واستخدام السلع المادية. أما الأنظمة الإلكترونية المادية، فهي أنظمة حوسبة تُطبَّق على المكوّنات المنتجة صناعياً: يتم تضمين الرقائق في السلع المُصنَّعة ليتاح ربطها بالشبكة وتوصيلها بالإنترنت. برأيه، في الجيل الرابع «السلعة تُنتَج وتُسلَّم وتُستَخدم وتُصلَح ويُعاد تدويرها تلقائياً بالكامل من دون تدخُّل بشريّ من خلال ربط التقنيات المختلفة عبر الإنترنت»، ويستنتج بأن هذه الصناعة ليست إلا محاولة خلق أيديولوجيَّة لنموذج تكنولوجي جديد... أو أيديولوجيا تَعِد بالنمو الاقتصادي.

يناقش فوكس مسار الجيل الرابع من الصناعة في ألمانيا. فرأس المال الألماني يأمُل أن يؤدي دَفع الأتمتة، بواسطة تقنيات الجيل الرابع، إلى تقليل أكلاف العمالة لتستحوذ أرباح التصنيع مستقبلاً، على حصّة أعلى من القيمة النقدية المُنتَجة في الساعة الواحدة، مقارنةً بالوقت الحالي. لكنه يشكّك أيضاً، في ما إذا كان تقدُّم الجيل الرابع من الصناعة لن يزيد من أكلاف رأس المال الثابت (التي تشمل أكلاف شراء وصيانة الآلات الرقمية) والتي ستنعكس سلباً على معدل الربح إن لم تُخفَّض أكلاف الأجور بشكل كبير. لذا، يبدو الجيل الرابع من الصناعة، في سياق الصناعة الألمانية، بمثابة تعبير عن «الأمل الاستراتيجي لرأس المال الألماني في إمكانية نقل معدّل الربح المرتَفع للقطاع الرقمي، إلى قطاع التصنيع، وبالتالي إمكانية التغلُّب على انخفاض معدل الربح العام».

يعدّد فوكس عشرة أسباب تجعل المرء مُتشكِكاً إزاءً الجيل الرابع من الصناعة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- فَكِّر، مثلاً، في الفروقات بين الروبوتات والإنسان: لا تعارض الروبوتات أيَّ أوامر، ولا تطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، ولا تُضرِب عن العمل، ولا تهدف إلى التحكُّم بالعمليات التي يشاركون فيها. هذا ما يجعلها مثيرةً لاهتمام رأس المال، ويمكن الافتراض بأن استخدام رأس المال لها يأتي كوسيلة للحدّ من إمكانات نضالات الطبقة العاملة.

2- عندما يصبح الإنتاج والسلع المُنتَجة متّصلين بالشبكة عبر الإنترنت وجزءاً لا يتجزأ من تدفقات البيانات الضخمة، ينشأ العديد من المشكلات المتعلّقة بـ: الخصوصية، حماية البيانات، مراقبة العمال، والمستهلكين. وهذا يطرح مشكلة نشوء مخاطر جديدة، وأسئلة أخلاقية معقدة عن عيوب الأنظمة التكنولوجية الجديدة.

3- يلقى البشر المعاصرون الدعم بشكل متزايد من الآلات الرقمية الذكية، وهذا يفترض إمكانية ظهور أشكال جديدة من الاغتراب، فلا يمكن لأحدٍ منا إجراء محادثة ذات مغزى حول الحياة مع روبوتٍ ما.

4- لا يمكن إلى حدٍ ما التنبؤ بسلوك أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما قد يسبب الإحباط للعمال إن لم يتمكّنوا من تحقيق أهدافهم من خلال العمل الهادف، لأن الآلة تجعلهم يتصرّفون بشكل مختلفٍ، في مناسباتٍ مختلفة، في الموقف نفسه من العمل: تحدث مثل هذه المواقف لأن الآلات الذكية تحسب وتشرف على العديد من متغيرات السياق غير المرئية للعامل والتي لا يمكنه تجريبها.

5- يُعزِّز الجيل الرابع من الصناعة ويُركِّز بالضرورة كلاً من رأس المال والاحتكار.

6- يفرض احتمال أن تعمل الروبوتات 24 ساعة – مع الحاجة للإشراف على الأقل – أسئلة حول وقت العمل، والتوازن بين عمل وحياة البشر الذين يعملون مع الروبوتات.

7- إذا مورس الجيل الرابع من الصناعة كمحاولة لعكس أثر العولمة وإعادة الإنتاج الخارجي من البلدان النامية إلى المراكز الرأسمالية، فإن قضايا تفكيك التصنيع قد تؤثّر بشكل كبير جداً على الجنوب العالمي، وتُعمِّق من الاستقطاب على الصعيد العالمي: آنذاك لن يُجمَّع جهاز الآي باد بأيادي المهاجرين القرويين الشباب ذوي الأجور المنخفضة في مصانع فوكسكون الصينية في شينزين، بل بواسطة روبوتٍ ما في ميونيخ.

8- في ظل استمرار قيام الوقود الأحفوري بدور المصدر الرئيسي للطاقة، فمن المحتمل – في ظل هذه الرأسمالية الأحفورية – أن يؤدي الجيل الرابع من الصناعة إلى تفاقم الآثار البيئية الضارة.

9- إذا أصبح إنتاج مختلف أنواع السلع (المادية والفكرية) متصلاً بالشبكة عبر الإنترنت، فإن تهديداتٍ أمنية جديدة تظهر في سياق التجسُّس الصناعي والقرصنة والجريمة السيبرانية.

10- أدّت الحوسبة إلى زيادة أكلاف رأس المال الثابت، وبالتالي أثّرت سلباً على بلدان عدّة لجهة معدلات الربح، إذ عزّز رأس المال قمع الأجور كإجراء مضادّ لميل معدل الربح إلى الانخفاض. وإذا استمر ذلك، فمن المرجح أن تحصل جولة جديدة من محاولات خَفض حصّة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة انخفاض معدلات الربح في سياق الجيل الرابع من الصناعة.

- نص مقتطع من مقال أطول نُشر في مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

* باحث ماجستير في علم الاجتماع – جامعة الإسكندرية